اللجنة الاقتصادية لأفريقيا

التقرير السنوي لعام ٢٠١١

Distr.: GENERAL

E/ECA/COE/30/17
Date:4 March 2011

Arabic
Original: English

الأمم المتحدة
المجلس الاقتصادي والاجتماعي

الاجتماع الثلاثون للجنة الخبراء

اللجنة الاقتصادية لأفريقيا

اجتماع لجنة خبراء الاجتماعات السنوية المشتركة الرابعة
لمؤتمر الاتحاد الأفريقي لوزراء الاقتصاد والمالية
ومؤتمر اللجنة الاقتصادية لأفريقيا لوزراء المالية
والتخطيط والتنمية الاقتصادية الأفريقيين

أديس أبابا، إثيوبيا
٢٤-٢٧ آذار/مارس ٢٠١١

التقرير السنوي لعام ٢٠١١

للحصول على هذا المنشور أوغيره من المنشورات، يرجى زيارة الموقع الشبكي للجنة الاقتصادية لأفريقيا على العنوان التالي: **www.uneca.org**

أو الاتصال بالعنوان التالي:

قسم إدارة المنشورات والمؤتمرات باللجنة الاقتصادية لأفريقيا
Publications and Conference Management Section
Economic Commission for Africa

P.O.Box 3001
Addis Ababa
ETHIOPIA

الهاتف: ٢٥١١١٥٤٤٩٩٠٠
الفاكس: ٢٥١١١٥٥١٤٤١٦
البريد الإلكتروني: ecainfo@uneca.org

المحتويات

صفحة

مقدمة بقلم الأمين التنفيذي ..... د

الفصل الأول– الأنشطة والإنجازات البرنامجية الرئيسية ١

الفصل الثاني– القضايا الناشئة عن اجتماعات الهيئات الفرعية التابعة للجنة بما فيها لجان الخبراء الحكومية الدولية التابعة للمكاتب دون الإقليمية ٣٣

الفصل الثالث– تحسين العمليات الإدارية وعمليات إدارة البرامج ٣٧

مقدمة بقلم الأمين التنفيذي

عبد الله جانيه
وكيل الأمين العام للأمم المتحدة
الأمين التنفيذي للجنة الاقتصادية لأفريقيا

هذا التقرير السنوي مقدم إلى الدورة الرابعة والأربعين لمؤتمر اللجنة الاقتصادية لأفريقيا لوزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية الأفريقيين، ويغطى التقرير الفترة من نيسان/أبريل ٢٠١٠ إلى آذار/مارس ٢٠١١. ويتضمن استعراضاً للتقدم المحرز خلال السنة الماضية فيما يتعلق بتنفيذ برنامج عمل اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، ويركز على النتائج الرئيسية.

ومنذ الدورة الأخيرة أنجزت اللجنة أنشطتها في سياق اتسم بتواضع الانتعاش الاقتصادي العالمي وبجهود بذلتها الاقتصادات الأفريقية للتكيف مع الاتجاهات والأحداث الجارية في الاقتصاد العالمي. وما برحت مهمة اللجنة المتمثلة في مساعدة الدول الأعضاء على توطيد هذه الاتجاهات التي تشكل أساس عمل اللجنة الاستشاري على صعيد التحليل والدعوة والسياسات العامة خلال الفترة قيد الاستعراض.

ويتضمن التقرير، إضافة إلى الجزء الاستهلالي، ثلاثة فصول رئيسية. يقدم الفصل الأول سرداً للأنشطة والانجازات الرئيسية التي اضطلعت بها أمانة اللجنة الاقتصادية لأفريقيا في إطار البرامج الفرعية الفنية العشرة التي تشكل هيكل البرنامج المعتمد في الإطار الاستراتيجي لفترة السنتين ٢٠١٠–٢٠١١. وتتناول البرامج الفرعية مواضيع تتسق بصورة عامة مع التحديات الإنمائية الرئيسية التي تواجه البلدان الأفريقية، وهي: تحليل الاقتصاد الكلي؛ والشؤون المالية والتنمية الاقتصادية؛ والأمن الغذائي والتنمية المستدامة؛ والحوكمة والإدارة العامة؛ وتسخير المعلومات والعلوم والتكنولوجيا لأغراض التنمية؛ والتجارة والتعاون الاقتصادي والتكامل الإقليمي؛ والجنسانية ودور المرأة في التنمية؛ ودعم الأنشطة دون الإقليمية من أجل التنمية؛ وتخطيط التنمية وإدارتها؛ والإحصاءات؛ والتنمية الاجتماعية. وثمة برامج أخرى تشمل الدعم الذي تقدمه الأمم المتحدة للاتحاد الأفريقي وبرنامج الشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا (نيباد) التابع له؛ وبرنامج الأمم المتحدة العادي للتعاون التقني؛ وحساب التنمية التابع للأمم المتحدة.

وقد كان عام ٢٠١٠ عاماً ذاخراً بالإنجازات التي يستعرضها هذا التقرير السنوي على نحو مستفيض. وأود هنا فقط تسليط الضوء على بعض منها. فخلال الفترة قيد الاستعراض، عملت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا بقوة لدعم تصميم وتنفيذ السياسات وتشجيع المناقشات بشأن قضايا التنمية الرئيسية التي تهم الدول الأفريقية وذلك من خلال إصدار عدد من المنشورات الرئيسية – بما في ذلك *التقرير الاقتصادي عن أفريقيا*، *والتقرير عن تقييم التكامل الإقليمي في أفريقيا وتقرير الحوكمة في أفريقيا* – وأيضاً من خلال تنظيم منتديات وحلقات عمل وحلقات دراسية واجتماعات للخبراء، وتقديم المساعدات التقنية إلى الدول الأعضاء بشأن مجموعة كبيرة من المواضيع وتعزيز التعاون مع منظمات أخرى تابعة للأمم المتحدة ومنظمات غير تابعة لها.

وثمة موضوع لا يزال يهيمن على الخطاب الإنمائي الدولي في عام ٢٠١٠ وهو أثر تغير المناخ على التنمية وضرورة اتخاذ إجراءات لتخفيف حدة هذه الظاهرة غير المسبوقة والتكيف معها. وبغية لفت الانتباه إلى هذه القضية الهامة، نظمت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، بالتعاون مع مفوضية الاتحاد الأفريقي ومصرف التنمية الأفريقي، منتدى التنمية الأفريقي السابع في تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١٠ ، وكان موضوعه *اتخاذ إجراءات بشأن تغير المناخ من أجل تحقيق التنمية المستدامة في أفريقيا*. وخلص المنتدى إلى إطلاق عدد من المبادرات الجديدة من أجل التصدي لتغير المناخ في أفريقيا، بما في ذلك اعتماد خطة العمل الأفريقية بشأن تغير المناخ.

وعلى الصعيد دون الإقليمي، أود أن أؤكد على التقدم الذي نحرزه بصدد دعم الجماعات الاقتصادية الإقليمية. وحققت جميع المكاتب دون الإقليمية الخمسة التابعة للجنة الاقتصادية لأفريقيا إنجازات ملموسة على صعيد تنفيذ برنامج التعاون المتعدد السنوات مع نظيراتها من الجماعات الاقتصادية الإقليمية لمعالجة قضايا من قبيل الأهداف الإنمائية

للألفية، والجنسانية، والحوكمة، والتجارة، والتكامل الإقليمي، والإحصاءات، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والعلم والتكنولوجيا. وأنشأت بعض المكاتب دون الإقليمية أيضاً آليات تنسيق دون إقليمية وفقاً للولاية التي خولتها لها آلية التنسيق الإقليمية التابعة لوكالات ومنظمات الأمم المتحدة العاملة في أفريقيا.

ولا تزال الشراكات موضوعاً دائم الحضور في أعمالنا منذ تصحيح مسار اللجنة الاقتصادية لأفريقيا في عام ٢٠٠٦. وخلال السنة الماضية تعززت روح التعاون والشراكة التي يستند إليها عملنا وواصلنا تكثيف جهودنا للاضطلاع بأنشطة مشتركة مع منظمات أخرى، ولاسيما مفوضية الاتحاد الأفريقي ومصرف التنمية الأفريقي، والجماعات الاقتصادية الإقليمية وطائفة واسعة من الشركاء الإنمائيين. وترد أمثلة كثيرة لهذه الشراكات في سائر أجزاء هذا التقرير.

وثمة عنصر هام من عناصر التعاون المعزز مع المنظمات المنضوية تحت لواء منظومة الأمم المتحدة وهو عملنا المستمر في سياق آلية التنسيق الإقليمية المعززة وتحسين نظام المجموعات التابع لها بغية دعم الاتحاد الأفريقي وبرنامج نيباد التابع له. وفي هذا الصدد، عقدت الدورة الحادية عشرة لآلية التنسيق الإقليمية في تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١٠، التي شاركت في رئاستها السيدة عائشة روز ميجيرو، نائبة الأمين العام للأمم المتحدة، والسيد إراستوس مونيشا، نائب رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي، لاستعراض التقدم المحرز والتحديات بصدد عمل آلية التنسيق الإقليمية ومجموعاتها المواضيعية التسع. ووفر الاجتماع أيضاً منبرا لإجراء مناقشات بشأن الأعمال التحضيرية الإقليمية التي تضطلع بها أفريقيا استعداداً لمؤتمر ريو +٢٠، أي مؤتمر قمة الأرض المقرر انعقاده في ريو دي جانيرو، البرازيل، في حزيران/ يونيه ٢٠١٢.

وثمة مجال هام آخر مابرحنا نواصل التأثير فيه يتمثل في عملنا لدعم الآلية الأفريقية لاستعراض الأقران، حيث تتواصل مشاركتنا في هذا الصدد بصفتنا أحد الشركاء الاستراتيجيين. وواصلت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا في عام ٢٠١٠ العمل مع الدول الأعضاء، وأمانة نيباد ومع شركاء آخرين وقدمت دعمها وخبراتها لتعزيز هذه العملية البالغة الأهمية.

ومن أهم انجازاتنا التي حققناها خلال السنة الماضية عملنا لدعم الائتلاف المعني بالحوار بشأن أفريقيا، وهو مبادرة مشتركة استهلها مصرف التنمية الأفريقي ومفوضية الاتحاد الأفريقي واللجنة الاقتصادية لأفريقيا في عام ٢٠٠٩ لتقديم منتدى مستقل للحوار بشأن القضايا الإنمائية الأفريقية ولتعزيز ملكية القارة لخطة تنميتها. ولا تزال اللجنة الاقتصادية لأفريقيا تضطلع بدور الأمانة التقنية للائتلاف المعني بالحوار بشأن أفريقيا. وقد أنجزت عدة أنشطة في عام ٢٠١٠ لدعم تنفيذ برنامج عمل الائتلاف، انصب تركيزها على التصدي للتحديات في مجالات من قبيل الهجرة الإقليمية، وتغير المناخ، وتعزيز الحوكمة الديمقراطية، والجريمة عبر الوطنية.

ويغطي الفصل الثاني من التقرير عمل الهيئات الفرعية التابعة للجنة ويلقي الضوء على القضايا والتوصيات الرئيسية التي خلصت إليها اجتماعات هذه الهيئات،بما في ذلك اجتماعات لجان الخبراء الحكومية الدولية التي تنظمها المكاتب دون الإقليمية التابعة للجنة الاقتصادية لأفريقيا، والتي تتطلب توجيه عناية مؤتمر وزراء اللجنة الاقتصادية لأفريقيا إليها أو التي تتطلب أن يتخذ المؤتمر إجراءات بشأنها بصفته الجهاز التشريعي الرئيسي للجنة.

وخلال السنة الماضية تواصل بذل الجهود الرامية إلى تعزيز العمليات التنظيمية والإدارية في إطار الإدارة القائمة على النتائج والميزنة القائمة على النتائج، مع التركيز بصفة خاصة على التدابير المتخذة للنهوض بتخطيط البرامج ، ورصدها وتقييمها، بما في ذلك ضمان الجودة، وتحسين معايير الخدمات في مجالي إدارة الموارد البشرية وإدارة المرافق المادية؛ وزيادة حشد وإدارة الموارد الخارجة عن الميزانية. ويبرز الفصل الثالث من التقرير التقدم الكبير المحرز في تلك المجالات.

وواصلت اللجنة أيضاً خلال السنة الماضية، بذل الجهود الرامية إلى الارتقاء بموقع اللجنة على شبكة الإنترنت، وعززت جهود الاتصالات بوسائط الإعلام التي أسفرت عن زيادة كبيرة في تغطية أنشطتها. وبالمثل،استطاعت اللجنة

الاقتصادية لأفريقيا أن تسلط الضوء على عملها من خلال مشاركتها النشطة في مجموعة من الفعاليات الجانبية التي نظمت في سياق المؤتمرات الدولية الرفيعة المستوى مثل مؤتمر الأمم المتحدة بشأن تغير المناخ الذي عقد في كانكون، المكسيك، ومؤتمر قمة مجموعة العشرين الذي عقد في سيؤل، جمهورية كوريا.

وما ورد ذكره ليس سوى جزء يسير من الأنشطة العديدة التي اضطلعت بها أمانة اللجنة الاقتصادية لأفريقيا خلال العام المنصرم لدعم التنمية في دولها الأعضاء. وبما أنه من غير الممكن تغطية جميع أنشطتنا في تقرير منفرد، فإن هذا التقرير يكتفي بإلقاء الضوء على أهم الإنجازات التي تحققت خلال السنة. وفضلاً عما يتضمنه التقرير، يرد سرد أكثر تفصيلاً للأنشطة التي جرى الاضطلاع بها، إضافة إلى النتائج ذات الصلة، في الموقع التالي للجنة الاقتصادية لأفريقيا على شبكة الإنترنت. http://www.uneca.org/programmes.

وأدعوكم إلى قراءة هذا التقرير، الذي يمثل صك المساءلة الرئيسي للجنة الاقتصادية لأفريقيا بشأن الإبلاغ عن أهم ما حققته من إنجازات ونتائج. ويحدوني الأمل في أن يجد القراء بين دفتي هذا التقرير وفي ما يتضمنه من معلومات ما يعينهم على الوقوف بأنفسهم على مدى فائدة وجدوى وفعالية ما تقوم به اللجنة من عمل وما يترتب على ذلك من اثر.وإني لعلى ثقة من أن الدول الأعضاء سوف تستمر في دعمنا فيما نبذله من جهود.

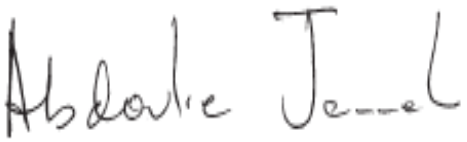

عبد الله جانيه
وكيل الأمين العام للأمم المتحدة
والأمين التنفيذي للجنة الاقتصادية لأفريقيا
آذار/مارس ٢٠١١

الفصل الأول
الأنشطة والإنجازات البرنامجية الرئيسية

ألف – البرامج العادية

١- التحليل على مستوى الاقتصاد الكلي والتمويل والتنمية الاقتصادية

١ – واصلت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا تركيز عملها في إطار هذا البرنامج الفرعي على بذل الجهود من أجل تعزيز قدرات الدول الأعضاء في مجال تعميم سياسات الاقتصاد الكلي والسياسات القطاعية وإدماجها في صلب استراتيجيات التنمية الوطنية الرامية إلى بلوغ مستويات مرتفعة من النمو بغية الحد من الفقر وتحقيق التنمية المستدامة، بما يشمل الأهداف الإنمائية للألفية. وعقب التنقيح الطفيف الذي أُجري على الهيكل البرنامجي للجنة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩، صارت أنشطة البرنامج الفرعي منظمة حول أربعة مواضيع، هي التحليل على مستوى الاقتصاد الكلي؛ والمالية والصناعة والاستثمار؛ ورصد تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية في أقل البلدان نموا؛ ودعم تنفيذ الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا (نيباد).

٢ – وفي مجال التحليل على مستوى الاقتصاد الكلي، أجرت الأمانة بحوثا وتحليلات في مجال السياسات، وأعدّت تقارير، ونظّمت عدة مؤتمرات رفيعة المستوى وكذلك حلقات عمل لبناء القدرات، أو ساهمت فيها، أثناء الفترة قيد الاستعراض. وخلال السنة الماضية، جرى في إطار هذا البرنامج الفرعي إعداد منشورين من المنشورات السنوية الرائدة الصادرة عن اللجنة، هما *نظرة عامة على الظروف الاقتصادية والاجتماعية في أفريقيا*، و *التقرير الاقتصادي عن أفريقيا لعام ٢٠١٠*. والمنشوران موجّهان كلاهما أساساً إلى صانعي السياسات، والخبراء الفنيين، والأكاديميين، والباحثين. وجرى إصدار أحد المنشورات السنوية الرئيسية للجنة الاقتصادية لأفريقيا ومفوضية الاتحاد الأفريقي أثناء المؤتمر الوزاري المشترك للاتحاد الأفريقي واللجنة الاقتصادية لأفريقيا، المعقود في ليلونغوي، ملاوي، في آذار/مارس ٢٠١٠، ثم في عدة منتديات أخرى فيما بعد. وعلى غرار السنوات السابقة، تضمّن التقرير استعراضا للتطورات الاقتصادية والاجتماعية التي شهدتها القارة، وكذلك تحليلاً للمسائل المتصلة بالتطورات الراهنة والناشئة. وركزت طبعة عام ٢٠١٠ من التقرير على الصلة بين النمو والعمالة في أفريقيا. ووفر التقرير أساساً للحوار بل وأيضا مرجعاً لصانعي السياسات بشأن سبل صوغ وتنفيذ الاستراتيجيات والسياسات الكفيلة بتعجيل النمو وإدامته للحد من الفقر عن طريق توليد العمالة.

٣ – وقد أُعدّ منشور *نظرة عامة على الظروف الاقتصادية والاجتماعية في أفريقيا* لعام ٢٠١٠ خلال الفترة قيد الاستعراض، وسيُعرض على دورة المؤتمر الوزاري المشترك للاتحاد الأفريقي واللجنة الاقتصادية لأفريقيا لعام ٢٠١١ المقرر عقدها في آذار/مارس ٢٠١١. وهو يستعرض الأداء الاقتصادي لأفريقيا خلال العام، ويقيّم اتجاهات الاقتصاد الكلي ومتغيراته المهمة على كل من المستوى الإقليمي ودون الإقليمي والقطري، بما في ذلك توقعات النمو للسنة المقبلة. وتلاحظ طبعة السنة الحالية من المنشور أن أفريقيا واصلت التعافي الاقتصادي الذي بدأ في أعقاب الأزمة العالمية الأخيرة بل وعززته، وذلك بمعدل ناتج محلي إجمالي بلغ في المتوسط ٤,٧ في المائة في عام ٢٠١٠ قياسا إلى ٢,٣ في المائة في عام ٢٠٠٩. وارتفع أيضا نصيب الفرد الفعلي من الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠١٠ بنسبة ٢,٤ في المائة على صعيد القارة ككل. وشهدت البلدان المصدرة للنفط انتعاشا أقوى مما عليه الحال في البلدان المستوردة للنفط. وبرغم مخاطر النكوص، ما زالت آفاق النمو في أفريقيا تبعث على التفاؤل، حيث يتوقع أن يبلغ متوسط معدل النمو نسبة ٥ في المائة في عام ٢٠١١ (انظر الشكل ١).

الشكل ١: النمو في أفريقيا، البلدان المصدرة للنفط مقابل البلدان المستوردة للنفط، ٢٠٠٨-٢٠١٠ (بالنسبة المئوية)

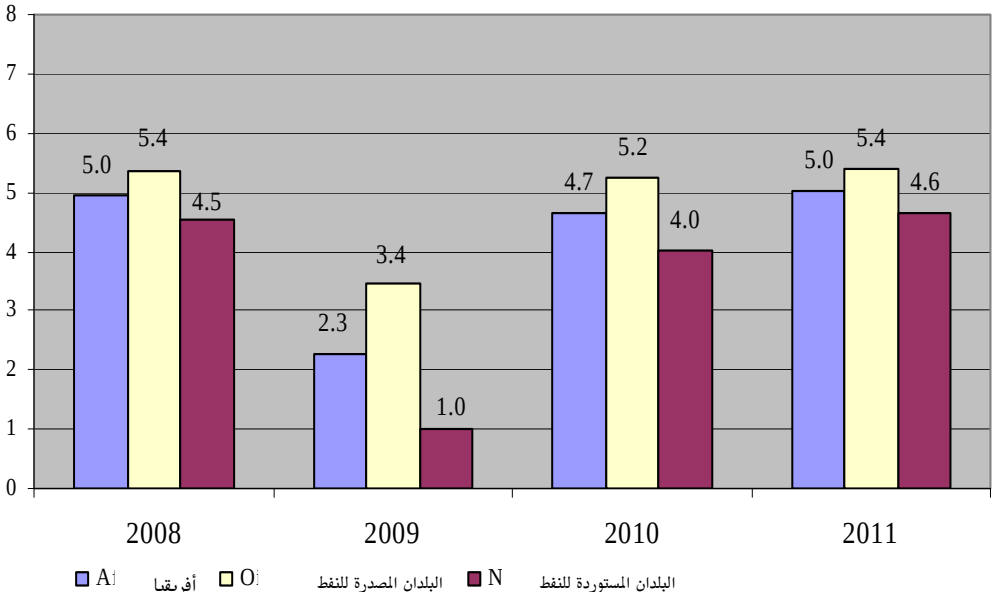

المصدر: حسابات اللجنة الاقتصادية لأفريقيا التابعة للأمم المتحدة، استناداً إلى المعلومات المتوافرة في قاعدتي بيانات اللجنة الاقتصادية لأفريقيا وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية التابعة للأمم المتحدة، تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠

٤ - وما زال الانتعاش الاقتصادي الذي تحقق في القارة لم يتمخض بعد عن حدوث انخفاض ذي شأن في معدل البطالة، ولا سيما في صفوف الشباب والفئات الضعيفة. فمعدل البطالة لا يزال مرتفعا. وقد تسبب ارتفاع معدل البطالة وأسعار الأغذية في اندلاع قلاقل سياسية واجتماعية في بعض البلدان الأفريقية خلال السنة الماضية. ويعزى تدنّي محصّلة النمو في أفريقيا من حيث العمالة وهزالة النتائج الاجتماعية إلى نقص التنويع الاقتصادي بشكل مُجْدٍ واستمرار الاعتماد الشديد على إنتاج السلع الأساسية وتصديرها. ويبرز ذلك الحاجة إلى تعزيز التحوّل الاقتصادي في أفريقيا من أجل تسريع النمو وإدامته وتحقيق أهدافه المرتجاة في مجال التنمية الاجتماعية. وتحتاج البلدان الأفريقية أيضا إلى مواصلة التركيز على استقرار الاقتصاد الكلي وانتهاج سياسات مالية مسؤولة.

٥ - وقد أُعدّت طبعة عام ٢٠١١ من *التقرير الاقتصادي عن أفريقيا* أيضا خلال الفترة قيد الاستعراض، وسيجري إصدارها أثناء دورة عام ٢٠١١ للمؤتمر الوزاري المشترك للجنة الاقتصادية لأفريقيا والاتحاد الأفريقي. وتتناول طبعة عام ٢٠١١ الدور المنوط بالدولة في إدارة التنمية وتحفيز التحول الاقتصادي، باعتباره محرّكاً للتنمية المستدامة.

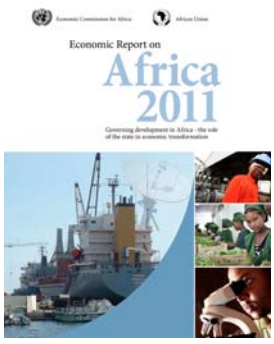

ويوفر التقرير إطارا قائماً على الأدلة ومُنصبّاً على السياسات من أجل تعزيز دور الدولة في الاضطلاع بالمهام الرئيسية الضرورية لإجراء التحول الاقتصادي في أفريقيا، التي تتمثل في تخطيط عملية التنمية وصوغ الخطط والسياسات الإنمائية ذات الصلة وتنفيذها. وعلاوة على استخدامه من جانب صانعي السياسات كأداة لرصد التطورات الاقتصادية والاجتماعية الأخيرة في أفريقيا، فقد أثبت جدواه في تعزيز وعي صانعي السياسات بشأن السياسات والاستراتيجيات الفعالة اللازمة للتصدي للتحديات الإنمائية الرئيسية التي تهم أفريقيا. وقد أثارت هذه التقارير اهتماماً بالغاً ومناقشات مكثفة أثناء المؤتمر الوزاري السنوي المشترك لمفوضية الاتحاد الأفريقي واللجنة الاقتصادية لأفريقيا وفي غيره من المنتديات.

٦ - وعلى غرار السنوات الماضية، ساهمت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا أيضا في النقاش الدائر حول توقعات

مشروع لينك (LINK) بشأن كبريات الاقتصادات الأفريقية، وفي وضع هذه التوقعات في صيغتها النهائية، وقدمت مساهمات فنية لإعداد العدد القادم من المنشور السنوي عن *الآفاق الاقتصادية والاجتماعية العالمية*، الصادر عن إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية التابعة للأمم المتحدة. وعلاوة على ذلك، أعدّت أمانة اللجنة ورقات معلومات أساسية لتضمينها في الطبعة الثالثة من *التوقعات الاقتصادية الأفريقية*، وهو منشور سنوي مشترك بين مصرف التنمية الأفريقي، ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، واللجنة الاقتصادية لأفريقيا، صدر لأول مرة في أيار/مايو ٢٠١٠، وتم تعميمه على نطاق واسع خلال تلك السنة. وشملت مساهمة اللجنة في هذا المنشور إعداد أربعة فُصول قُطرية، بالإضافة إلى فروع من فصول الاستعراض العام للاقتصاد السياسي وإدارة شؤون الشركات، والتكامل الإقليمي، والتجارة بين البلدان الأفريقية، والتجارة العالمية، والمفاوضات التجارية.

٧ - وتَواصل تركيز الأنشطة المنفذة في مجالات المالية والصناعة والاستثمار على مساعدة البلدان الأفريقية في التصدي لأثر الأزمتين العالميتين المالية والاقتصادية، وتعزيز قدرة الدول الأعضاء على صوغ وتنفيذ سياسات صناعية كفيلة بتحسين القدرة التنافسية للقارة على الصعيد الدولي. وواصلت اللجنة بصفة خاصة تقديم الدعم التقني للبلدان الأفريقية لتيسير مشاركتها في شتى المنتديات الرامية إلى معالجة أثر الأزمة المالية، من قبيل مؤتمر قمة مجموعة العشرين المعقود في سول، كوريا، في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠. وفي إطار المساهمة في بناء موقف أفريقيا الموحد إزاء الإصلاحات الجارية للهيكل المالي الدولي، عقدت اللجنة اجتماعا لفريق خبراء مخصص في غايروني، بوتسوانا، في حزيران/يونيه ٢٠١٠، لمناقشة ورقة بحث تقنية حول هذه الإصلاحات، وتمخّض الاجتماع عن مجموعة من التوصيات بشأن السياسات اللازم انتهاجها، ومن المتوقع أن تثري التوصيات موقف أفريقيا الموحد.

٨ - وفي إطار متابعة تنفيذ توافق آراء مونتيري بشأن تمويل التنمية، تم إعداد تقرير مرحلي، قُدم إلى الدورة الرابعة للمؤتمر المشترك بين الاتحاد الأفريقي واللجنة الاقتصادية لأفريقيا لوزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية الأفريقيين، المعقود في ليلونغوي، ملاوي، في نيسان/أبريل ٢٠١٠. واستعرض التقرير في جملة أمور التقدم المحرز نحو الوفاء بالالتزامات التي تعهدت بها الحكومات الأفريقية وشركاؤها الإنمائيون على السواء في المجالات الرئيسية لتمويل التنمية، وحدد الإجراءات التي ينبغي النظر في اتخاذها على سبيل الأولوية في المستقبل لتحسين تعبئة الموارد المالية المحلية والخارجية على السواء من أجل تحقيق تنمية أفريقيا. وعلاوة على ذلك، جرى إعداد موجز للسياسة العامة لتقييم التحديات التي تواجه البلدان الأفريقية والفرص المتاحة أمامها في مجال تنفيذ اتفاقات بازل بشأن المعايير المصرفية والمالية.

٩ - وتم الاضطلاع خلال السنة بعدد من أنشطة الدعم للنهوض بالتنمية الصناعية في أفريقيا. وشملت هذه الأنشطة (أ) إعداد ورقة بشأن السياسات الصناعية اللازمة لإحداث تحول هيكلي في الاقتصادات الأفريقية؛ (ب) وعقد اجتماع فريق خبراء، بالاشتراك مع منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية ومفوضية الاتحاد الأفريقي، لاستعراض تنفيذ خطة العمل لتسريع التنمية الصناعية في أفريقيا. وسلط الاجتماع الضوء على التحديات الرئيسية التي تجابه أفريقيا في مجال السياسات الصناعية، وقدم خيارات بشأن سياسات التنمية الصناعية بالاستناد إلى الهبات المتوافرة والموقع الجغرافي وحجم السكان في البلدان الأفريقية.

١٠ - وعُقد المؤتمر الاقتصادي الأفريقي الخامس في تونس العاصمة، تونس، في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠، حول موضوع ''تحديد برنامج التعافي الاقتصادي والنمو الطويل الأجل في أفريقيا''. واجتذب المؤتمر، الذي نُظّم بالاشتراك بين اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ومصرف التنمية الأفريقي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومصرف التنمية لجنوب أفريقيا، عددا من وزراء المالية ومحافظي المصارف المركزية، بالإضافة إلى باحثين وخبراء التنمية، انكبّوا على مناقشة بعض التحديات الرئيسية التي تجابه أفريقيا وتبادلوا الآراء بشأنها. وأبرزت المناقشات الأهمية التي تتسم بها الحوكمة الرشيدة، وتطوير الهياكل الأساسية والقطاع الخاص، وتعبئة الموارد المحلية في تذليل العديد من التحديات المحدقة بأفريقيا. وقد غدا هذا المؤتمر السنوي منتدى رئيسيا للنقاش وتبادل الأفكار بين صانعي السياسات والممارسين في مجال التنمية بشأن قضايا التنمية الأفريقية، وبات جسراً ممدوداً بين دوائر المعرفة وصناعة السياسات بشأن القارة.

١١ - ومن الإنجازات الرئيسية المحققة في مجال رصد التقدم المحرز صوب تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية صدور تقرير أفريقيا عن الأهداف الإنمائية للألفية لعام ٢٠١٠، الذي أعدته اللجنة الاقتصادية لأفريقيا بالاشتراك مع الاتحاد الأفريقي ومصرف التنمية الأفريقي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. ويفيد التقرير بأن البلدان الأفريقية وشركاءها الإنمائيين قد أبدت التزاما قويا وإرادة متينة من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وهو يلاحظ بأن هناك بوادر إيجابية بحدوث تحسن على صعيد جميع الأهداف الإنمائية للألفية في القارة، بيد أن معدل التحسن

يختلف حسب الأهداف والبلدان، بل وأيضا داخل البلدان. وقد أُحرز تقدم في معدلات الحد من الفقر، مَبْعَثُه أوجه التحسن الطارئة على المشهد السياسي والاقتصادي والاجتماعي في معظم أنحاء القارة. ويبين التقرير، الذي يستند إلى أحدث البيانات المستكملة والمتوائمة المستقاة من قواعد البيانات الإحصائية لوكالات الأمم المتحدة ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، أنه في الوقت الذي تتخلف فيه أفريقيا عن الركب في مجال تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية مقارنة بسائر المناطق، فإن البلدان الأفريقية قد اعتمدت، بفضل ما تتلقاه من دعم من شركائها الإنمائيين الدوليين، بما في ذلك اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ومصرف التنمية الأفريقي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، طائفة من التدابير الابتكارية في مجال السياسات ترمي إلى القضاء على الآثار السلبية لبعض الخيارات الإنمائية وتسريع وتيرة التقدم صوب تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية. وقد استخدم العديد من البلدان الأفريقية الأهداف الإنمائية للألفية كإطار لتخطيط التنمية وتعزيز التنسيق وتعميم استخدام هذه الأهداف في الطبقات الدنيا من الدوائر الحكومية.

١٢ - وبغية المساعدة في تسريع وتيرة التقدم نحو تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية، عقدت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا الاجتماع الخامس للفريق الدراسي الأفريقي المعني باستراتيجيات الحد من الفقر وبالأهداف الإنمائية للألفية، وذلك في لوساكا، زامبيا، في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠. وكان الهدف الأساسي من الاجتماع هو المساهمة في تعزيز خطط الحماية الاجتماعية في أفريقيا عن طريق التعلم من الأقران وتبادل المعارف. وفي الوقت الذي لم يبق فيه سوى خمس سنوات ونيف على حلول الموعد النهائي لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في عام ٢٠١٥، يجري بذل الجهود على قدم وساق في أفريقيا بأسرها لتعجيل التقدم صوب بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية. وباتت الحكومات الأفريقية تركّز بقدر أكبر على سياسات الحماية الاجتماعية لدعم النمو وتحسين رفاه الإنسان، بما يشمل تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية. فبتوفير الحماية الاجتماعية، من الممكن المساهمة في تحسين النتائج الاجتماعية، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية، وذلك عن طريق تسخير عدد من الأدوات الداعمة. ومن بين النتائج التي تمخض عنها الاجتماع صدور طائفة من التوصيات بشأن سبل زيادة ملاءمة خطط الحماية الاجتماعية الحالية بما يكفل تسريع وتيرة التقدم نحو بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية، وذلك لأغراض النظر فيها واعتمادها من قبل صانعي السياسات. وساعد الاجتماع أيضا في بلورة وجهة نظر أفريقية بشأن الحماية الاجتماعية كمساهمة في النقاش بشأن الأهداف الإنمائية للألفية. لذا، فالفريق الدراسي يتيح الفرصة للبلدان المتخلفة عن الركب لكي تستخلص دروسا من تجربة البلدان التي أحرزت تقدما باهرا.

٢- الأمن الغذائي والتنمية المستدامة

١٣ - ترمي الأعمال التي تضطلع بها اللجنة الاقتصادية لأفريقيا في إطار هذا البرنامج الفرعي إلى تعزيز قدرة الدول الأعضاء على صوغ وتنفيذ سياسات وبرامج كفيلة بتحقيق الأمن الغذائي والتنمية المستدامة. وجرى تنفيذ عدة أنشطة خلال السنة الماضية لدعم تحقيق هذا الهدف. ويرد أدناه وصف لبعض الأنشطة الرئيسية المنفذة في هذا الصدد.

١٤ - ومن الإنجازات الرئيسية المحققة في إطار هذا البرنامج الفرعي خلال السنة المشمولة بالتقرير التنظيم الناجح للدورة السابعة من منتدى التنمية الأفريقي، المعقودة في أديس أبابا، في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠، حول موضوع *"اتخاذ إجراءات بشأن تغير المناخ تحقيقا للتنمية المستدامة في أفريقيا"*. وقد اجتذب الاجتماع، الذي نُظم بالاشتراك مع مفوضية الاتحاد الأفريقي ومصرف التنمية الأفريقي، ما يربو على ١٠٠٠ مشارك من الحكومات الأفريقية، والقطاع الخاص، والمجتمع المدني، ومراكز البحث والأوساط الأكاديمية، والشركاء الإنمائيين، من أجل مناقشة وبناء توافق آراء بشأن سبل تمكين أفريقيا من التصدي بفعالية لتحدي تغير المناخ واغتنام ما يتيحه من فرص. وأبرز بيان توافق الآراء الذي اعتُمد في ختام المنتدى بعض التحديات والفرص الرئيسية في مجالات الاقتصاد؛ والسلام والأمن؛ والحوكمة والقيادة؛ والتكامل؛ وتطوير الهياكل الأساسية؛ والتنمية الاجتماعية والبشرية؛ وتغير المناخ؛ والعلم والابتكار التكنولوجي؛ وبناء القدرات. ويشير البيان على سبيل المثال إلى أن تغير المناخ يمكن أن يقوّض بشدة التقدم نحو تحقيق التنمية المستدامة، بما في ذلك بلوغ الغايات المحددة في الأهداف الإنمائية للألفية. بيد أنه يلاحظ أن تغير المناخ يتيح الفرصة لسلك مسار إنمائي مستدام متى توافرت القيادة المستجيبة والحوكمة الرشيدة على جميع المستويات. وهناك ٥٦ نقطة توافق بشأن عدد من المسائل المتعلقة بتغير المناخ ذات الأهمية الحيوية لأفريقيا. وبناء على الأدلة المتوافرة والأثر الناجم عن تغير المناخ، اتفق مختلف أصحاب المصلحة على أنه ينبغي أن تجري البلدان ذات الانبعاثات الكبيرة تخفيضات بالغة في انبعاثاتها، وأن يقدم المجتمع الدولي الدعم لأفريقيا فيما تبذله من جهود لتحقيق نمو

عريض القاعدة ومنصف وكفؤ من حيث استخدام الموارد ومستدام بيئيا.

١٥ - وقد ساهم بيان توافق الآراء في تعزيز مشاركة أفريقيا في المفاوضات الدولية الدائرة بشأن تغير المناخ، وأثرى بمضامينه موقف القارة الموحد أثناء المؤتمر السادس عشر للأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، المعقود في كانكون، بالمكسيك. وسيذكي البيان أيضا الوعي ويبني توافق الآراء بين أصحاب المصلحة بشأن شواغل أفريقيا وأولوياتها في سياق النظام الدولي بشأن تغير المناخ لفترة ما بعد عام ٢٠١٢. وسيوفر أيضا الأساس لإعداد خطة عمل أفريقية بشأن تغير المناخ، سيشترك في تنفيذها كل من مصرف التنمية الأفريقي واللجنة الاقتصادية لأفريقيا ومفوضية الاتحاد الأفريقي، بالتعاون مع سائر أصحاب المصلحة والشركاء.

١٦ - وشاركت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا أيضا، إلى جانب مفوضية الاتحاد الأفريقي وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، في الدورة الثامنة عشرة للجنة التنمية المستدامة، المعقودة في نيويورك، في أيار/مايو ٢٠١٠. واستعرضت لجنة التنمية المستدامة في دورتها الثامنة عشرة التقدم المحرز في تنفيذ جدول أعمال القرن الحادي والعشرين، وبرنامج مواصلة تنفيذ جدول أعمال القرن الحادي والعشرين، والتزامات خطة جوهانسبرغ للتنفيذ التي تركز على مجموعة مواضيعية تضم مسائل النقل، والمواد الكيميائية، وإدارة النفايات، والتعدين، والإطار العشري للبرامج المعنية بالاستهلاك والإنتاج المستدامين. وخلال الاجتماع، قدمت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، بالاشتراك مع مفوضية الاتحاد الأفريقي وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، دعما تقنيا مهما للدول الأعضاء الأفريقية عن طريق تيسير النقاشات الإقليمية الأفريقية والمشاركة بفعالية في النقاشات المواضيعية. وقد أعربت أفريقيا بفعالية عن شواغلها وأولوياتها فيما يتعلق بالمجموعة المواضيعية من المسائل المطروحة، وتم تضمين هذه الشواغل والأولويات بشكل مُرضٍ في تقرير الاجتماع.

١٧ - ووفقا للدور المنوط باللجنة الاقتصادية لأفريقيا، المتمثل في تنسيق العمليات الإقليمية التحضيرية للمؤتمرات ومؤتمرات القمة الرئيسية العالمية بشأن التنمية المستدامة، اضطلعت اللجنة بسلسلة من الأنشطة خلال العام الماضي لتيسير مشاركة أفريقيا في مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، المسمّى أيضا ''ريو + ٢٠''، الذي سيعقد في ريو دي جانيرو، البرازيل، في كانون الثاني/يناير ٢٠١٢. وفي هذا السياق، وفرت الدورة الحادية عشرة لآلية التنسيق الإقليمي لوكالات الأمم المتحدة ومنظماتها العاملة في أفريقيا منبراً لإذكاء الوعي وحشد الدعم اللازم لكفالة استعداد أفريقيا بشكل فعال لمؤتمر ''ريو + ٢٠''.

١٨ - وتبوّأت الروابط بين التجارة والبيئة والتنمية المستدامة موقع الصدارة في حلقة العمل التدريبية المنظمة بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة في كانون الثاني/يناير ٢٠١١ لصانعي السياسات ومسؤولين من الدول الأعضاء في الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا ومفوضية الجماعة. وكان الهدف من حلقة العمل هو زيادة وعي صانعي السياسات وتعزيز قدرتهم على صوغ وتنفيذ سياسات تجارية وبيئية متآزرة.

١٩ - ومن القيود الرئيسية التي تعوق تطوير الأعمال التجارية الزراعية في أفريقيا المخاطر الكبيرة التي تواجه ممارسة الأعمال التجارية في القطاع الزراعي وحجمُ الاستثمارات المطلوبة. ومما يزيد هذين القيدين تفاقماً تخلف قطاع الخدمات الزراعية، ومساحة المزارع التي تقل عن الحجم الأمثل، وعدم ملاءمة بيئات الاستثمار في الأعمال التجارية بشكل خاص لاستثمارات القطاع الخاص. وتشكل الشراكة بين القطاعين العام والخاص آلية مؤسسية مهمة للتخفيف من المخاطر التي تواجه مؤسسات الأعمال التجارية الزراعية —المؤسسات المنتجة والمقدمة للخدمات على السواء. وتحقيقا لهذه الغاية، نظمت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، بالتعاون مع شركاء آخرين، مؤتمرا رفيع المستوى بشأن الأعمال التجارية الزراعية الأفريقية والصناعات الزراعية، في أبوجا، نيجيريا، في آذار/مارس ٢٠١٠. وأصدر المؤتمر بيانا دعا فيه إلى تضافر الجهود للتعجيل بتنمية الأعمال التجارية الزراعية. وفي إطار متابعة مؤتمر أبوجا الرفيع المستوى لعام ٢٠١٠ بشأن الأعمال التجارية والصناعات الزراعية في أفريقيا، قامت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة بوضع إطار تحليلي لتقييم السياق والاتجاهات والسياسات الإنمائية الوطنية التي تؤثر في جدوى وضرورة بناء الشراكات بين القطاعي العام والخاص في مجال الأعمال التجارية الزراعية، واستخلاص الدروس بشأن التحديات والقضايا المحددة التي يتعين دراستها.

٢٠ - وازداد تعزيز التعاون مع مفوضية الاتحاد الأفريقي ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية عن طريق وضع وتنفيذ برنامج عن سلاسل القيمة المتكاملة إقليميا للأغذية والسلع الأساسية الزراعية الاستراتيجية في المنطقتين دون الإقليميتين للجماعة الاقتصادية الإقليمية لدول غرب أفريقيا والسوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي. وقام اجتماع فريق الخبراء

المعقود في أديس أبابا، في كانون الثاني/يناير ٢٠١١، باستعراض مشروع يركز على تطوير وتعزيز سلاسل القيمة الإقليمية للأغذية والسلع الأساسية الزراعية الاستراتيجية في أفريقيا. ويستتبع هذا المشروع تنفيذ مشروع رائد في المنطقتين دون الإقليميتين للسوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي والجماعة الاقتصادية الإقليمية لدول غرب أفريقيا، يركز على ثلاث مواد غذائية وسلع أساسية زراعية استراتيجية، هي المواشي والذرة والأرز. وأنشأ الاجتماع فرقة عمل متعددة المؤسسات تتألف من اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، ومفوضية الاتحاد الأفريقي، ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، والسوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي، والجماعة الاقتصادية الإقليمية لدول غرب أفريقيا، والمعهد الدولي لبحوث الماشية، والمركز الدولي لتطوير الأسمدة، والمؤسسة الأفريقية للأرز، والقطاع الخاص، وجماعات المزارعين، بغية المضي قُدماً بتنفيذ هذا البرنامج الرئيسي.

٢١ - وعلى المنوال نفسه، تم الاضطلاع بعدد من الأنشطة لمواصلة تنفيذ إطار العمل والمبادئ التوجيهية للسياسات المتعلقة بالأراضي، وهي عبارة عن مبادرة مشتركة بين مفوضية الاتحاد الأفريقي واللجنة الاقتصادية لأفريقيا ومصرف التنمية الأفريقي، يعود تدشينها إلى عام ٢٠٠٩. وتم نشر الوثيقة وتعميمها على نطاق واسع عن طريق عدد من المناسبات الرئيسية المنظمة على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي، من قبيل اجتماع المائدة المستديرة الرئاسي الأفريقي بشأن ''حلول القادة لمسائل الإصلاح الزراعي في أفريقيا''، المعقود في دار السلام، تنزانيا، في آب/أغسطس ٢٠١٠، والتدشين الرسمي للمرحلة التنفيذية لبيان رؤساء الدول والحكومات الأفريقيين بشأن الأراضي.

٢٢ - وفي مجال تطوير الموارد المائية وإدارتها، لبّت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا عددا من طلبات المساعدة الواردة من الدول الأعضاء ومؤسساتها لإسداء المشورة المتعلقة بالسياسات على سبيل الاستعجال. وفي هذا الصدد، تم تقديم المساعدة في مجال توفير الخدمات الفنية لعقد الاجتماعات التالية: المنتدى الإقليمي بشأن ''المياه المستخدمة للأغراض الزراعية'' الذي نظمته هيئة حوض فولتا في أكرا، غانا، في أيار/مايو ٢٠١٠؛ واجتماع زامبيزي التنسيقي والاجتماع الحادي والعشرون للجماعة الإقليمية المعنية بقطاع المياه التابعة للجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، المعقودان في غابورون، بوتسوانا، في حزيران/يونيه ٢٠١٠؛ وحلقة العمل الإقليمية المشتركة لشرق أفريقيا وجنوبها بشأن تغير المناخ، المعقودة في نيروبي، كينيا، في آذار/مارس ٢٠١٠. وعلاوة على ذلك، اشتركت أمانة اللجنة الاقتصادية لأفريقيا في تنظيم واستضافة الاجتماع العادي السادس للجنة الأمم المتحدة المعنية بالموارد المائية/الجماعة الأفريقية للوكالات والشركاء، المعقود في كانون الثاني/يناير ٢٠١١، والأسبوع الأفريقي الثالث بشأن المياه، المنظم في أديس أبابا، إثيوبيا، في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠.

٣- الحوكمة والإدارة العامة

٢٣ - تهدف اللجنة الاقتصادية لأفريقيا في إطار هذا البرنامج الفرعي إلى تعزيز قدرة الدول الأعضاء على تعزيز ممارسات الحوكمة الرشيدة في سبيل تنفيذ الأهداف الإنمائية الرئيسية، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية وأولويات الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا. ودعماً لتحقيق هذه الغاية، اضطلعت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا بطائفة واسعة من الأنشطة لدعم النهوض بالحوكمة الرشيدة في أفريقيا، مع التركيز بصفة خاصة على تعزيز الإدارة العامة وإدارة القطاع العام لكفالة فعالية تقديم الخدمات؛ والنهوض بتنمية القطاع الخاص؛ وتعزيز دور المجتمع المدني وقدراته؛ وتقديم الدعم لعملية الآلية الأفريقية لاستعراض الأقران من أجل تعزيز ممارسات الحوكمة في أفريقيا.

٢٤ - وجرى إعداد أو إكمال عدّة تقارير ودراسات تحليلية بهدف دعم الحوكمة الرشيدة. وخلال الفترة قيد الاستعراض، اكتملت الأعمال التمهيدية لإصدار العدد الثالث من تقرير الحوكمة في أفريقيا، ودخل المشروع الآن مرحلة التنفيذ. وشملت الأنشطة الفنية المنفذة في المرحلة التمهيدية إعداد ورقات المعلومات الأساسية واستعراضها، وإعداد المنهجية وأدوات البحث، وعقد ثلاثة اجتماعات لفريق الخبراء من أجل صقل أفكار التقرير وإطاره ومنهجيته وأدوات البحث المستخدمة. وبالإضافة إلى ذلك، نُظمت حلقة عمل فنية بشأن التقرير الثالث في أوائل شهر كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠، حضرها لفيفٌ مختار من مؤسسات البحث الوطنية لمتابعة إحاطةٍ بشأن المعلومات الأساسية المضمنة في التقارير القطرية الوطنية وطرائق إعدادها وعملياتها وإدارتها وإصدارها لأغراض العدد الثالث من تقرير الحوكمة في أفريقيا.

٢٥ - وسيغطي العدد الثالث من التقرير، الذي يتناول موضوع ''*الانتخابات وإدارة التنوع في أفريقيا*''، ما بين ٤٠ و ٤٥ بلدا، وتعكف اللجنة الاقتصادية لأفريقيا على تنفيذ المشروع بشراكة وثيقة مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ولا سيما فيما يتصل بتيسير إعداد التقارير القطرية الوطنية. ومن المتوقع أن يساهم التقرير في تعزيز قدرة الدول الأعضاء على إدارة الانتخابات بمزيد من الفعالية باعتبارها

أدوات لإدارة التنوع، مع صون المثل الديمقراطية المتمثلة في المصداقية والشفافية والنزاهة في الوقت نفسه. وسوف يفضي ذلك إلى تنظيم انتخابات أقل عنفا وإثارة للخلاف، ويشجع على انتهاج حوكمة شاملة للجميع في أفريقيا. وإلى جانب النهج المواضيعي المعتمد في التقرير السنتاني عن الحوكمة في أفريقيا، سيجري إصدار تقرير كل ست سنوات يرصد بشكل عام التقدم الذي تحرزه البلدان الأفريقية في مجال الحوكمة.

٢٦ - وهناك منشور مهم آخر اكتمل إعداده وصدر خلال السنة، هو تقرير الاستعراض المتبادل لفعالية التنمية، الذي جرى إعداده بالاشتراك بين اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. وقد عرض الأمين التنفيذي للجنة الاقتصادية لأفريقيا المعالم الرئيسية لتقرير عام ٢٠١٠ على اللجنة التوجيهية لرؤساء الدول والحكومات لنيباد، أثناء مؤتمر القمة الثالث والعشرين، المعقود في تموز/يوليه ٢٠١٠، في كمبالا، أوغندا. وخلال مؤتمر القمة، أهابت اللجنة التوجيهية لرؤساء الدول والحكومات لنيباد باللجنة الاقتصادية لأفريقيا ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي مواصلة عملية الاستعراض المتبادل، وأصدرت تكليفا يقضي بجعل هذه العملية هي الآلية الرئيسية للمساءلة المتبادلة في سياق رصد وتقييم الوفاء بما تعهدت به البلدان الأفريقية وشركاؤها الإنمائيون من التزامات فيما يتصل ببرنامج التنمية الاقتصادية الأفريقي. وأعلن الأمين التنفيذي للجنة الاقتصادية لأفريقيا والأمين العام لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي رسميا عن صدور التقرير في أيلول/سبتمبر ٢٠١٠، أثناء مناسبة جانبية على هامش مؤتمر قمة الأمم المتحدة بشأن استعراض الأهداف الإنمائية للألفية، المعقود في نيويورك. وتمت مناقشة التقرير أيضا أثناء منتدى الشراكة الأفريقية، المعقود في ملاوي، في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠، وجرى نشره على نطاق واسع.

٢٧ - وتم الاضطلاع بعدد من الأنشطة خلال السنة دعماً لتحسين الإدارة العامة وإدارة القطاع العام، بما يشمل فعالية تقديم الخدمات. وانصبّ الزخم الرئيسي للأنشطة المنفذة في هذا المجال على تعزيز قدرة المؤسسات المعنية بمكافحة الفساد، والارتقاء بقدرات البرلمانات الأفريقية، وتحسين الإدارة المالية العامة وتعبئة الموارد المحلية في أفريقيا.

٢٨ - وشملت الأنشطة المنفذة في مجال مكافحة الفساد ما يلي: (أ) تنظيم حلقة عمل تدريبية للمؤسسات الوطنية المعنية بمكافحة الفساد في وسط أفريقيا، في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠، في ياوندي، الكاميرون، بالشراكة مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمكتب دون الإقليمي لوسط أفريقيا التابع للجنة الاقتصادية لأفريقيا. ومن بين البلدان المثلة في حلقة العمل الكاميرون، وغابون، وغينيا الاستوائية، وتشاد، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وسان تومي وبرينسيبي. وحددت حلقة العمل بدقة احتياجات مؤسسات مكافحة الفساد في المنطقة والتحديات التي تواجهها، ووضعت خطة عمل لمساعدة هذه المؤسسات؛ (ب) وتنظيم حلقة عمل تدريبية بشأن مكافحة الفساد، شارك فيها ١٥ دولة عضوا، في آب/أغسطس ٢٠١٠، عن طريق مجلس تطوير البحث في مجال العلوم الاجتماعية في أفريقيا، وهو معهد يعنى بالحوكمة ويوجد مقره في دكار، السنغال.

٢٩ - وشملت الأنشطة المنفذة لدعم تحسين قدرات البرلمانات الأفريقية إعداد منشور عنوانه ''*دور البرلمانات في تعزيز أفضل الممارسات في مجال الحوكمة*''، تضمّن تقييماً لقدرة البرلمانات الوطنية في أفريقيا وكفاءتها، وطرائق عملها، ودرجة استقلاليتها، وتمويلها، وعلاقتها مع الجهاز التنفيذي للحكومة ومع الهيئة القضائية. وفي إطار المساهمة في تحسين الإدارة المالية العامة وتعبئة الموارد المحلية، تم إجراء دراسة بهذا الشأن وتقديمها لاجتماع فريق خبراء مخصص، انعقد في بانجول، غامبيا، في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠.

٣٠ - ونظمت اللجنة اجتماعا جانبيا على هامش الاجتماعات السنوية المشتركة لمؤتمر وزراء الاتحاد الأفريقي واللجنة الاقتصادية لأفريقيا، المعقودة في ليلونغوي، ملاوي، في آذار/مارس ٢٠١٠، وجّه انتباه صانعي السياسات إلى مسألة بالغة الأهمية وهي مسألة التدفقات المالية غير المشروعة من أفريقيا وأثرها على تنمية القارة. واجتذب الاجتماع خبراء من عدة منظمات من داخل أفريقيا وخارجها، بما فيها منظمات كبيرة تنتمي للقطاع الخاص، من أجل مناقشة واقتراح التدابير اللازمة لمعالجة مشكلة تدفقات رأس المال غير المشروع، ولا سيما في سياق الأزمة الاقتصادية والمالية العالمية الأخيرة المتسم بسرعة نضوب الموارد الخارجية المخصصة للتنمية. ومن النتائج الرئيسية التي تمخّض عنها النقاش اقتراح إنشاء لجنة تؤويها اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، تناط بها مهمة تنسيق الجهود الدولية والإقليمية والوطنية المبذولة للتصدي لما يترتب على التدفقات المالية غير المشروعة من آثار على تنمية أفريقيا. والأنشطة جارية على قدم وساق من أجل إنشاء اللجنة رسميا في عام ٢٠١١.

٣١ - وأسهمت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، باعتبارها واحدا من الشركاء الاستراتيجيين الداعمين لتنفيذ الآلية الأفريقية لاستعراض الأقران، إسهاماً كبيراً في إنجاح تنفيذ عملية استعراض الأقران خلال الفترة قيد الاستعراض. وتمثّل

الدعم في إيفاد بعثات دعم قُطرية وبعثات استعراض قُطرية، وتقديم المساعدة في إعداد التقارير القطرية وبرامج العمل الوطنية، وتنظيم حلقات عمل تدريبية لبناء قدرات أصحاب المصلحة في مجال عملية استعراض الأقران. وجرى الاضطلاع بمهمات الدعم والاستعراض في عدد من البلدان في عام ٢٠١٠، وخضع ١٣ بلدا إضافيا لعملية استعراض الأقران خلال هذه الفترة. وتوجد عدة بلدان، بما فيها إثيوبيا وزامبيا وتنزانيا وسيراليون، في مرحلة متقدمة من عملية الاستعراض، ومن المتوقع أن تكتمل هذه العمليات في غضون عام ٢٠١١. وعُقدت حلقة عمل تدريبية بشأن تعزيز دور البرلمانيين ومشاركتهم الفعالة في عملية استعراض الأقران، في أديس أبابا، إثيوبيا، في أيار/مايو ٢٠١٠، وذلك للبلدان الناطقة بالفرنسية والبرتغالية المشمولة بعملية استعراض الأقران. وشارك في حلقة العمل ٦٠ مشاركا من ١٦ بلدا أفريقيا ناطقا بالفرنسية والبرتغالية مشمولة بالفعل بعملية استعراض الأقران. وبالإضافة إلى ذلك، أعدت اللجنة وعمّمت مبادئ توجيهية مبسّطة لإدماج خطط العمل الوطنية لاستعراض الأقران ومواءمتها مع البرامج الإنمائية الوطنية القائمة وإطار الإنفاق المتوسط الأجل. وفي أيلول/سبتمبر ٢٠١٠، عُقدت حلقة عمل للخبراء، في كمبالا، لاستعراض وإقرار وثيقة تجميعية تم إعدادها استنادا إلى التحديات التي واجهتها أربعة بلدان اختارتها اللجنة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (هي غانا، وبنن، ورواندا، وأوغندا) والتجارب التي اكتسبتها في مجال خطط العمل الوطنية لاستعراض الأقران. ومن الأنشطة الأخرى المنفذة لدعم الآلية الأفريقية لاستعراض الأقران الاجتماع الفني الثاني بشأن تبسيط استبيان الآلية؛ واجتماع فريق الخبراء المخصص بشأن تعميق أفضل الممارسات والدروس المستخلصة في مجال آلية استعراض الأقران بغية استخدامها كمادة لإعداد منشور بشأن الآلية الأفريقية لاستعراض الأقران.

٣٢ - وشملت أشكال الدعم الأخرى الموجهة لعملية استعراض الأقران تقديم المساعدة إلى الدول الأعضاء لإنشاء قاعدة بيانات وصيانتها، بما في ذلك إتاحة سبل الوصول إلى مصادر البيانات وتبادل المعلومات والتجارب، بالإضافة إلى عقد حلقات عمل للدعوة وإذكاء الوعي بغية تعميق الفهم لدى شتى أصحاب المصلحة للأدوار المنوطة بهم في إطار هذه العملية. وقدمت اللجنة المساعدة بصفة خاصة إلى منظمات المجتمع المدني الأفريقي وشبكات المنظمات غير الحكومية لتعزيز مشاركتها في عملية استعراض الأقران.

٣٣ - ويشكل المجتمع المدني إلى حد ما العمود الفقري والأساس للجهود المبذولة لبلوغ الأهداف الإنمائية للألفية في أفريقيا، كما أن مشاركته في عملية التنمية لا غنى عنها لإحراز التقدم المنشود. لذلك، ما فتئت اللجنة تركّز بشكل متزايد على مدى السنوات الأخيرة على تعزيز علاقتها مع منظمات المجتمع المدني لتيسير مشاركتها في صنع السياسات والنهوض بفعالية اللجنة ذاتها في الاضطلاع بولايتها. وقد شهدت السنة قيد الاستعراض إجراء مزيد من التحسينات على صعيد مشاركة المجتمع المدني في أعمال اللجنة، ومردّ ذلك أساساً إلى إعادة إحياء المركز الأفريقي للمجتمع المدني، الذي ساعد في تحديد إطار منظم للعمل المشترك بين اللجنة ومنظمات المجتمع المدني. ويضطلع المركز أيضا بدور المستودع لتوفير المعلومات المهمة وفي الوقت المناسب بشأن المسائل المتصلة بالمجتمع المدني في مجالي التنمية والحوكمة؛ كما ييسر إقامة الروابط الفعالة والقائمة على البرامج بين منظمات المجتمع المدني الأفريقية والمجتمع الإنمائي الدولي.

٣٤ - وفي إطار الجهود المتواصلة المبذولة من أجل تعزيز دور المجتمع المدني في تنمية أفريقيا، جرى تدشين الموقع الشبكي للمركز الأفريقي للمجتمع المدني، في أيار/مايو ٢٠١٠، بغية توفير معلومات بشأن المسائل المتصلة بمنظمات المجتمع المدني. وتحفل بوابة المركز الإلكترونية بشتى الأدلة المهمة، وتشمل ما يربو على ١ ٠٠٠ من المنظمات غير الحكومية الأفريقية والشبكات الوطنية والمنظمات غير الحكومية الإقليمية المسجلة. وتم تنظيم حلقة عمل تدريبية في موريشيوس بشأن دور منظمات المجتمع المدني في الوساطة لحل النزاعات وبناء السلام. وشملت الأنشطة الأخرى عقد اجتماع فريق خبراء بشأن تعزيز المشاركة الشعبية والحوكمة الرشيدة، واجتماع الجمعية الأفريقية لمنظمات المجتمع المدني بشأن برنامج عمل بروكسل، المعقود في مركز مؤتمرات الأمم المتحدة، بأديس أبابا، في آذار/مارس ٢٠١٠، في إطار التحضير لمؤتمر الأمم المتحدة الرابع بشأن أقل البلدان نموا، المقرر عقده في اسطنبول، تركيا، في عام ٢٠١١.

٣٥ - وقد صممت الأنشطة المندرجة في مجال تنمية القطاع الخاص للمساهمة في تمتين الشراكات بين القطاعين العام والخاص ودعم تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. وإدراكا لتكامل دوري القطاعين العام والخاص في التنمية المستدامة، اضطلعت اللجنة بعدة أنشطة ترمي إلى زيادة مشاركة القطاع الخاص في قطاعات استراتيجية رئيسية، من قبيل الهياكل الأساسية، والطاقة، والزراعة، والصناعة الزراعية، وتقديم الخدمات العامة.

٣٦ - وتم تنظيم منتدى إقليمي للاستثمار بالاشتراك بين اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، ومفوضية الاتحاد الأفريقي، ومصرف التنمية الأفريقي، في إطار سلسلة من الأنشطة في

تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠، شملت مؤتمرا مواضيعيا بشأن الهياكل الأساسية للطاقة وخدماتها، ومعرضا لتكنولوجيا الطاقة وخدماتها لأغراض الحد من الفقر وتحقيق التنمية المستدامة. وبالإضافة إلى ذلك، شمل منتدى الاستثمار لعموم أفريقيا عقد اجتماع مائدة مستديرة للأعمال التجارية، اجتذب عددا من كبار صانعي السياسات وأرباب الأعمال التجارية من داخل أفريقيا وخارجها، بغية مناقشة فرص الاستثمار في أفريقيا، مع التركيز بصفة خاصة على طائفة مختارة من المشاريع القطرية ودون الإقليمية التي توجد قيد التنفيذ.

٣٧ – وأعادت إحدى الدراسات التي أجرتها اللجنة في الآونة الأخيرة التأكيد على دور القطاع الخاص في تعزيز التكامل الإقليمي العام في أفريقيا. وتضمنت الدراسة تحليلا للتحديات التي تجابه تحقيق التكامل الاقتصادي في أفريقيا، وتقييما لدور القطاع الخاص في التكامل الاقتصادي، وسلطت الضوء على ما يمكن استنساخه من أفضل الممارسات والدروس المستخلصة في مجال تعزيز التكامل الإقليمي عن طريق مشاركة القطاع الخاص في مختلف القطاعات، بما فيها التجارة بين البلدان الأفريقية والهياكل الأساسية. وتم أيضا تنظيم دورة تدريبية جماعية بشأن الشراكات بين القطاعين العام والخاص بغية تعزيز القدرة المؤسسية والتنظيمية للخدمة المدنية والمؤسسات العامة لتحسين تقديم الخدمات في أفريقيا.

٤- تسخير المعلومات والعلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية

٣٨ – يركّز عمل اللجنة الاقتصادية لأفريقيا في إطار هذا البرنامج الفرعي على تحسين قدرة البلدان الأفريقية على صوغ وتنفيذ وتقييم سياساتٍ وطنية وقطاعية في مجالات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والعلم والتكنولوجيا والابتكار، واستراتيجياتٍ للمعلومات الجغرافية لأغراض التنمية. وقد قطعت عدة أشواط خلال السنة الماضية في دعم تحقيق هذا الهدف. وبفضل الدعم المقدم من اللجنة، تمكنت ستة بلدان أفريقية (إثيوبيا، وبوركينا فاسو، وغامبيا، وكوت ديفوار، ومالي، والنيجر) من إكمال وضع سياساتها وخططها الوطنية والقطاعية المتصلة بالهياكل الأساسية للمعلومات والاتصالات للتطبيق في قطاعات أساسية، من قبيل الصحة والزراعة والتعليم والتجارة والحوكمة. وهناك أربعة بلدان إضافية (بنن، وغانا، ورواندا، ونيجيريا) تعمل حاليا على وضع الصيغة النهائية لسياساتها وخططها الوطنية والقطاعية المتصلة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وعلى المستوى دون الإقليمي، ساهمت اللجنة أيضا في صوغ استراتيجية المبادرة الإلكترونية للجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي.

٣٩– وتم أيضا تحقيق إنجازات رئيسية وتقدم كبير في مجال مواءمة السياسات والخطط الوطنية المتصلة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وكذلك وضع الأطر دون الإقليمية للتكامل الاقتصادي الإقليمي. وجرى توسيع نطاق عملية مواءمة الإطار القانوني لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، التي بدأت مع الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا، فصارت تشمل الآن جماعات اقتصادية إقليمية أخرى. وسيعزز ذلك الشعور بالأمن والثقة في اقتصاد المعرفة في أفريقيا. وعلى المنوال نفسه، فبفضل الدعم المتواصل الذي تقدمه اللجنة إلى الدول الأعضاء في سياق تنفيذ برنامج الاستراتيجية الأفريقية للأمن السيبري، الرامي إلى مواءمة التشريعات الأفريقية في المجال السيبري، تم وضع مشروع اتفاقية إقليمية بشأن التشريعات في المجال السيبري.

٤٠ – وتَواصَل خلال الفترة قيد الاستعراض تعزيزُ مبادرة بناء القدرات في مجال قياس مدى استفادة الأسر المعيشية والمؤسسات من تكنولوجيا المعلومات والاتصالات واستخدامها لها، حيث نظمت اللجنة عددا من حلقات العمل التدريبية بالاشتراك مع الاتحاد الدولي للاتصالات ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية. وساهمت المبادرة مساهمةً كبيرةً في بناء قدرات مكاتب الإحصاءات الوطنية في البلدان الناطقة بالإنكليزية والفرنسية على السواء. وأدى ذلك إلى بلورة مبادرة لوضع قائمة أساسية بمؤشرات قياس الأثر الاجتماعي والاقتصادي لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وتوجد المبادرة قيد التنفيذ حاليا في تونس. ويشكل وضع مؤشرات الحكومة الإلكترونية في إطار الشراكة الدولية لقياس تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية إنجازا مهما آخر تم تحقيقه خلال هذه الفترة.

٤١ – ومن المبادرات الرئيسية الأخرى المتخذة أثناء الفترة قيد الاستعراض إنشاءُ شبكة المعرفة للمراكز المجتمعية الأفريقية للاتصالات عن بعد، التي تضم ما يربو على ١٨ مركزا مجتمعيا للاتصالات عن بعد و ٨ شبكات وطنية للاتصالات عن بعد من إثيوبيا، وأوغندا، وبوروندي، وتنزانيا، ورواندا، وزامبيا، وزمبابوي، وكينيا. وتندرج مبادرة شبكة المعرفة الإقليمية ضمن إطار مشروع حساب التنمية التابع للأمم المتحدة، الذي يضم جميع لجان الأمم المتحدة الإقليمية الخمس، بقيادة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا التابعة للأمم المتحدة، والذي يهدف أساساً إلى تمكين الفقراء والمجتمعات المحلية المحرومة عن طريق تحويل النقاط الحالية للوصول إلى

تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في مجموعة مختارة من البلدان عبر العالم إلى محطات محورية لشبكات المعرفة العالمية، مع التركيز بصفة خاصة على استفادة المرأة من سبل الوصول.

٤٢ – وقدمت اللجنة أيضا الدعم لعدد من المبادرات الأخرى في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات خلال هذه الفترة. وجرى استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تطوير نموذج ''مدارس ريفية إلكترونية تستخدم اللغات الأفريقية''، يدعم تعلّم اللغات المحلية وتدريسها باستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وقد بدأ العمل بالنموذج في الوقت الراهن، حيث بات يستخدم في مدارس ابتدائية بالكاميرون. وقدمت اللجنة أيضا الدعم لوضع خطة رئيسية لاستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في البرلمانات الوطنية لكل من زامبيا وسوازيلند وبوتسوانا. ومنذ ذلك الحين، وفر مركز تكنولوجيا المعلومات لأفريقيا تدريبا على "أساسيات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لقادة الحكومات"، وذلك للبرلمانيين الأفريقيين في سوازيلند والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي. وصدرت النسخ الإلكترونية للدروس في كانون الثاني/يناير ٢٠١١ (www.uneca.org/elearnafrica).

٤٣ – وفي مجال المعلومات الجغرافية، واصلت اللجنة تقديم الدعم لتطوير وتنفيذ الهياكل الأساسية للمعلومات المكانية بوصفها الآلية المناسبة لاستحداث منتجات البيانات والمعلومات المكانية وإدارتها ونشرها واستخدامها على المستويين الإقليمي والوطني كليهما. وفي هذا الصدد، قدمت اللجنة المساعدة التقنية في وضع الأدوات اللازمة لتمكين الدول الأعضاء من استغلال نُظُم المعلومات الجغرافية لتحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية وبلوغ الأهداف الإنمائية للألفية. ونتيجة لذلك، شرعت عدة بلدان أفريقية في وضع استراتيجيات قطاعية لتعميم نُظُم المعلومات الجغرافية بغية التمكن من تطبيق تكنولوجيا المعلومات والاتصالات مكانيا في شتى القطاعات. وقد وضعت كوت ديفوار استراتيجيتها الوطنية للهيكل الأساسي للبيانات المكانية، وأنشأت السودان مركز تبادل المعلومات بشأن مياه جنوب السودان. وتم أيضا تنفيذ عدد من الأنشطة في إثيوبيا، وجنوب أفريقيا، والسنغال، وسوازيلند للترويج للسياسات والتطبيقات القائمة على المعلومات المكانية، وشملت تلك الأنشطة إنشاء الهيكل الأساسي المركزي للمعلومات المكانية؛ واستخدام الإصدار ٢,٠ من برنامج ويب (web 2.0) للترويج لنظام المعلومات الجغرافية؛ واعتماد برنامج أنشطة المركز الإقليمي لرسم خرائط الموارد لأغراض التنمية لبلدان شرق أفريقيا وجنوبها. وبالإضافة إلى ذلك، تلقت حكومة غانا المساعدة في مجال وضع نظام وطني لعناوين الشوارع وأرقامها، بما يشمل بناء القدرات، وتنظيم أنشطة الدعوة، وتوفير صور ساتلية بالغة الدقة وذات مرجعية جغرافية تغطي أكرا الكبرى.

٤٤ – وامتداداً للجهود المبذولة لتعزيز استخدام العلم والتكنولوجيا والابتكار لأغراض التنمية في أفريقيا، وتأسيساً على نجاح المؤتمر الأول للتعاضد مع أفريقيا في مجال العلم، نظمت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، بالتعاون مع مفوضية الاتحاد الأفريقي وغيرها من الشركاء، المؤتمر الثاني للتعاضد مع أفريقيا في مجال العلم، في حزيران/يونيه ٢٠١٠، حول موضوع ''*العلم والابتكار ومباشرة الأعمال الحرة*'' (www.uneca.org/sciencewithafrica). واجتذب المؤتمر ما ينيف عن ٥٠٠ مشارك، بمن فيهم أرباب الصناعات والباحثون وصانعو السياسات، لمناقشة السبل الابتكارية الكفيلة بتحسين الكفاءة في مجال استحداث التكنولوجيا ونقلها وتسويقها في أفريقيا. واستكشف المؤتمر السياسات والتدابير والآليات الكفيلة بتعزيز الابتكار ومباشرة الأعمال الحرة في شتى المجالات، من قبيل الزراعة، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والصحة، والهياكل الأساسية، والملكية الفكرية ونقل التكنولوجيا، والعلم الأخضر وتغير المناخ.

٤٥ – ومن النتائج الرئيسية التي تمخض عنها المؤتمر بدء عمل الصندوق الأفريقي للهبات المخصصة للعلم والتكنولوجيا والابتكار. وهذا الصندوق هو الأول من نوعه، حيث يرمي إلى تقديم الدعم للأفراد وكذلك مؤسسات البحث والتنمية لإتاحة تسويق نتائج أبحاثها. ودشّن المؤتمر أيضا الشبكة الأفريقية لاستحداث التكنولوجيا ونقلها، التي تعتبر أول شبكة من نوعها، حيث تهدف إلى توليد قيمة اقتصادية واجتماعية من نتائج البحث والتنمية عن طريق تيسير تكييف التكنولوجيا ونشرها وتسويقها، وتشجيع الاستثمار في مجال البحث والتنمية. وتعتزم الشبكة تنفيذ عدد من الأنشطة الأساسية، من بينها تنظيم برامج تدريبية وحلقات عمل لإذكاء الوعي بشان حماية الملكية الفكرية وإدارتها، بالإضافة إلى تسويق التكنولوجيا وتنظيم المعارض. وعلاوة على ذلك، ستوفر الشبكة منابر إلكترونية وقواعد بيانات وموارد معرفية على الإنترنت للمديرين والمسؤولين عن نقل التكنولوجيا، كما ستدعم مبادرات نقل التكنولوجيا داخل الشركات والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة. وتضمّن المؤتمر أيضا عددا من المتنديات وحلقات العمل، من قبيل منتدى الاستثمار في الابتكار، واجتماع المائدة المستديرة بشأن المرأة والابتكار، وحلقة العمل بشأن العلم والابتكار والاتصال، ومعرض براءات الاختراع، وعرض تقرير جودة المياه.

٤٦ – وفيما يتعلق بالعلم والتكنولوجيا، ونتيجة لعملية إطار الابتكار الأفريقي التي استهلّتها اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، تم إطلاق ثلاث مبادرات وطنية لصوغ سياسات العلم والتكنولوجيا والابتكار، وذلك في بنن والسنغال ومالي. وطلبت خمسة بلدان إضافية أيضا (بوركينا فاسو، وتوغو، وغامبيا، وكوت ديفوار، والنيجر) مدها بالمساعدة في صوغ وتنفيذ سياساتها في مجالات العلم والتكنولوجيا والابتكار. وعلى المستوى دون الإقليمي، تعكف اللجنة، بالتعاون مع مفوضية الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، على وضع سياسة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في مجال العلم والتكنولوجيا.

٤٧ – وفي إطار أنشطة التواصل والدعوة، واصلت اللجنة استضافة ودعم مبادرة الوصول إلى المعارف العلمية في أفريقيا، المصممة لتعزيز وصول العلماء الأفريقيين وصانعي السياسات والطلبة والباحثين إلى المعرفة العلمية. وهناك أيضا عدة أنشطة تقع ضمن مبادرة المركز الأفريقي للابتكار، يجري وضعها حاليا لدعم تطوير الأعمال التجارية في أفريقيا. وتدعم اللجنة أيضا وتستضيف أمانة الشبكة الأفريقية لابتكار الأدوية ووسائل التشخيص. وكانت منظمة الصحة العالمية قد صممت هذه الشبكة التي تسعى إلى توفير ودعم منبر تقوده أفريقيا ويعنى بابتكار المنتجات الصحية من أجل تلبية احتياجات أفريقيا في مجال الصحة العامة. وستقوم هذه الشبكة بإنشاء شبكة إقليمية لمراكز الامتياز ومحطة رئيسية إقليمية، وستمول المشاريع الإقليمية التعاونية، وستبني القدرات اللازمة لدعم البحث والتنمية والتسويق في مجال الصحة. وستستفيد الشبكة من بعض الأنشطة الرئيسية التي تضطلع بها اللجنة في مجالات العلم والتكنولوجيا والابتكار.

٤٨ – وفي مجال تطوير المكتبات، تم تدشين مستودع مؤسسي خلال الفترة قيد الاستعراض (http://repository.uneca.org/). ويوفر المستودع وسيلة للنشر الإلكتروني تتيح جمع المعلومات بشأن عمل اللجنة وإدارتها وحفظها. وهو يقدم معارف ومعلومات فريدة وغير متاحة في أي منبر آخر بشأن التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أفريقيا، بما يشمل تقارير عن اجتماعات اللجنة ومؤتمراتها. والمستودع ثمرةٌ للجهود التعاونية التي تبذلها شعبة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وشعبة العلم والتكنولوجيا وشعبة الإدارة، وهو يضرب مثلاً جيداً على وحدة الأداء في اللجنة الاقتصادية لأفريقيا.

٥– التجارة والتعاون الاقتصادي والتكامل الإقليمي

٤٩ – خلال الفترة قيد الاستعراض، استمر تركيز عمل اللجنة في إطار هذا البرنامج الفرعي على تعزيز عملية التكامل الإقليمي في أفريقيا عن طريق توطيد التجارة بين البلدان الأفريقية وتكاملها المادي، مع التركيز بصفة خاصة على تطوير الهياكل الأساسية والموارد الطبيعية وفقا لرؤية الاتحاد الأفريقي.

٥٠ – ومن الإنجازات الرئيسية الرامية إلى دعم صوغ السياسات ومواءمتها في مجال التكامل الإقليمي إصدار الطبعة الرابعة من تقرير ''تقييم التكامل الإقليمي في أفريقيا''. ويصدر هذا التقرير مرة كل سنتين، وتعدّه اللجنة الاقتصادية لأفريقيا بالاشتراك مع مفوضية الاتحاد الأفريقي ومصرف التنمية الأفريقي لتقييم حالة التكامل الأفريقي في أفريقيا وتحديد القيود وسائر العوامل المؤثرة في عملية التكامل بغية مساعدة البلدان الأعضاء في تصميم السياسات والاستراتيجيات المناسبة وتنفيذها. وقد تضمّن التقرير الأول الذي صدر في أيار/مايو ٢٠٠٤ تقييما شاملا وكليا لحالة التكامل الإقليمي في أفريقيا. أما التقرير الثاني، الذي صدر في أيار/مايو ٢٠٠٦، فتناول مسألة ترشيد تعدّد المجموعات المعنية بالتكامل وما ينجم عن ذلك من تداخل في عضوياتها. وتناول التقرير الثالث، الذي صدر في عام ٢٠٠٨، مسألة التقريب بين سياسات الاقتصاد الكلي. وتم إصدار التقرير الرابع، الذي ركز على موضوع ''تعزيز التجارة بين البلدان الأفريقية''، في أيار/مايو ٢٠١٠، في أبيدجان، كوت ديفوار، خلال الاجتماع السنوي لمصرف التنمية الأفريقي.

٥١ – ويضطلع التقرير بتحليل تجريبي شامل لأسباب استمرار ضعف التجارة بين البلدان الأفريقية على مدى العقود الماضية، ويقدم توصيات ملموسة بشأن السياسات اللازم انتهاجها لعكس هذا المسار حتى يتسنى للبلدان الأفريقية جني ثمار تحسّن التجارة داخل المنطقة. وأفاد التقرير بأن نقص التنويع والقدرة التنافسية لدى الاقتصادات الأفريقية هو من المعيقات الرئيسية. ومن العقبات الكأداء الأخرى التي تعيق التجارة داخل المنطقة وفقاً لما جاء في التقرير رداءة حالة الهياكل الأساسية المتعلقة بالتجارة، ونقص التنسيق على صعيد الاقتصاد الكلي بوجه عام، وكذلك تعدد العملات وعدم إمكانية تحويلها. وتم تعميم التقرير على نطاق واسع على صانعي السياسات وأصحاب المصلحة، بما يشمل الجماعات الاقتصادية الإقليمية. وأدت النتائج التي توصّل إليها التقرير والاستنتاجات التي خلص

إليها إلى اعتماد مؤتمر وزراء التجارة الأفريقيين قرارا يقضي بالتعجيل بإنشاء منطقة التجارة الحرة للقارة الأفريقية.

٥٢ – وفي مجال التجارة بين البلدان الأفريقية وتيسير التجارة، تم تنظيم ثلاث حلقات عمل إقليمية وجولات دراسية بشأن تيسير التجارة والتجارة بين البلدان الأفريقية، وذلك في دار السلام، وأكرا، ومومباسا، أثناء الفترة قيد الاستعراض. وأتاحت حلقات العمل لأصحاب المصلحة تبادل الخبرات وأفضل الممارسات والتعلم منها وذلك في مجالات تيسير التجارة، وعمليات المرافئ، وإدارة الممرات التجارية في أفريقيا. وساعدت حلقات العمل أيضا في تعميق معارف ما يناهز ٢٠٠ صاحب مصلحة، يمثلون هيئات المرافئ، ومؤسسات إدارة الممرات التجارية، وشركات النقل والشحن، ووزارات التجارة، ومجالس الشاحنين، وهيئات الهجرة والجمارك، والجماعات الاقتصادية الإقليمية، وذلك بشأن شتى المسائل المتصلة بتيسير التجارة. وعلاوة على ذلك، شرعت المنطقة دون الإقليمية لغرب أفريقيا، في إطار المتابعة المباشرة لهذه الحلقات، في تنفيذ برنامج لمواءمة وتحرير نقل السلع عبر الحدود، بغية تحسين التجارة داخل منطقة غرب أفريقيا.

٥٣ – وفي مجال التجارة الدولية، جرى الاضطلاع بعدة أنشطة لتعزيز قدرة البلدان الأفريقية على المشاركة الفعالة في مختلف المفاوضات والترتيبات التجارية الدولية ضمن سياق النظام التجاري المتعدد الأطراف، مع التركيز بصفة خاصة على اتفاقات الشراكة الاقتصادية، والمعونة لأغراض التجارة، والقانون الأفريقي للنمو والفرص. وفي هذا الصدد، تم تنظيم حلقة عمل في نيروبي، كينيا، في نيسان/أبريل ٢٠١٠، بشأن مسائل تتعلق بالمفاوضات الجارية في إطار منظمة التجارة العالمية بشأن الوصول إلى الأسواق غير الزراعية والحواجز غير الجمركية. ووفرت حلقة العمل منبرا للمفاوضين الأفريقيين في مجال التجارة، ولممثلي الاتحاد الأفريقي والجماعات الاقتصادية الإقليمية، والمسؤولين التجاريين، لبناء توافق آراء وموقف أفريقي موحد بشأن مسائل الحواجز غير الجمركية. ونتيجة لهذه الحلقة، غدت مشاركة المجموعة الأفريقية في جنيف أكثر نشاطا في المفاوضات الدائرة بشأن الوصول إلى الأسواق غير الزراعية والحواجز غير الجمركية.

٥٤ – وفيما يتعلق بالقانون الأفريقي للنمو والفرص، قامت اللجنة، بالشراكة مع مفوضية الاتحاد الأفريقي، بوضع طائفة من المقترحات وخيارات السياسة العامة لعرضها على نظر البلدان الأفريقية عند انتهاء أجل الأفضليات الحالية للقانون رسميا في عام ٢٠١٥. وتمت مناقشة الخيارات وإقرارها أثناء الدورة العادية السادسة لمؤتمر الاتحاد الأفريقي لوزراء التجارة في كيغالي، رواندا، في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠. وبناء على ذلك، أقر الوزراء بيانا بشأن الإطار الاستراتيجي لتعزيز العلاقات التجارية بين الولايات المتحدة وأفريقيا لعام ٢٠١٠ وما بعده، سيشكل أساسا لمفاوضات البلدان الأفريقية مع حكومة الولايات المتحدة.

٥٥ – وفيما يتعلق باتفاقات الشراكة الاقتصادية، قدمت اللجنة الدعم إلى مفوضية الاتحاد الأفريقي لمساعدتها في الاضطلاع بالدور المنوط بها في مجال تنسيق المفاوضات الجارية بين الجماعات الاقتصادية الإقليمية والاتحاد الأوروبي. وفي هذا الصدد، قدمت اللجنة مساهمات فنية في اجتماعين تنسيقيين عُقدا خلال الفترة قيد الاستعراض. وتمخض الاجتماعان التنسيقيان عن إعداد ورقة موقف مفوضية الاتحاد الأفريقي/الجماعات الاقتصادية الإقليمية بشأن اتفاقات الشراكة الاقتصادية، درستها الدورة العادية السادسة لمؤتمر وزراء التجارة الأفريقيين، وتكللت باعتماد البيان والطريق إلى الأمام للبلدان الأفريقية على درب مفاوضات اتفاقات الشراكة الاقتصادية.

٥٦ – وفيما يتصل بمبادرة المعونة لأغراض التجارة، نفذت اللجنة عددا من الأنشطة الرامية إلى تعزيز الوعي والمعرفة والقدرة لدى الدول الأعضاء والجماعات الاقتصادية الإقليمية لاغتنام ما تتيحه مبادرة المعونة لأغراض التجارة من فرص. وفي هذا الصدد، تم تنظيم عدد من الاجتماعات الاستعراضية وحلقات العمل الموجهة لأصحاب المصلحة على الصعيد دون الإقليمي بشأن رصد مبادرة المعونة لأغراض التجارة وتقييمها؛ وتم إعداد دراسة بشأن "تذليل العقبات التي تعيق قدرة أفريقيا في مجال التجارة: تقييم فعالية المعونة لأغراض التجارة"، بغية المساعدة في تأهب الدول الأعضاء والجماعات الاقتصادية الإقليمية للمشاركة بفعالية في الاستعراض العالمي الثالث للمعونة لأغراض التجارة، عن طريق دراسات لحالات إفرادية. وستساعد الإنجازات التي تحققت في الحالات الإفرادية في المحافظة على زخم التجارة، مما يتسم بأهمية أساسية في تذليل ما قد يعترض إمدادات المعونة لأغراض التجارة من تحديات في أعقاب الأزمتين المالية والاقتصادية. وبالمثل، تم الاضطلاع بعدة أنشطة في مجالي التدريب وبناء القدرات عن طريق المركز الأفريقي للسياسات التجارية، بهدف تعزيز قدرات الجماعات الاقتصادية الإقليمية والدول الأعضاء في مجالي تحليل السياسات التجارية والمفاوضات. وعلى سبيل المثال، نظم المركز حلقة دراسية بشأن "أدوات تحليل الأسواق ونمذجة نتائج المفاوضات التجارية"، في دكار، السنغال، في نيسان/أبريل ٢٠١٠. وتلقى المشاركون في الحلقة دروسا

عملية بشأن سبل تحديد فرص أسواق التصدير الجديدة وتوصيف المنتجات الحساسة في سياق المفاوضات التجارية.

٥٧ – وفي مجال النقل، واصلت اللجنة العمل مع سائر الشركاء في سياق برنامج سياسات النقل في جنوب الصحراء الكبرى، الذي يمثل شراكة دولية تهدف إلى بناء القدرة على رسم السياسات وتنفيذها في قطاع النقل. وشاركت اللجنة، بصفتها رئيسة مجلس البرنامج، في الاجتماع السنوي للبرنامج، المعقود في كمبالا، أوغندا، في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠، وفي اجتماع لجنة تنسيق النقل التابعة للجماعات الاقتصادية الإقليمية، المعقود في نيروبي، كينيا، في أيار/مايو ٢٠١٠. واستعرض الاجتماعان التقدم الذي أحرزته الجماعات الاقتصادية الإقليمية في تنفيذ أنشطة تيسير النقل والتجارة، كما حددا ما يعتري هذين المجالين من ثغرات بغية تعزيز قدرات الجماعات الاقتصادية الإقليمية والمؤسسات المعنية بإدارة الممرات وصانعي السياسات من أجل تحسين كفاءة ممرات النقل. ونظمت اللجنة أيضا، بالاشتراك مع برنامج سياسات النقل في جنوب الصحراء الكبرى ومفوضية الاتحاد الأفريقي، حلقة عمل تدريبية بشأن "الصكوك القانونية المعنية بتيسير النقل والتجارة"، في أديس أبابا، في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠. واستعرضت حلقة العمل تنفيذ الصكوك الدولية والإقليمية ودون الإقليمية، واتفقت على تجميع هذه الصكوك كافةً، ونشرها على نطاق واسع لتيسير الوصول إليها وتحسين إنفاذها. وسيكتمل إعداد المجموعة في عام ٢٠١١.

٥٨ – وفي مجال تطوير الموارد الطبيعية، أكملت اللجنة ومفوضية الاتحاد الأفريقي مشروع التقرير الإطاري للفريق الدراسي الدولي المعني بنظم التعدين في أفريقيا. والتقرير جزءٌ من الجهود المبذولة لتنفيذ الرؤية الأفريقية للتعدين، التي أقرها رؤساء الدول الأفريقيون في شباط/فبراير ٢٠٠٩. وتم تنظيم اجتماع خبراء مخصص بالاشتراك مع مفوضية الاتحاد الأفريقي، في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠ من أجل إقرار التقرير. واستناداً إلى التقرير، يجري حاليا إعداد خطة عمل بالاشتراك مع مفوضية الاتحاد الأفريقي ومصرف التنمية الأفريقي من أجل تنفيذ رؤية التعدين. وستشكل الرؤية وتقرير الفريق الدراسي الدولي أساسا للعمل التعاوني بين مفوضية الاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي ولأنشطة الجماعات الاقتصادية الإقليمية في مجال مواءمة سياسات التعدين. وقد أُقرت الرؤية أيضا في الدورة الثامنة عشرة للجنة التنمية المستدامة، المعقودة عام ٢٠١٠، باعتبارها أساساً للاستغلال المستدام للموارد الطبيعية في أفريقيا. وسيقدم التقرير الإطاري وخطة العمل كلاهما إلى مؤتمر الاتحاد الأفريقي الثاني للوزراء المسؤولين عن تنمية الموارد المعدنية في أفريقيا، المقرر عقده في أيار/مايو ٢٠١١، ثم إلى مؤتمر قمة الاتحاد الأفريقي، المقرر عقده في تموز/يوليه ٢٠١١، لأغراض اعتمادهما.

٥٩ – وفي مجال تنمية موارد الطاقة، واصلت اللجنة دعم الجهود التي تبذلها البلدان الأفريقية والمنظمات الإقليمية في مجال تطوير قطاع الطاقة في القارة. ويسّرت اللجنة مشاركة منظمات إقليمية في مشروع كفاءة الطاقة على المستوى العالمي للقرن الحادي والعشرين (GEE21)، الذي يرمي إلى تشجيع كفاءة الطاقة والاستثمار في الطاقة المتجددة عن طريق العمل مع الجماعات الاقتصادية الإقليمية. وشاركت أيضا مع مفوضية الاتحاد الأفريقي ومصرف التنمية الأفريقي في تنظيم أسبوع الطاقة لعموم أفريقيا والمنتدى الأفريقي للاستثمار، واجتذب الحدثان مستثمرين وصانعي سياسات وشركاء إنمائيين وسائر الجهات الفاعلة من أجل بناء الشراكات وتعزيز الاستثمار في تطوير الهياكل الأساسية، بما فيها الهياكل الأساسية للطاقة في أفريقيا. وتحقيقا لأهداف مشروع كفاءة الطاقة على المستوى العالمي للقرن الحادي والعشرين، قدمت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا مقترحا بشأن الطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة بغرض تمويله في إطار الشريحة الثامنة من حساب الأمم المتحدة للتنمية.

٦- البعد الجنساني ودور المرأة في التنمية

٦٠ – لا يزال تقديم الدعم للدول الأعضاء كي تتمكن من تحقيق المساواة بين الجنسين من خلال تعميم المنظور الجنساني وتمكين المرأة محورا أساسيا تستند إليه اللجنة الاقتصادية لأفريقيا فيما تقوم به من عمل في إطار هذا البرنامج الفرعي. وقد تركزت الأنشطة التي اضطلعت بها اللجنة خلال فترة الاستعراض على تنفيذ الأولويات التي حددها استعراض الخمس عشرة سنة لتنفيذ منهاج عمل بيجين في أفريقيا. ومن أهم الإنجازات التي تم تحقيقها في إطار البرنامج الفرعي خلال هذه الفترة، يشار إلى تطبيق الدليل الأفريقي للجنسانية والتنمية في عدد إضافي من البلدان الأفريقية؛ وإعداد ونشر خلاصة لأفضل الممارسات ؛ وتعزيز قدرة الدول الأعضاء في مجال الإحصاءات الجنسانية؛ وإجراء البحوث لدعم البلدان في تنفيذها للسياسات الوطنية ذات الصلة بالبعد الجنساني؛ وتعزيز تبادل المعلومات والمعارف من خلال المرصد الأفريقي لحقوق المرأة.

٦١- وفي إطار متابعة التوصيات الصادرة عن المؤتمر الإقليمي الأفريقي الثامن المعني بالمرأة (بيجين + ١٥) الذي عقد في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩ بمدينة بانجول، غامبيا، وضعت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا استراتيجية متابعة لبيجين + ١٥، ترمي إلى مساعدة الدول الأعضاء وغيرها من أصحاب المصلحة على تنفيذ إعلان بانجول، والنتائج ذات الأهمية بالنسبة لأفريقيا التي تمخضت عنها

الدورة الرابعة والخمسون للجنة وضع المرأة. وتوفر الاستراتيجية مؤشرات واضحة تساعد الدول الأعضاء وأصحاب المصلحة على قياس أدائهم في المجالات ذات الأولوية المتفق عليها، وتركيز تدخلاتهم على النحو الملائم خلال السنوات الخمس القادمة. وستعرض الاستراتيجية على لجنة المرأة والتنمية في اجتماعها لفترة السنتين الذي سيعقد في عام ٢٠١١.

٦٢- وواصلت اللجنة أداء دور أساسي في تعزيز قدرة الدول الأعضاء على جمع وتحليل البيانات الموزعة بحسب الجنس المتعلقة بمسائل ناشئة، مثل استخدام الوقت، والعمل بدون مقابل، والعنف ضد المرأة، والمشاركة السياسية للمرأة. وفي إطار العمل الذي تقوم به اللجنة في هذا المجال، تم وضع كتيّب لتدريب الإحصائيين والمحاسبين وصناع القرار الوطنيين على جمع وتحليل البيانات الموزعة بحسب الجنس والمتعلقة باستخدام الوقت، وجرى اختباره بنجاح في غانا. وترمي هذه المبادرة إلى جمع المعلومات الاقتصادية والأسرية في إطار مشترك لقياس مساهمة الأسرة المعيشية في الاقتصاد ولتقييم أثر الاقتصاد على إنتاج هذه الأسرة. وتبيّن البيانات التي تم جمعها وتحليلها في إطار هذه المبادرة أن مساهمة المرأة في الإنتاج غير الموجّه إلى الأسواق من الاقتصاد الوطني تقارب ضعف ما ينتجه الرجل. وسيجري استنساخ البرنامج في بلدان أخرى خلال عام ٢٠١١، لمساعدة الدول الأعضاء على قياس حجم العمل الذي تقوم به المرأة دون مقابل وإدماجه في صكوك التخطيط وفي سياسات الاقتصاد الكلي الوطنية.

٦٣- ودخلت عملية وضع الدليل الأفريقي للجنسانية والتنمية التي بدأت في عام ٢٠٠٩ مرحلتها الثانية الموسعة خلال الفترة التي يشملها الاستعراض، وجرى جمع البيانات وتحسين الأداة في ١٨ بلدا هي: بوتسوانا، بوروندي، الجزائر، جمهورية الكونغو، جمهورية الكونغو الديمقراطية، جيبوتي، الرأس الأخضر، رواندا، زامبيا، السنغال، غامبيا، كوت ديفوار، كينيا، ليبيا، مالي، المغرب، ملاوي، ناميبيا. ويتيح الدليل للدول الأعضاء استعراض وتقييم أدائها في تنفيذ الالتزامات بتحقيق المساواة بين الجنسين، بما في ذلك تحديد الثغرات في السياسات والاستراتيجيات ومعالجتها. وقد أُعدّت في عام ٢٠١٠ خلاصة لأفضل الممارسات في مجال تعميم المنظور الجنساني، وسلطّ فيها الضوء على ٩ من أفضل الممارسات الناشئة التي ترمي إلى تعميم المنظور الجنساني ومعالجة القضايا الجنسانية في سياق مبادرات بناء السلام وإعادة الإعمار بعد انتهاء النزاع في تسعة بلدان في أفريقيا هي: أوغندا، جمهورية الكونغو الديمقراطية، جنوب أفريقيا، رواندا، السودان، سيراليون، الصومال،كوت ديفوار، ليبيريا. ويتبين من الخلاصة أنه على الرغم من التقدم المحرز في تعزيز دور المرأة في عمليات بناء السلام وتحسين ظروفها المعيشية في البلدان الخارجة من النزاع، فإن النساء والأطفال لا يزالوا أكثر المتضررين من النزاع المسلح، وأن من الضروري بذل المزيد لإخراجهم من محنتهم.

٦٤- وأجريت كذلك دراسات عدة لتحليل المسائل الجنسانية واكتساب فهم أفضل لها. فعلى سبيل المثال، أجريت دراسة لأوجه عدم المساواة بين الجنسين والحماية الاجتماعية بالاستناد إلى ثمان دراسات حالة قطرية. وتمخضت هذه الدراسة عن مجموعة من توصيات السياسات العامة بشأن الحاجة إلى إدماج بعد جنساني في سياسات الحماية الاجتماعية، بما في ذلك تعزيز الحماية الاجتماعية في القطاع غير الرسمي الذي تستخدم فيه غالبية من النساء. وعلى نحو مماثل، قامت دراسة للأبعاد الجنسانية للأمن الغذائي في سياق تغيّر المناخ بتحليل للتدابير التي اتخذتها بعض البلدان الأفريقية لمعالجة آثار تغيّر المناخ على الأمن الغذائي، آخذة في عين الاعتبار الأبعاد الجنسانية. وعلاوة على ذلك، أجريت دراسة عن المرأة وحقوق ملكية الأراضي، استندت إلى بيانات مجموعة في ١٠ بلدان مختارة هي: أوغندا، تشاد، الجزائر، رواندا، زامبيا، الكاميرون، ليبيريا، المغرب، ناميبيا، النيجر. وخلُصت هذه الدراسة إلى ضرورة ردم الثغرة بين الالتزامات الدستورية والالتزامات السياساتية في مجال المساواة بين الجنسين؛ والتصدي للتحديات الناجمة عن التعددية القانونية؛ والاستثمار في مجالات أخرى من مجالات السياسات الاجتماعية الرامية إلى تمكين المرأة.

٦٥- وساهمت اللجنة مساهمة هامة في العمل الذي تضطلع به الأمم المتحدة في مجال العنف الجنساني والعنف ضد المرأة. وكمساهمة في حملة الأمين العام لوقف العنف ضد المرأة التي انطلقت في كانون الثاني/يناير ٢٠١٠، أجرت اللجنة دراسة لقياس مدى انتشار الأشكال المختلفة للعنف ضد المرأة، وتحليل أسبابها ونتائجها. وشملت الدراسة خمسة بلدان أفريقية هي: أوغندا، تونس، زامبيا، السنغال، الكاميرون. وحددت مواطن القصور في مجالي المعرفة وجمع البيانات. وسلطت الضوء أيضا على أفضل الممارسات والاستراتيجيات التي تم اعتمادها لمكافحة العنف ضد المرأة. وسوف تستخدم هذه الدراسة لزيادة المبادرات الوطنية في هذا المجال، كجمع البيانات من خلال استبيانات وطنية محددة، ووضع برامج خاصة للنساء من ضحايا العنف (تقديم المساعدة والمشورة وإعادة التأهيل)، وسنّ قوانين خاصة لمعاقبة العنف العائلي.

٦٦- وواصل المرصد الأفريقي لحقوق المرأة عمله بوصفه أداة استراتيجية تستخدم لإعلام الدول الأعضاء بوضع حقوق المرأة في القارة الأفريقية ، ولتسليط الضوء على المجالات المثيرة للقلق. ويوفر المرصد، من خلال موقعه الشبكي (http://awro.uneca.org) ورسالته الإخبارية ومنشوراته الأخرى، مصدرا شاملا للبيانات والمعلومات عن نتائج الأبحاث وأفضل الممارسات والاجتماعات المتعلقة بحقوق المرأة في أفريقيا. ويقوم المرصد أيضا بتتبّع التقدم الذي تحرزه البلدان الأفريقية في مجال حقوق الإنسان الخاصة بالمرأة. وخلال الفترة التي يشملها الاستعراض، تم نشر وتوزيع ثلاث رسائل إخبارية تناولت مسائل جنسانية متنوعة، من بينها التقدم المحرز على صعيد حقوق المرأة، وأثر الأزمة الاقتصادية والمالية على المرأة، والإمكانات المتاحة أمام المرأة والتحديات التي تواجهها في عملية صنع القرار، وجوانب الضعف لدى المرأة خلال النزاع ودورها في إدارة النزاع والسلام. وأضحت الرسالة الإخبارية الصادرة عن المرصد وموقعه الشبكي مصدرين هامين لاستقاء المعلومات والمعارف عن المسائل الجنسانية، كما أسهما في تعزيز الشبكة الإلكترونية التي تجمع الهيئات الوطنية المعنية بالبعد الجنساني في أفريقيا. كذلك طوّر المرصد طائفة واسعة من الموارد الشبكية، تضم مسارد للمراجع وقاعدة للبيانات تزود مستخدميها بمعلومات عن القرارات الصادرة عن المحاكم التي تبيّن كيف يستخدم القانون الدولي في المحاكم المحلية لدعم حقوق المرأة.

٦٧- وقد أُحرزت نتائج هامة على صعيد بناء القدرات لتعميم المنظور الجنساني في السياسات والبرامج الإنمائية الوطنية. وتم توفير الخدمات الاستشارية والمساعدة التقنية عند الطلب لعدد من الدول الأعضاء والمنظمات الإقليمية. وقد ساهمت المساعدة المقدمة لوزارة الصحة والتكافل والشؤون الجنسانية في جزر القمر في تعزيز الدور الذي تؤديه منظمات المجتمع المحلي على إدماج الشواغل الجنسانية في البرامج الإنمائية المنفذة على مستوى المجتمع المحلي. وعلى نحو مماثل، أتاحت المساعدة التقنية المقدمة إلى وحدة الشؤون الجنسانية التابعة للجماعة الاقتصادية والنقدية لوسط أفريقيا اعتماد استراتيجية لتعميم المنظور الجنساني في سياسات الجماعة وبرامجها. وأسفرت المساهمات التقنية المقدمة في منتدى وزراء الشؤون النسوية في منطقة البحيرات الكبرى عن إنشاء مركز البحيرات الكبرى للتوثيق والبحث الذي سيتخذ من مدينة كينشاسا في جمهورية الكونغو الديمقراطية مقرا له.

٧- دعم أنشطة التنمية دون الإقليمية

٦٨- إن مواجهة التحديات الإنمائية الخاصة التي تعترض أجزاء مختلفة من أفريقيا غالبا ما تستدعي التركيز على المستوى دون الإقليمي الممثل في بنية اللجنة الاقتصادية لأفريقيا بخمسة مكاتب دون إقليمية توجد في كل من المناطق الفرعية للقارة، وهي: مكتب الرباط لشمال أفريقيا، مكتب نيامي لغرب أفريقيا، مكتب ياوندي لوسط أفريقيا، مكتب كيغالي لشرق أفريقيا، مكتب لوساكا للجنوب الأفريقي. ويتمحور عمل المكاتب دون الإقليمية الخمسة حول الاحتياجات والأولويات الخاصة لكل منطقة دون إقليمية. بيد أن الأولوية الأساسية للمكاتب دون الإقليمية الخمسة تتمثل في تعزيز عملية التكامل الإقليمي على المستوى دون الإقليمي وتسريعها، من خلال قيادة عمليات تنفيذ الأنشطة التشغيلية الموجهة نحو مجالات الأولوية الخاصة في كل من المناطق دون الإقليمية الخمسة، وذلك ضمن الإطار العام للاتحاد الأفريقي والأولويات التي حددتها الشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا.

٦٩- وقد سعت المكاتب دون الإقليمية إلى تحقيق هذا الهدف من خلال تعزيز شراكاتها مع الجماعات الاقتصادية الإقليمية الرئيسية، ومنها اتحاد المغرب العربي، والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، والسوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي، وجماعة شرق أفريقيا، والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، والجماعة الاقتصادية والنقدية لوسط أفريقيا، والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، والاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا.

٧٠- وخلال الفترة التي يشملها الاستعراض، واصلت المكاتب دون الإقليمية تعزيز الدعم المقدم إلى الدول الأعضاء في الجماعات الاقتصادية الإقليمية لتعزيز قدراتها على وضع سياسات وبرامج اقتصادية كلية وقطاعية منسّقة في مجالات التجارة والهياكل الأساسية وتنمية القدرات البشرية وتعميم المنظور الجنساني والزراعة والأمن الغذائي. وتحقيقا لهذا الهدف، نظمت المكاتب دون الإقليمية اجتماعات وحلقات عمل متنوعة، واضطلعت بتقديم الخدمات لها، وكان من بين هذه الاجتماعات الدورة السنوية للجان الخبراء الحكومية الدولية التابعة لتلك المكاتب، وشاركت أيضا في اجتماعات الهيئات الواضعة للسياسات التابعة للجماعات الاقتصادية الإقليمية الرئيسية، وقدمت المساعدة التقنية، عند الطلب، للدول الأعضاء والجماعات الاقتصادية الإقليمية وسائر المنظمات الحكومية الدولية فيما يتعلق بالمسائل المؤسسية والقطاعية، دعما منها للجهود المبذولة في مجال التكامل.

٧١- وقامت المكاتب دون الإقليمية أيضا بتجميع وتعميم تقارير ودراسات تتناول مسائل اقتصادية واجتماعية متنوعة، وجرى تقديم هذه التقارير والدراسات إلى لجان الخبراء الحكومية الدولية وعلاوة على ذلك، واصلت المكاتب دون الإقليمية تعزيز علاقات التعاون التي تربطها بسائر وكالات الأمم المتحدة، وزيادة مشاركتها في أنشطة أفرقة الأمم المتحدة القطرية دعما منها لإنجاز الأهداف المتفق عليها دوليا، ومن بينها الأهداف الإنمائية للألفية. وفضلا عن ذلك، أحرزت بعض تلك المكاتب تقدما في إنشاء آليات لتعزيز التنسيق بين الأنشطة التي تضطلع بها الأمم المتحدة على المستوى دون الإقليمي، بما يتماشى والولاية التي أوكلتها إليها آلية التنسيق الإقليمي والتي تتضمن تنفيذ الأنشطة المشتركة التي تم الاتفاق عليها بين المجموعات المواضيعية لآلية التنسيق الإقليمي، على المستوى دون الإقليمي.

٧٢- ومع بدء الدورة البرنامجية والمشاورات بشأن البرنامج المتعدد السنوات، تمثلت الأولوية الرئيسية بالنسبة لجميع المكاتب الإقليمية خلال العام الماضي في تقييم ما تحقق من إنجازات في إطار مختلف البرامج المتعددة السنوات التي تم تنفيذها خلال الفترة التي يشملها الاستعراض. ويسلط الجزء التالي الضوء على إنجازات كل مكتب دون إقليمي في سياق تنفيذ البرامج المتعددة السنوات.

(أ) أنشطة التنمية دون الإقليمية في وسط أفريقيا

٧٣- خلال الفترة التي يشملها الاستعراض، واصل المكتب دون الإقليمي لوسط أفريقيا توفير الدعم لبناء قدرات الدول الأعضاء والجماعات الاقتصادية الإقليمية الموجودة في المنطقة دون الإقليمية فيما يتعلق بطائفة واسعة من المسائل الإنمائية، والتركيز بصورة خاصة على تطوير الهياكل الأساسية، والنقل، والسياسات التجارية، وترشيد الجماعات الاقتصادية الإقليمية، وتعزيز التقارب في سياسات الاقتصاد الكلي، وحرية حركة الأشخاص، واستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية، وإعادة الإعمار بعد انتهاء النزاع. وقد ساهم البرنامج المتعدد السنوات الذي يجمع بين المكتب دون الإقليمي لوسط أفريقيا، والجماعة الاقتصادية والنقدية لوسط أفريقيا، والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا في ترشيد برامج التكامل الاقتصادي في المنطقة دون الإقليمية. وأسفر الإطار البرنامجي المتعدد السنوات عن تنفيذ عدد من المشاريع ذات الأولوية بصورة مشتركة في المنطقة دون الإقليمية.

٧٤- ومن بين الإنجازات اللافتة للنظر في سياق تنفيذ البرنامج المتعدد السنوات، يشار إلى المساهمة في الجهود المبذولة لترشيد مجموعات التكامل الاقتصادي في وسط أفريقيا وتنظيمها على النحو الأمثل استجابة لطلب من رؤساء دول الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا ؛ وإلى دراسة لتقييم حالة تنفيذ خطة النقل الرئيسية التوافقية في وسط أفريقيا التي تهدف إلى إنشاء طرق تربط بين جميع عواصم وسط أفريقيا؛ وتنظيم حلقات عمل لبناء القدرات في مجال بناء السلام وإعادة التأهيل بعد انتهاء النزاع مع التركيز بصورة خاصة على إصلاحات قطاع العدالة في عدد من البلدان الخارجة من النزاع في المنطقة دون الإقليمية.

٧٥- وقام المكتب دون الإقليمي لوسط أفريقيا خلال السنة بإعداد عدد من التقارير التقنية والمنشورات، كان من بينها منشوره الرئيسي المعنون *''اقتصادات وسط أفريقيا''* (*Les Economies de l'Afrique Centrale*) الذي ركّز على موضوع حشد الموارد المحلية والتنوع الاقتصادي في وسط أفريقيا. وأصدر المكتب أيضا عددا من المواد المطبوعة، من بينها مجلة فصلية تحمل عنوان *''أصداء وسط أفريقيا''* (*Les Echos d'Afrique Centrale*) ونشرة أسبوعية تحت عنوان *''Highlight''*، ساهمت في تعميم المعلومات عن الأنشطة المنفذة لدعم التكامل الإقليمي في وسط أفريقيا.

٧٦- وخلال الفترة التي يشملها الاستعراض، جرى تنظيم اجتماع تشاوري لوكالات الأمم المتحدة والجماعة الاقتصادية والنقدية لوسط أفريقيا، والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، والمنظمات الحكومية الدولية، والمنظمات غير الحكومية، والدول الأعضاء. وأفضى هذا الاجتماع إلى اعتماد برنامج عمل إرشادي مشترك وإلى إنشاء آلية تنسيق دون إقليمية لوسط أفريقيا.

(ب) أنشطة التنمية دون الإقليمية في شرق أفريقيا

٧٧- خلال الفترة التي يشملها الاستعراض، واصل المكتب دون الإقليمي لشرق أفريقيا، التابع للجنة الاقتصادية لأفريقيا، تركيز الجزء الأكبر من الدعم الذي يقدمه في مجال السياسات وما يضطلع به من أنشطة تشغيلية على تعزيز عملية التكامل الإقليمي في شرق أفريقيا، من خلال تعزيز قدرات الدول الأعضاء والجماعات الاقتصادية الإقليمية على صياغة وتنفيذ سياسات اقتصادية كلية وقطاعية منسّقة. وكان المستفيدون الرئيسيون من هذا الدعم هم: الهيئة الدولية المعنية بالتنمية، المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى، الجماعة الاقتصادية لبلدان البحيرات الكبرى، ولجنة المحيط الهندي، وذلك في سياق برامجهم المتعددة السنوات. وتجري حاليا مشاورات مع أمانة جماعة

شرق أفريقيا لإنشاء إطار شامل للتعاون مع اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، من خلال المكتب دون الإقليمي لشرق أفريقيا.

٧٨- وقد شهد عام ٢٠١٠ تدعيم بعض الأنشطة والمبادرات التي بدأ تنفيذها في عام ٢٠٠٩ في سياق البرامج المتعددة السنوات مع الجماعات الاقتصادية الإقليمية الأربع. وتشمل الأمثلة في هذا المجال الدور الحافز الذي أداه المكتب دون الإقليمي لشرق أفريقيا في وضع إطار العمل المشترك لبرنامج الأمن الغذائي في شرق أفريقيا، الذي اعتمدته الجماعات الاقتصادية الإقليمية الأربع جمعاء. وقد عقد اجتماعان في حزيران/يونيه وتشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠ لوضع اللمسات الأخيرة على مشروع إطار العمل.

٧٩- وفي إطار تنفيذ البرنامج المتعدد السنوات مع الجماعة الاقتصادية لبلدان البحيرات الكبرى، قدم المكتب دون الإقليمي لشرق أفريقيا دعما موضوعيا للجماعة الاقتصادية الإقليمية في صياغة خطتها الاستراتيجية للفترة ٢٠١٠-٢٠١٤. وترمي الخطة إلى تقديم التوجيه للجماعة الاقتصادية لبلدان البحيرات الكبرى لمساعدتها في تطوير رؤيتها الخاصة، سعيا إلى تحقيق الأهداف الاستراتيجية والبرنامجية التي أقرّها مجلس وزراء الجماعة الاقتصادية لبلدان البحيرات الكبرى في عام ٢٠٠٧ .

٨٠- وقد أُحرز تقدم جيد أيضا على صعيد التعاون مع الأمانة، حيث استجاب المكتب دون الإقليمي لشرق أفريقيا لطلب من أمانة الهيئة الدولية المعنية بالتنمية، فقدم لها المساعدة التقنية في إعداد دليل إقليمي لقطاع السياحة والضيافة في بلدان الهيئة، كي يكون مرجعا سياحيا وحيدا للمستثمرين في قطاع الفنادق والضيافة وللسائحين أنفسهم. وتحقيقا لهذا الهدف، تم إعداد تقرير وجرت مناقشته في الاجتماع الخامس عشر للجنة الخبراء الحكومية الدولية التي عقدت بجيبوتي في شهر شباط/فبراير ٢٠١١ تحت شعار "نحو تنمية مستدامة لصناعة السياحة في شرق أفريقيا". وأقرّ الاجتماع الدليل بوصفه خطة رئيسية متكاملة لتنمية السياحة في بلدان الهيئة الدولية المعنية بالتنمية.

٨١- وفيما يتعلق بتنفيذ البرنامج المتعدد السنوات مع المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى، جرى الاضطلاع بثلاثة أنشطة رئيسية على النحو التالي: (أ) تنظيم اجتماع لفريق خبراء مخصص في شهر آذار/مارس ٢٠١٠؛ (ب) إجراء دراسة بالتعاون مع الوكالة الألمانية للتعاون التقني بشأن المنطقة ١٠ من الأحواض الإنمائية العابرة للحدود؛ (ج) تنفيذ مشروع ميداني للأمن الغذائي في بلدان المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى. ولا يزال التعاون مع لجنة المحيط الهندي يمرّ بمراحله الأولى ، إذ تم توقيع مذكرة تفاهم بين المؤسستين في أواخر عام ٢٠٠٩، وتوفر مذكرة التفاهم هذه إطارا للتعاون بين المنظمة والمكتب دون الإقليمي لشرق أفريقيا التابع للجنة الاقتصادية لأفريقيا. وقد تم تحديد مجالات واقعية للدعم خلال عام ٢٠١٠، ويتوقع البدء بتنفيذ برنامج التعاون في عام ٢٠١١. وتشمل مجالات التركيز التجارة وتغير المناخ وإدارة الموارد الطبيعية.

٨٢- كذلك أحرز المكتب دون الإقليمي تقدما في توطيد شراكته بشأن طائفة واسعة من القضايا الإنمائية مع سائر أصحاب المصلحة، بما في ذلك وكالات الأمم المتحدة العاملة في رواندا وفي المنطقة دون الإقليمية. وغدا المكتب دون الإقليمي عضوا ناشطا في فريق الأمم المتحدة القطري في رواندا، وكان له بهذه الصفة دورا رياديا في تنفيذ عدد من الأنشطة الأساسية المشتركة في إطار برنامج "وحدة العمل في الأمم المتحدة". وفي عام ٢٠١٠، اضطلع المكتب دون الإقليمي بدور هام في مجالي البيئة وإدارة الموارد الطبيعية. وكان للمكتب دور محوري أيضا في كفالة إدراج المسائل المتعلقة بالتكامل الإقليمي ضمن برنامج مكتب الأمم المتحدة القطري، وفي أن تنعكس بالتالي في بيان النتائج الصادر عن إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية. وتمخض هذا الجهد عن إقرار برنامج لتعميم التكامل الاقتصادي في رواندا سيبدأ تنفيذه في عام ٢٠١١. وبذلت الجهود أيضا للارتقاء بمكانة العلوم والتكنولوجيا والابتكار في أعمال برنامج الأمم المتحدة القطري. ونتيجة لذلك، وفي إطار النتيجة ٣ من إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، ستقوم اللجنة الاقتصادية لأفريقيا في عام ٢٠١١ بتقديم الدعم المؤسسي لحكومة رواندا في القضايا المتعلقة بالعلوم والتكنولوجيا والابتكار.

٨٣- وخلال الفترة التي يشملها الاستعراض، جرى أيضا تعزيز التعاون على المستوى دون الإقليمي بإنشاء آلية تنسيق دون إقليمية ترمي إلى توفير الدعم على نطاق منظومة الأمم المتحدة للاتحاد الأفريقي ولبرنامج نيباد التابع له. وفي إطار متابعة الاجتماع التشاوري الرفيع المستوى لوكالات الأمم المتحدة المعقود في نيسان/أبريل ٢٠١٠، عُقد في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠ اجتماع لفرقة عمل تابعة لوكالات الأمم المتحدة جرت خلاله مناقشة المبادئ التوجيهية التشغيلية المتعلقة بإنشاء وتشغيل تنسيق آلية دون إقليمية في منطقتي شرق أفريقيا والجنوب الأفريقي. واتفقت فرقة العمل على أن تركز الآلية على مجالات مواضيعية هي: الحوكمة؛ البعد الجنساني والتنمية الاجتماعية؛ الزراعة والأمن الغذائي. وتم تحديد إدارة المعارف وتبادل المعلومات بوصفهما موضوعين شاملين يتماشيان مع الأولويات التي حددتها الشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا. وقد أقرّ الاجتماع الحادي عشر لآلية

التنسيق الإقليمية المعقود في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠ ما توصلت إليه فرقة العمل من نتائج. وستبدأ آلية التنسيق دون الإقليمية أعمالها في عام ٢٠١١.

٨٤- وسعيا إلى تقديم الدعم في مجال إدارة المعارف وتقاسمها، ساهم مرصد التكامل الإقليمي الذي أنشأه المكتب دون الإقليمي لشرق أفريقيا ويستضيفه على موقعه الشبكي، في رصد وتتبّع التقدم المحرز في عملية التكامل الإقليمي في المنطقة دون الإقليمية. ويعرض المرصد في صفحاته بصورة دورية الصكوك ذات الصلة بالتكامل الإقليمي (المعاهدات والبروتوكولات والاتفاقيات). ويساعد الموقع على رصد كيفية تكييف هذه الصكوك وتنفيذها وإدماجها في الأطر القانونية والتنظيمية الوطنية، كما يساعد على تقييم التقدم المحرز في إنجاز الأهداف وتطبيق معايير التقارب المتفق عليها إقليميا.

٨٥- وقد ساعدت هذه الجهود المشتركة المكتب دون الإقليمي وشركاءه على تحقيق وفورات في الحجم، وعلى تعزيز التركيز والتأثير في تنفيذ البرامج، كما ساعدت الشركاء على تكوين مواقف مشتركة فيما يتعلق بالمسائل الإنمائية الرئيسية التي تؤثر في المنطقة، ومن بينها السلم والأمن، والتجارة السياسات الاقتصادية الكلية، وإدارة الموارد الطبيعية، وسياسات التنمية الاجتماعية، وتطوير وسائط النقل والهياكل الأساسية، والتنمية الصناعية، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات. بيد أن تعدد مجموعات التكامل لا يزال يشكل تحديا كبيرا يعيق تنفيذ المكتب دون الإقليمي لأنشطته. وتتسم المنطقة دون الإقليمية بتعدد عضوية بلدانها في الجماعات الاقتصادية الإقليمية والمنظمات الحكومية الدولية، وبوجود كيانات عديدة لها ولايات متداخلة في مجال التكامل الإقليمي. ونتيجة لذلك، يقوم المكتب بتنفيذ خمسة برامج مختلفة متعددة السنوات، ولم تكفِ موارد الميزانية العادية لعام ٢٠١٠ لتغطية الاحتياجات اللازمة لتنفيذ البرامج والمشاريع المتفق عليها.

(ج) أنشطة التنمية دون الإقليمية في شمال أفريقيا

٨٦- خلال الفترة التي يشملها الاستعراض، وسع المكتب دون الإقليمي لشمال أفريقيا التابع للجنة الاقتصادية لأفريقيا من نطاق مساهمته في وضع سياسات المنطقة دون الإقليمية، من خلال اضطلاعه بعدد من أنشطة بناء القدرات الرامية إلى دعم الدول الأعضاء واتحاد المغرب العربي بوصفه الهيئة الحكومية الدولية دون الإقليمية الرئيسية في شمال أفريقيا. وقد شملت الأنشطة المجالات ذات الأولوية وهي، التكامل الإقليمي وتغير المناخ والتنمية المستدامة وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في خدمة التنمية وتيسير التجارة والنقل.

٨٧- وقام المكتب دون الإقليمي لشمال أفريقيا بتنظيم عدد من الأنشطة المشتركة مع اتحاد المغرب العربي لدعم تنفيذ البرنامج المتعدد السنوات للفترة ٢٠١٠ — ٢٠١١، وكان من بينها تنظيم مؤتمر عن دور المرأة في التنمية، وحلقة عمل عن الأمن السيبري في شمال أفريقيا؛ واجتماع بشأن التعاون بين اتحاد المغرب العربي وسائر الجماعات الاقتصادية الإقليمية. وعلى نحو مماثل، نظم المكتب دون الإقليمي لشمال أفريقيا بالتشارك مع اتحاد المغرب العربي اجتماعا تحت عنوان ''الشراكة المغاربية'' ضمّ أهم أصحاب المصلحة في المنطقة، وكان الهدف منه تقييم التقدم المحرز في تنفيذ البرنامج المتعدد السنوات للفترة ٢٠١٠ — ٢٠١١، ومناقشة الأنشطة المزمع تنفيذها في إطار البرنامج الثاني المتعدد السنوات (٢٠١٢ — ٢٠١٣). وقد ساهم تنفيذ البرنامج المتعدد السنوات في تعزيز الأمانة العامة لاتحاد المغرب العربي وقدرة الدول الأعضاء على التعاون معا في صياغة السياسات دون الإقليمية، لاسيما في مجال الأمن الغذائي.

٨٨- ونظرا للضعف الذي تتسم به بلدان المنطقة في مواجهة تغير المناخ، اضطلع المكتب دون الإقليمي لشمال أفريقيا بإجراء دراسة متعمقة، وأعد تقريرا هاما يتضمن تحليلا للتحديات التي تواجهها المنطقة بفعل تغير المناخ، بما في ذلك الاستراتيجيات وتدابير التكيّف. ويسلط التقرير الضوء أيضا على الوسائل المبتكرة للتحول إلى الاقتصاد الأخضر وتحقيق التنمية التي لا تتأثر بتغير المناخ في شمال أفريقيا. وقد ساهم التقرير في زيادة الوعي بالمسائل المتصلة بتغيّر المناخ في المنطقة.

٨٩- وكمساهمة أساسية في إقامة شبكات المعرفة وإدارة المعارف في المنطقة، نُظّمت ندوة البحر الأبيض المتوسط الرابعة بالتعاون مع منظمة التجارة العالمية والمركز الأفريقي للسياسات التجارية وجامعة ليون الثانية وجامعة محمد السادس السويسي لمناقشة أهم التحديات التي تعترض بلدان حوض البحر الأبيض المتوسط في مجالات النمو والتجارة الدولية والتكامل الإقليمي. وقد ساهمت الندوة في توطيد شبكة الأكاديميين والباحثين والمؤسسات العاملة في مجالات التجارة الدولية والنمو والتكامل الإقليمي. وعلى نحو مماثل، ساهمت حلقة عمل نظمها المكتب دون الإقليمي بجامعة محمد السادس بمراكش، عن دور النساء المؤسسات للأعمال في التنمية الاقتصادية، في تقوية الصلات بين النساء المؤسسات للأعمال في المنطقة دون الإقليمية.

٩٠- وقد تعزّز الدور الريادي الذي يؤديه المكتب دون الإقليمي لشمال أفريقيا في تنسيق عمل الأمم المتحدة في المنطقة دون الإقليمية من خلال الجهود الجارية لإنشاء آلية

تنسيق دون إقليمية تقدم الدعم للجماعات الاقتصادية الإقليمية التابعة للاتحاد الأفريقي ولبرنامج نيباد في شمال أفريقيا. وستبدأ الآلية دون الإقليمية للتنسيق في شمال أفريقيا العمل في عام ٢٠١١. ويؤدي المكتب دون الإقليمي لشمال أفريقيا دورا نشطا أيضا في العمل الذي يضطلع به فريقا الأمم المتحدة القطريان في المغرب وتونس، كما يسعى إلى الارتقاء بمستوى مشاركته في أفرقة الأمم المتحدة القطرية في سائر الدول الأعضاء. وتتمثل المساهمة الأساسية للمكتب دون الإقليمي في عمل فريق الأمم المتحدة القطري في إدماج أبعاد التكامل الإقليمي ضمن أطر عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية.

(د) أنشطة التنمية دون الإقليمية في الجنوب الأفريقي

٩١- كان العمل الذي قام به المكتب دون الإقليمي للجنوب الأفريقي خلال العام الماضي موجها نحو تعزيز قدرة الدول الأعضاء وأمانة الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي على صياغة وتنفيذ سياسات اقتصادية كلية وقطاعية منسّقة في عدد من المجالات ذات الأولوية بغرض تعزيز التكامل الإقليمي، مع التركيز بصورة خاصة على إنجاز أهداف التنمية الاجتماعية والتكامل في المنطقة دون الإقليمية.

٩٢- وتمحورت الاستراتيجية الرئيسية لتنفيذ البرامج حول برنامج أنشطة متعدد السنوات تم الاتفاق عليه مع أمانة الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي في عام ٢٠٠٨، باعتباره الوسيلة الأساسية لتقديم الدعم الرامي إلى تسريع التكامل الإقليمي في المنطقة دون الإقليمية. أما الطرائق الأخرى فتشمل أنشطة الدعوة، والبحوث، وحلقات العمل والندوات، والخدمات الاستشارية، وبناء القدرات للمواءمة بين السياسات، والتكامل الإقليمي.

٩٣- ومن خلال البرنامج المتعدد السنوات، وفّر المكتب دون الإقليمي الدعم لتقوية القدرات في عدد من مجالات برامج عمل الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي. وواصل المكتب جهوده لتنفيذ المبادرة الإلكترونية للجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، وأسفرت هذه الجهود عن وضع اللمسات الأخيرة على الإطار الاستراتيجي للمبادرة الإلكترونية للجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي الذي اعتمده مؤتمر وزراء الاتصالات والبريد وشؤون تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في بلدان الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، المعقود في أيار/مايو ٢٠١٠. وقد صممت المبادرة والاستراتيجية لمعالجة قضايا التقارب ومواءمة السياسات في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والهياكل الأساسية، وتعزيز استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتحقيق التكامل الاقتصادي الإقليمي. وسيحتل التكامل الإقليمي وبناء القدرات وتنفيذ السياسات الإلكترونية مكانة مركزية في البرنامج. وسيعالج البرنامج أيضا الجوانب الرئيسية من التطبيقات الإلكترونية، ومنها تطبيقات الحكومة الإلكترونية على غرار تطبيقات حفظ الأمن والنظام في بلدان الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي؛ والبرلمانات الإلكترونية، بما في ذلك تعزيز دور برلمان الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي؛ والتجارة الإلكترونية؛ والتعليم الإلكتروني، والصحة الإلكترونية، والزراعة الإلكترونية، وتشجيع الشراكات بين القطاعين العام والخاص في الوقت نفسه.

٩٤- وقد وفر المكتب دون الإقليمي الدعم أيضا لأمانة الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي في صياغة مشروع إطار عمل للمواءمة بين سياسات التعدين ومعاييره وإطاره التشريعي والتنظيمي في أفريقيا الجنوبية، اعتمده وزراء شؤون التعدين في بلدان الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي. وتواصل العمل التعاوني لاستعراض بروتوكول التعدين وإصدار تقرير عن الإطار الأمني لمنتجات المعادن في بلدان الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي يركّز على تتبع منتجات المعادن القادمة من البلدان الأعضاء في الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي أو المارة عبرها وإصدار شهادات لها. وبالتعاون مع المركز الأفريقي للسياسات التجارية، دعم المكتب دون الإقليمي مشاركة عاملات المناجم في منتدى الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي للمرأة في قطاعي الأعمال والاستثمار، الذي أثمر عن اعتماد خطة عمل تدعم إنشاء منتدى إقليمي للمرأة في قطاع الأعمال في منطقة الجنوب الأفريقي.

٩٥- وقدم المكتب الدعم لأمانة الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي للبدء باختبار أداة لرصد البروتوكول المعني بالجنسانية والتنمية لدى الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي. وفي هذا الشأن، انطلقت مبادرات في جمهورية الكونغو الديمقراطية وبوتسوانا وناميبيا للمواءمة بين الدليل الأفريقي للجنسانية والتنمية وأداة رصد البروتوكول المعني بالجنسانية والتنمية. وفي عام ٢٠١٠، أقر الوزراء الأفريقيون المعنيون بالشؤون الجنسانية أداة رصد إقليمية للشؤون الجنسانية وضعتها الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي بدعم من المكتب دون الإقليمي للجنوب الأفريقي.

٩٦- وشملت الإنجازات الهامة الأخرى في سياق البرنامج المتعدد السنوات توفير المساعدة للجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي في تنفيذ برامجها لتحقيق التقارب الاقتصادي الكلي والمؤسسي، بما في ذلك المساعدة في وضع إطار عمل للتكامل الإقليمي المالي بغرض إنشاء اتحاد نقدي

في منطقة الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي؛ وتقديم مساهمات تقنية مختصة في إعداد *التقرير الإقليمي للتنمية البشرية في أفريقيا الجنوبية* وتقرير كل سنتين *عن الجنسانية والتنمية*.

٩٧- وكمتابعة للعمل التقني الاستشاري الذي اضطلع به المكتب دون الإقليمي لأفريقيا الجنوبية وجامعة إدواردو موندلاني بموزامبيق في عام ٢٠٠٩، على صعيد إدماج التكامل الإقليمي في الخطط الإنمائية الوطنية وتعزيز التقارب الاقتصادي الكلي، تم وضع إطار عمل لإدماج قضايا التكامل الإقليمي ضمن السياسات والخطط الوطنية. وتبذل الجهود حاليا في عدد من البلدان الأعضاء في الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي من أجل اعتماد إطار العمل المذكور. كذلك وفر المكتب دون الإقليمي المساعدة لجامعة إدواردو موندلاني فيما يتعلق بإدماج التكامل الإقليمي ضمن المنهاج الجامعي وإنشاء منبر لإدارة المعارف.

(هـ) أنشطة التنمية دون الإقليمية في غرب أفريقيا

٩٨- خصّص المكتب دون الإقليمي لغرب أفريقيا قدرا كبيرا من الجهد في العام الماضي لتشغيل البرنامج المتعدد السنوات للتعاون مع لجنة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، فقدم المساعدة التقنية للدول الأعضاء وكبرى المنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية، وشملت المساعدة تعزيز القدرات على صعيد صياغة السياسات والمواءمة بينها وتنفيذ البرامج.

٩٩ - وفي سياق تنفيذ البرنامج المتعدد السنوات، تعاون المكتب دون الإقليمي لغرب أفريقيا مع لجنة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في عدد من الأنشطة المشتركة، كان من بينها تنظيم الاجتماعات، وأنشطة تدريب المجموعات، وتقديم الخدمات الاستشارية للدول الأعضاء. وكان من بين تلك الاجتماعات المنتدى الثالث للأعمال في غرب أفريقيا، والمعرض التجاري السادس للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا الذي جرى في مدينة أبيدجان، كوت ديفوار، في أيلول/سبتمبر ٢٠١٠، تحت شعار تطويع موارد الطاقة لتحقيق التنمية في غرب أفريقيا. وحقق المنتدى أغراضا عدة، كان من بينها تيسير تبادل المعلومات والخبرات في معالجة التحديات التي يواجهها قطاع الطاقة في غرب أفريقيا. وشملت الموضوعات التي جرت مناقشتها مصادر الطاقة المتجددة؛ وإنتاج الطاقة ونقلها وتوزيعها؛ والاستراتيجيات الرامية إلى خفض كلفة الإمداد بالطاقة من خلال تكوين التجمعات وغير ذلك من الخيارات؛ والشراكات بين القطاع العام والخاص في مجالات توليد الكهرباء ونقلها وتوزيعها وأنشطة التطوير والبحث في مجالات التكلفة والكفاءة وإدارة الطلب وموارد الطاقة البديلة.

١٠٠- ونُفذّت أنشطة أخرى لدعم البرنامج المتعدد السنوات، كان من بينها الانتهاء من وضع الإطار القانوني للمنظمات الحكومية الدولية في المنطقة دون الإقليمية، الذي سيُعتمد في عام ٢٠١١؛ والمساهمة في استعراض سياسات الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا بشأن تنمية قطاع التعدين سعيا لتعزيز المواءمة بين السياسات المتبعة في هذا القطاع؛ والمنتدى الأول بشأن الأنظمة الإقليمية لقطاع الكهرباء الذي نظمته الهيئة التنظيمية الإقليمية لقطاع الكهرباء، التابعة للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠ بمدينة أكرا، غانا؛ والاجتماع الاستعراضي لمبادرة "المعونة من أجل التجارة" الذي نظمته الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا؛ والمشاركة في إعداد التقرير عن الظروف الاقتصادية والاجتماعية في غرب أفريقيا. وقام المكتب دون الإقليمي أيضا بإعداد مذكرة مفاهيم وتقديمها إلى لجنة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في إطار ما يبذل من جهود لإنشاء آلية دون إقليمية لتنسيق الأنشطة التي تضطلع بها الأمم المتحدة لدعم الاتحاد الأفريقي وبرنامج نيباد التابع له في غرب أفريقيا.

٨- التخطيط الإنمائي والإدارة

١٠١- شكل عام ٢٠١٠ منعطفا هاما بالنسبة للمعهد الأفريقي للتنمية الاقتصادية والتخطيط، إذ عاش سنة من أكثر السنوات نشاطا على صعيد البرنامج والأنشطة منذ تأسيسه في عام ١٩٦٢. وقد أحرز تقدم كبير في المساعي الرامية إلى إعادة توجيه المعهد ووضعه على مسار جديد يزيد من أهميته ونموه وحضوره وشهرته، ويلبي رغبات الدول الأعضاء فيه والأهداف العريضة التي وضعها مجلس الإدارة. وقد بدأت عملية إعادة التوجيه وانتهت في مرحلة زمنية استعادت فيها مسائل التنمية والتخطيط على المستوى الوطني ودون الإقليمي والإقليمي مغزاها وأهميتها في جميع أنحاء العالم. ووفقا لما يرد في الخطة الاستراتيجية الجديدة للمعهد، فإن هذا السياق المتغير لا يستدعي تغييرا جذريا في برامج تنمية القدرات والتدريب التي يوفرها المعهد فحسب، بل ويتطلب تعزيز الأعمال المرتبطة بها في مجالات البحوث المتعلقة بالسياسات وتعميمها، على نحو يمكّنه من تلبية احتياجات دوله الأعضاء بشكل مباشر وهادف في كل ما يتعلق بتوفير الموارد البشرية الماهرة اللازمة وتقديم المشورة والتوجيه المختصين في مجال السياسات. وفي إطار التغيير الجذري للبرامج، والجهود الرامية إلى تلبية الاحتياجات التي أعربت عنها الحكومات الأفريقية، أعيد تصميم

محتوى المواد الدراسية في المعهد، وأولي الاهتمام للحاجة الملحة لتوسيع نطاق أنشطة التدريب والاستفادة من جميع الفرص المتاحة لإتباع اللامركزية في تقديم الخدمات.

١٠٢- ونتيجة لإعادة التوجيه هذه، يجد المعهد نفسه اليوم في موقع أفضل يمكّنه من الاضطلاع بمهمته في بناء القدرات وتوفير التدريب للمسؤولين الحكوميين من الدرجة المتوسطة والعليا في مجالات التخطيط الاقتصادي وإدارة التنمية ذات الأهمية، للارتقاء بمستوى مهنيتهم وفعاليتهم في التصدي للتحديات الإنمائية التي تواجهها بلدانهم. وخلال الفترة التي يشملها الاستعراض، لم يوسع المعهد نطاق الدورات التدريبية المتاحة لدوله الأعضاء فحسب، بل وسجل زيادة كبيرة في عدد المشاركين في برامجه لبناء القدرات والتدريب، والمستفيدين منها أيضا ؛ وبدأ بإتباع نهج لا مركزي في تنفيذ أنشطته ساعيا إلى تعزيز حضوره وامتداده خارج مقره في داكار؛ ونظم سلسلة من الحوارات السياساتية كمساهمة منه في تعزيز جدول الأعمال الأفريقي للأبحاث في مجال السياسات؛ وأعاد إطلاق أنشطته للبحث في مجال السياسات؛ وأرسى الركائز لتقديم برامجه عن طريق الإنترنت.

١٠٣- أما الجهود الرامية إلى إعادة تقديم برنامج لشهادة الماجيستير بوصفه النشاط الرئيسي المميز للمعهد، فقد بلغت مرحلة متقدمة خلال الفترة التي يشملها الاستعراض إثر مفاوضات مع طائفة كبيرة من أصحاب المصلحة، من بينهم واضعو السياسات وجامعات ومراكز أفريقية للأبحاث وشركاء إنمائيون. وعندما سيبدأ برنامج شهادة الماجستير من جديد في عام ٢٠١١، يتوقع أن يوفر تدريبا متقدما لما لا يقل عن ١٥٠ مسؤولا، مقارنة بما يقرب من عشرين مسؤولا كانوا يقبلون في هذا البرنامج في الماضي.

١٠٤- ولا تزال الدورات الدراسية القصيرة التي ينظمها المعهد مكونا أساسيا من مكونات أنشطته لبناء القدرات والتدريب. ففي عام ٢٠١٠، قام المعهد بتصميم وتنفيذ عشر دورات قصيرة (انظر الجدول ١ أدناه). وشملت هذه الدورات مسائل تتعلق بالتنمية الأفريقية، بدءا بقطاعات كالزراعة والتجارة والسياسات الصناعية وانتهاء بالتكامل الإقليمي والبعد الجنساني في الإدارة الاقتصادية الكلية واستراتيجيات التفاوض. وفي نهاية كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠، بلغ عدد من تلقوا تدريبهم في المعهد ٢٠٦ مسؤولين، من بينهم ٧٦ امرأة، أي ما يمثل ٣٧ في المائة من مجموع المتدربين. ويعكس هذا الرقم تقدما إيجابيا مقارنة بعدد المسؤولين الذين تلقوا التدريب في عام ٢٠٠٩، وكان عددهم ١٥٤ مسؤولا. وعلاوة على ذلك، حاضر أكاديميون معروفون ومفكرون في مجال السياسات من جميع أنحاء أفريقيا وخارجها في خمس ندوات رفيعة المستوى. وتناولت هذه الندوات قضايا إنمائية معاصرة في أفريقيا، كانعكاسات بروز الصين والهند على التنمية الأفريقية؛ والفقر وتغير المناخ؛ والتكنولوجيا والابتكار؛ والتقدم والعوامل التي تحد التكامل الإقليمي في أفريقيا؛ والمداولات بشأن اتفاقات الشراكة الاقتصادية المقترحة بين الاتحاد الأوروبي وأفريقيا. وكان جميع المشاركين في الدورات القصيرة التي نظمها المعهد في عام ٢٠١٠ قد تلقوا منحا دراسية كاملة غطت رسوم الدراسة وتكاليف معيشتهم. واستمر إعطاء الأفضلية في القبول في الدورات التدريبية للمسؤولين في الحكومات الأفريقية. وتشير تقارير التقييم التي قدمها المشاركون بعد ملئها إلى تحسن كبير على صعيد تنظيم الدورات واستراتيجيات التنفيذ التي اتبعها المعهد في عام ٢٠١٠. وقد أشير أيضا إلى أن البيئة المحيطة كانت مواتية للتعلّم، كما أن السلوك المهني لموظفي المعهد لقي الكثير من الثناء.

الجدول ١: الدورات القصيرة التي نظمت في عام ٢٠١٠

الرقم	عنوان الدورة	التاريخ	المكان	عدد طلبات التسجيل الواردة			عدد المقبولين		
				المجموع	ذكور	إناث	المجموع	ذكور	إناث
١	السياسات الزراعية في أفريقيا (بالإنكليزية)	٥ – ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠١٠	المعهد الأفريقي للتنمية الاقتصادية والتخطيط، داكار	٤٤	٢٣	٢١	٢٤	١١	١٣
٢	اتفاقات التجارة التفضيلية من أجل التنمية: القضايا والانعكاسات (بالتعاون مع معهد البنك الدولي)	١٢ – ١٦ نيسان/أبريل ٢٠١٠	المعهد الأفريقي للتنمية الاقتصادية والتخطيط، داكار	١٩١	١١٥	٤٠	٢٤	١٨	٦
٣	أدوات تحليل السوق لأغراض تحليل تدفقات التجارة وتكوين نماذج لها (بالتعاون مع اللجنة الاقتصادية لأفريقيا)	٢٦ – ٢٩ نيسان/أبريل ٢٠١٠	المعهد الأفريقي للتنمية الاقتصادية والتخطيط، داكار	-	-	-	٢٠	١٢	٨
٤	السياسات الصناعية في أفريقيا (بالإنكليزية)	٣ –٢٨ نيسان/ابريل ٢٠١٠	المعهد الأفريقي للتنمية الاقتصادية والتخطيط، داكار	٤٩	٢٥	٢٤	١٩	١١	٨
٥	التكامل الإقليمي في أفريقيا (بالإنكليزية)	٧ – ٢٥ حزيران/يونيه ٢٠١٠	المعهد الأفريقي للتنمية الاقتصادية والتخطيط، داكار	٣٤	١٩	١٥	١٦	١١	٥

الرقم	عنوان الدورة	التاريخ	المكان	عدد طلبات التسجيل الواردة			عدد المقبولين		
				المجموع	ذكور	إناث	المجموع	ذكور	إناث
٦	السياسات الزراعية في أفريقيا (بالإنكليزية)	٥ — ٣٠ تموز/يوليه ٢٠١٠	المعهد الأفريقي للتنمية الاقتصادية والتخطيط، داكار	٤٥	٣٥	١٠	٢١	١٦	٥
٧	حلقة عمل لتدريب المدربين في مجال إدارة السياسات الاقتصادية المراعية للبعد الجنساني (بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي)*	٧ — ٩ تموز/يوليه ٢٠١٠	المعهد الأفريقي للتنمية الاقتصادية والتخطيط، داكار	-	-	-	٢١	١٠	١١
٨	حلقة عمل لتدريب المدربين في مجال إدارة السياسات الاقتصادية المراعية للبعد الجنساني (بالفرنسية) (بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي)	١٢ — ١٤ تموز/يوليه ٢٠١٠	المعهد الأفريقي للتنمية الاقتصادية والتخطيط، داكار	-	-	-	٢١	٨	١٣
٩	السياسات الصناعية في أفريقيا (بالفرنسية)	٩ آب/أغسطس — ٣ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠	المعهد الأفريقي للتنمية الاقتصادية والتخطيط، داكار	٣٦	٣٣	٣	١٩	١٦	٣
١٠	التكامل الإقليمي في أفريقيا (بالفرنسية)	١٣ أيلول/سبتمبر — ١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠	المعهد الأفريقي للتنمية الاقتصادية والتخطيط، داكار	٦٣	٥٠	١٣	٢١	١٧	٤
			المجموع	**٤٦٢**	**٣٣٦**	**١٢٦**	**٢٠٦**	**١٣٠**	**٧٦**

المصدر: المعهد الأفريقي للتنمية الاقتصادية والتخطيط، ٢٠١٠.

* تدريب المدربين.

١٠٥- وخلال عام ٢٠١٠، واصل المعهد تقليده المتمثل في تشجيع ترشيح المسؤولات من النساء ومشاركتهن في جميع برامجه وأنشطته لبناء القدرات والتدريب. كذلك بذلت جهود حثيثة لكفالة تمثيل جغرافي متنوع في الدورات المعقودة، وذلك من خلال برنامج اتصالات نشط، ومن خلال توخي اللامركزية في توفير أنشطة التدريب في جميع أنحاء المناطق دون الإقليمية الخمس في أفريقيا.

١٠٦- ولمواجهة التحديات الناجمة عن إتباع وجهة ومسار مؤسسيين جديدين، لا بد للمعهد من توسيع قاعدة موارده وتعزيز ملاك موظفيه. وفي عام ٢٠١٠، سجل المعهد نجاحات هامة، سواء في نمو ميزانيته العادية، أو في تزايد الموارد من خارج الميزانية التي تمكّن من حشدها. وسجلت مساهمات الدول الأعضاء رقما قياسيا جديدا؛ وبلغ عدد البلدان المساهمة بأموال والبلدان التي ليست لديها متأخرات أعلى مستوى له على الإطلاق. واتخذت أيضا خطوات لتوظيف عدد إضافي من الموظفين بهدف تعزيز القدرة على تنفيذ البرامج. وتجاوز امتصاص الموارد المالية المتاحة لتنفيذ البرامج نسبة ٨٠ في المائة.

١٠٧- وشهد عام ٢٠١٠ أيضا زيادة هامة في الأنشطة التعاونية للمعهد مع أصحاب المصلحة ذوي الصلة. وتواصل توسيع محفظة المعهد من الشراكات البرنامجية والمالية أيضا. وأعيد التأكيد على إدماج المعهد ضمن اللجنة الاقتصادية لأفريقيا باعتباره الهيئة التابعة للجنة المسؤولة عن تنفيذ البرنامج الفرعي ٨ المتعلق بالإدارة الاقتصادية والتخطيط الإنمائي، وشكّل أساسا لعلاقات التعاون الموضوعي مع الشعب البرنامجية والمكاتب دون الإقليمية التابعة للجنة الاقتصادية لأفريقيا. كذلك عزز المعهد تعاونه البرنامجي مع مفوضية الاتحاد الأفريقي وغيرها من المنظمات، بما فيها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. واليوم تؤتي النقاشات الدائرة مع عدد من الوكالات المانحة القائمة والمحتملة بنتائج إيجابية تتجلى في تعزيز برامج المعهد لبناء القدرات والتدريب. وأسفر التعاون مع البنك العربي للتنمية الاقتصادية في أفريقيا إلى تلقي المعهد الدعم من البنك المذكور لتنظيم دورتين دراسيتين عن التكامل الإقليمي في أفريقيا. وستجرى الدورتان المذكورتان في عام ٢٠١١. كذلك تم في عام ٢٠١٠ تعزيز المناقشات مع الشركاء المانحين، كالاتحاد الأوروبي، وحكومة هولندا، والوكالة الدولية السويدية للتعاون الإنمائي، وصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، ومؤسسة فورد.

٩- الإحصاءات

١٠٨- الهدف من عمل اللجنة الاقتصادية لأفريقيا في إطار هذا البرنامج الفرعي هو تحسين إنتاج الإحصاءات الرئيسية الديموغرافية والاجتماعية والاقتصادية والبيئية ونشرها واستخدامها، بما في ذلك مؤشرات الأهداف الإنمائية للألفية، وفقا للمعايير وأفضل الممارسات المتفق عليها دولياً. وتبعا لذلك، اتضح بجلاء عمل اللجنة خلال

الفترة المشمولة بالتقرير بشأن المجالات التالية ذات الأولوية: تعزيز الأنشطة الإحصائية في أفريقيا، وتنسيقها، والدعوة إليها؛ وبناء مركز للبيانات في اللجنة الاقتصادية لأفريقيا لتوفير البيانات الإنمائية عن أفريقيا؛ وتنفيذ النظام الدولي الموحد للحسابات القومية في أفريقيا؛ ودعم برامج التدريب الإحصائي؛ وإنشاء برنامج إقليمي لتعدادات السكان والمساكن تمشيا مع الدورات المعتمدة دولياً؛ وتحسين حالة التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية في أفريقيا؛ وتقديم المساعدة التقنية في شتى مجالات الإحصاءات.

١٠٩- وفي الوقت نفسه، وبالنظر إلى الجهود الجارية الرامية إلى تعزيز عملية التكامل في المنطقة دون الإقليمية، من الأهمية بمكان إحراز تقدم في مجال مواءمة البيانات. واستمرت هذه التحديات في توجيه عمل اللجنة في إطار هذا البرنامج الفرعي خلال الفترة قيد الاستعراض. ويهدف عمل اللجنة الاقتصادية لأفريقيا في مجال تعزيز الأنشطة الإحصائية في أفريقيا وتنسيقها والدعوة إليها إلى الاستفادة القصوى بالأعمال التي يقوم بها مختلف أصحاب المصلحة في مجال تطوير الإحصاءات في أفريقيا من أجل تفادي الازدواجية والاستفادة بالميزة النسبية لكل شريك من خلال تحسين التنسيق والتعاون. وقد أصبح للتعاون أهمية متزايدة في ضوء تزايد عدد المنظمات الدولية العاملة في أفريقيا. ويسعى عمل اللجنة في هذا المجال إلى تعزيز التعاون، ولاسيما في مجال تطوير المعايير، من خلال عقد الاجتماعات والقيام بأنشطة مشتركة للدعوة بشأن دور الإحصاءات البالغ الأهمية في عملية وضع السياسات المرتكزة على الأدلة. وفي هذا الصدد، نُظمت الندوة الأفريقية السادسة للتنمية الإحصائية في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠ في القاهرة، مصر بشأن موضوع ''تحليل البيانات واستخدامها في جولة عام ٢٠١٠ لتعدادات السكان والمساكن''. وحضر الندوة ٣٥٠ مشتركاً من المكاتب الإحصائية الوطنية ، والمنظمات الأفريقية الإقليمية والمنظمات دون الإقليمية والمنظمات الدولية، والمؤسسات التعليمية ومؤسسات الأبحاث. وتناولت نتائج الندوة عدداً من القضايا الرئيسية، بما في ذلك الحاجة إلى تعزيز نظم التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية في أفريقيا، ودور مؤسسات التدريب الإحصائي في تعزيز قدرة أصحاب المصلحة على تحليل بيانات التعدادات، وإحياء الرابطة الإحصائية الأفريقية، وتنفيذ برنامج المقارنات الدولية في أفريقيا، وتعزيز قدرات البلدان في مجال استقصاءات ما بعد التعداد، وتبادل البيانات الخاصة بمسوحات الأسر المعيشية في البلدان الأفريقية، ومواءمة الإسقاطات السكانية في فترات ما بين التعدادات. واعتمدت الندوة التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية كموضوع لها على مدى السنوات الخمس المقبلة.

١١٠- وعقد الاجتماع الخامس للجنة الأفريقية للتنسيق الإحصائي خلال الفترة قيد الاستعراض لمناقشة آليات تحقيق المزيد من التعاضد بين المؤسسات الإقليمية، وتنسيق البرامج الإحصائية بغية تعزيز فعالية الدعم الإحصائي للبلدان الأفريقية والحفاظ عليه. ونظم الاجتماع خصيصا للتحضير لمؤتمر الاتحاد الأفريقي لوزراء الاقتصاد والمالية ومؤتمر اللجنة الاقتصادية لأفريقيا لوزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية الذي عُقد في نيسان/ أبريل ٢٠١٠ في ليلونغوي، ملاوي. ونَظَر المؤتمر الوزاري في التقرير المرحلي عن تنفيذ الميثاق الأفريقي للإحصاء وإستراتيجية مواءمة الإحصاءات في أفريقيا واعتمدها. كما ناقش المؤتمر الأعمال التحضيرية للدورة السادسة للجنة الأفريقية للتنسيق الإحصائي ومبادرة إنشاء قاعدة بيانات شبكة المعلومات الأفريقية (AfricaInfo). وشملت الاجتماعات الأخرى التي عقدت خلال فترة الاجتماع الأول لمجلس إدارة برنامج المقارنات الدولية في أفريقيا، والاجتماع الأول للروابط الإحصائية الوطنية الأفريقية، واجتماع المجموعة الأفريقية للتدريب الإحصائي والموارد البشرية.

١١١- ومن أبرز الوسائل الرئيسية للدعوة التي استخدمت لرفع مستوى الوعي بشأن أهمية الإحصاءات في مجال تنمية البلدان الأفريقية وسيلة اليوم الأفريقي للإحصاء الذي يحتفل به في ١٨ تشرين الثاني/ نوفمبر من كل عام. وفي عام ٢٠١٠، احتفل باليوم العالمي للإحصاء للمرة الأولى في ٢٠ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١٠ وكان موضوعه ''*الاحتفال بالعديد من الإنجازات التي تحققت في مجال الإحصاء : الخدمة والمهنية والنزاهة*''. ونسَّقت البلدان الأفريقية موضوع اليوم الأفريقي للإحصاء لسنة ٢٠١٠ مع اليوم العالمي للإحصاء ونظمت أحداثاً احتفالية وطنية في الفترة من ٢٠ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١٠ إلى ١٨ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١٠. وقدمت اللجنة الدعم للاحتفالات الوطنية من خلال إعداد مواد للاحتفال باليوم الأفريقي للإحصاء وتزويد الدول الأعضاء بتلك المواد. وشملت المواد ملصقات للدعوة باللغات الإنجليزية والفرنسية والعربية والبرتغالية ومشاريع للمذكرات التقنية والتقارير الإعلامية باللغتين الانكليزية والفرنسية. وبالإضافة إلى ذلك، تم إنشاء موقع شبكي خاص يتضمن وصلات بموقع اليوم العالمي للإحصاء التابع للشعبة الإحصائية بالأمم المتحدة. وكجزء من الاحتفالات، نظمت اللجنة بالاشتراك مع وكالة الإحصاء المركزي في إثيوبيا ندوة لمدة يوم واحد في ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠ في مركز مؤتمرات الأمم المتحدة بأديس أبابا. وحضر الندوة نحو ١٢٠ مشتركاً من شتى المنظمات المعنية بالنظام الإحصائي الوطني في إثيوبيا وقُدمت عروض مميزة عن شتى الموضوعات مثل الخطة الخمسية الإثيوبية

لتنمية الإحصاءات الوطنية وتحليلات وتوقعات بشأن بيانات السكان والتعدادات، واستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في العمليات الإحصائية، ونوعية البيانات، واتجاهات إنتاج المحاصيل، وغيرها. وعلاوة على ذلك، تم إطلاق النسخة ٣,١ ٢٠١٠ من برنامج شبكة المعلومات الإثيوبية (EthioInfo) ونشر أطلس تعداد السكان والمساكن في إثيوبيا، مما ساهم إلى حد كبير في نشر بيانات التنمية البشرية.

١١٢- ولتيسير إنتاج سلسلة البيانات المتسقة واستخدامها، أنشئ مستودع للبيانات المستمدة من البلدان الأفريقية تحت رعاية اللجنة الإفريقية للتنسيق الإحصائي. ويحتوى المستودع على بيانات مجمعة على الصعد القاري ودون الإقليمي والوطني. وبالمثل، واستنادا إلى آلية مشتركة لجمع البيانات أسستها اللجنة ومصرف التنمية الأفريقي ومفوضية الاتحاد الأفريقي، صدرت الطبعة الثانية من الحولية الإحصائية الأفريقية المشتركة في عام ٢٠١٠ بصفتها مصدراً رئيسياً للمعلومات الإحصائية عن أفريقيا. وقد ساهمت الآلية المشتركة لجمع البيانات والمنشورات ذات الصلة في تخفيف العبء الذي كان يقع على كاهل البلدان من حيث الإبلاغ عن البيانات حيث تقوم البلدان الآن بالإبلاغ مرة واحدة إلى الهيئة المشتركة بدلا من الإبلاغ بشكل منفصل إلى المؤسسات الثلاث. وأسفرت طريقة النشر المشترك للبيانات عن الحد من احتمالات نشر معلومات متضاربة عن البلدان الأفريقية. وبالإضافة إلى الحولية الإحصائية الأفريقية، تم لأول مرة إصدار كتيب مشترك للإحصاءات يتضمن المؤشرات الرئيسية عن الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والبيئية في أفريقيا. وسيتم نشر الطبعة الثالثة من الحولية الإحصائية الأفريقية في آذار/ مارس ٢٠١١. ويعد نشر المجلة الإحصائية الأفريقية إحدى المبادرات الرئيسية الرامية إلى تيسير تبادل المعلومات وأفضل الممارسات المتبعة بين الإحصائيين وأصحاب المصلحة الآخرين في أفريقيا. ونشر ووزع عددان من المجلة وأربعة أعداد من النشرة الإخبارية في عام ٢٠١٠.

١١٣- وفي عام ٢٠١٠، بذلت جهود كذلك لتحديث قاعدة البيانات الإحصائية للجنة (StatBase) وتحسين طريقة عملها كمنبر مؤسسي لإدارة البيانات الإحصائية ونشرها. وشملت التعزيزات تحسين حصيلة استرجاع البيانات والإبلاغ عنها، مما يتيح قدراً أكبر من المرونة لتحميل البيانات بالجملة وتضمين وظائف رسم خرائط ''غوغل'' للبيانات المسترجعة. وخلال الفترة قيد الاستعراض، أجرى المركز الأفريقي للإحصاءات دورة تدريبية في الوكالة الوطنية للإحصاء والديموغرافيا في داكار، السنغال للتدريب على استخدام منصة إدارة البيانات في قاعدة البيانات الإحصائية بغرض تجميع البيانات الإحصائية ونشرها. وتعد هذه الدورة التدريبية جزءاً من التنفيذ المستمر لقاعدة البيانات الإحصائية في منطقة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا. وتم تركيب النظام أيضاً في المكتب الوطني للإحصاء بالمغرب وفي المكتب دون الإقليمي التابع للجنة الاقتصادية لأفريقيا في الرباط.

١١٤- وتحتفظ اللجنة الاقتصادية لأفريقيا بموقع شبكي مجاني يتضمن مرآة عاكسة لحالة البيانات الدقيقة الإحصائية الأفريقية المتكاملة على العنوان http://ecastats.uneca.org/aicmd/. وتتوفر فيه للباحثين بالمجان في الوقت الحالي سجلات عن خمسة وثلاثين مليون شخص، و١٩ عينة غير محددة المصدر لتعدادات عالية الدقة تمثل عشرة بلدان أفريقية. كما يمكن الحصول على أكثر من ٥٠٠ وثيقة أصلية مرجعية مثل استمارات التعدادات، وكتيبات التعليمات، وغيرها من الوثائق لغرض العرض والتحميل من قاعدة البيانات الفوقية القابلة للبحث المستمدة من قاعدة البيانات الدقيقة الإحصائية الأفريقية المتكاملة.

١١٥- وواصلت اللجنة في عام ٢٠١٠ عملها لتعزيز تنفيذ المعيار المنهجي العالمي للمحاسبة القومية ونظام الحسابات القومية، وساهمت في تنفيذ إستراتيجية نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨ في أفريقيا من خلال عدد من الأنشطة. وعقد اجتماع لفريق الخبراء بشأن تنسيق الحسابات القومية في بورت لويس، موريشيوس في تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١٠ لاستعراض مشروع دليل تنفيذ نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨ في أفريقيا. وحضر الاجتماع خبراء من ٢٠ مكتباً إحصائياً وطنياً و ٨ مصارف مركزية اشتركوا في وضع مقترحات محددة وخطة عمل لتنفيذ نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨ على الصعيد القطري. وأحاط الاجتماع علماً بالتغيرات الرئيسية التي طرأت بين نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣ ونظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨، وأوصى البلدان بمراجعة حساباتها الوطنية كل خمس سنوات، وإدخال نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨ خلال عملية المراجعة. وشملت الأنشطة الأخرى ذات الصلة تنظيم حلقة عمل إقليمية بشأن تنفيذ الإستراتيجية الدولية للإحصاءات الاقتصادية، بالاشتراك مع شعبة الأمم المتحدة الإحصائية والمكتب المركزي للإحصاء لموريشيوس في بورت لويس، موريشيوس في تموز/ يوليه ٢٠١٠؛ وحلقة عمل بشأن الخطة الإستراتيجية لتنفيذ نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨ عقدت في باماكو، مالي في أيلول/ سبتمبر ٢٠١٠. وبالإضافة إلى ذلك، تعمل اللجنة، من خلال المركز الأفريقي للإحصاء

بالاشتراك مع مصرف التنمية الأفريقي، على إعداد توصيات من أجل تنفيذ نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨ وجولة عام ٢٠١١ لبرنامج المقارنات الدولية في أفريقيا.

١١٦- واستمر تركيز العمل في مجال تعدادات السكان والمساكن على الدعوة إلى مشاركة جميع البلدان الأفريقية في جولة عام ٢٠١٠ لتعدادات السكان والمساكن ؛ وتقديم الدعم للبلدان في المراحل المختلفة من أخذ التعدادات، وإعداد أدلة وكتيبات بشأن أخذ التعدادات بصورة سليمة ونشرها؛ وتيسير تبادل الخبرات فيما بين البلدان وزيادة مستوى المعرفة بشأن مختلف القضايا المتصلة بجولة عام ٢٠١٠ لتعدادات السكان والمساكن. وأجري استطلاع لجمع المعلومات عن الحالة الراهنة لأنشطة التعداد والتحضيرات التي تجري في مختلف البلدان. وأكد خمسة وعشرون بلداً عضواً في اللجنة أنهم قد أجروا تعداداً في هذه الجولة، وبذلك تصل نسبة التنفيذ إلى ٤٧ في المائة. وفيما يخص السكان، تغطي التعدادات التي أجريت حتى الآن نسبة حوالي ٦٠ في المائة. وإذا استمر هذا الاتجاه على ما هو عليه، فإن مشاركة البلدان الأفريقية في جولة عام ٢٠١٠ لتعدادات السكان والمساكن ستكون أفضل من جولة عام ٢٠٠٠ حيث لم يجر إلا ٣٧ بلداً تعدادات للسكان. ويأتي ذلك نتيجة لحملاتَ الدعوة القوية التي أشرفت عليها اللجنة الأفريقية للتنسيق الإحصائي. وبالإضافة إلى ذلك، شارك المركز الأفريقي للإحصاءات في عدد من الأنشطة الرامية إلى تحسين مشاركة البلدان الأفريقية في جولة عام ٢٠١٠. وبالرغم من هذه النتائج الجديرة بالثناء، لا يزال هناك عدد من المجالات التي تتضمن إشكاليات ينبغي معالجتها، بما في ذلك ضرورة إصدار بيانات التعداد في الوقت المناسب. ولم تصدر بعض البلدان التي أجرت تعدادات في وقت مبكر حتى الآن مجموعة كاملة من البيانات بسبب قضايا مؤسسية. وهناك أيضا قضايا مرتبطة بالمحفوظات وتوفر البيانات الدقيقة واستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في التعدادات. وبالإضافة إلى ذلك، ولكي تكون نتائج التعداد مقبولة على نطاق واسع، من الأهمية بمكان مراعاة الاحترام التام للمعايير الدولية.

١١٧- وتلقت الجهود المبذولة للدفع بعملية تطوير نظم التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية في أفريقيا دفعة قوية بانعقاد المؤتمر الأول من نوعه للوزراء الأفريقيين المسؤولين عن التسجيل المدني في أديس أبابا، إثيوبيا، في آب/ أغسطس ٢٠١٠. وكان المؤتمر متابعة لتوصية حلقة العمل الإقليمية للخبراء التي عقدت في دار السلام، تنزانيا في حزيران/ يونيه ٢٠٠٩ بشأن تحسين نظم التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية في أفريقيا. وحضر المؤتمر، الذي اشتركت في تنظيمه اللجنة مع مفوضية الاتحاد الأفريقي ومصرف التنمية الأفريقي واستضافته حكومة إثيوبيا، ٢٩٤ مشاركاً من بينهم ٣٢ وزيراً و ١٠٧ مسؤولين كبار يمثلون بلدان أفريقية. وقدمت المدخلات الفنية شعبة الأمم المتحدة للإحصاءات في واليونيسيف وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين وشبكة القياسات الصحية التابعة لمنظمة الصحة العالمية. وفي نهاية المؤتمر، اعتمد الوزراء إعلاناً قرروا فيه اتخاذ تدابير سياسة مناسبة لتيسير تنفيذ الخطط والبرامج والمبادرات الكفيلة بإصلاح أنظمة التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية وتحسينها بهدف تحقيق التغطية والاكتمال الشاملين؛ وصياغة القوانين والسياسات التي تكفل التسجيل الإلزامي في الوقت المناسب للأحداث الحيوية التي تتم داخل بلدانهم، مع ضمانات بتحقيق المساواة في الوصول إلى الأنظمة لجميع الأشخاص؛ وتكثيف حملات التوعية بشأن الإجراءات وبأهمية نظم التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية لضمان الأداء الفعال لتلك الأنظمة. ودعا الوزراء أيضا اللجنة ومصرف التنمية الأفريقي ومفوضية الاتحاد الأفريقي والشركاء الآخرين في التنمية إلى مواصلة دعم أنشطة بناء القدرات، بما في ذلك تعبئة الموارد، وأن تنظر اللجنة في إمكانية إنشاء وظيفة فنية خاصة بالتسجيل المدني والإحصاءات الحيوية بالإضافة إلى موظفي الدعم المناسب في المركز الأفريقي للإحصاءات لضمان استدامة الجهود المبذولة حالياً لتحسين أنظمة التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية في أفريقيا.

١١٨- ويتمثل جزء هام من العمل في مجال الإحصاءات في مساعدة البلدان الأفريقية على بناء قدراتها الإحصائية وتحسينها عن طريق تنظيم الندوات وحلقات العمل، وتقديم الخدمات الاستشارية، وتعزيز تنفيذ المعايير والتوصيات الدولية، ونقل أفضل الممارسات. وفي عام ٢٠١٠، قُدمت المساعدة التقنية لعدة بلدان بناء على طلبها في شتى مجالات الإحصاءات، بما في ذلك إحصاءات الأسعار، وإحصاءات التجارة، والتعليم والصحة، والزراعة، والتجارة والشؤون الجنسانية، والتسجيل المدني، والإحصاءات الحيوية، وإدارة قواعد البيانات، وغيرها.

١١٩- وكجزء من مشروع تحسين توفير واستخدام المعلومات الإحصائية في عمليات اتخاذ القرارات، نُظمت حلقتا تدريب للمدربين بشأن الأدوات والتقنيات المبتكرة لإدارة البيانات ونشرها لصالح مجموعة مختارة من البلدان. وحضر حلقة العمل الأولى، التي استضافها المكتب الوطني للإحصاء في نيجيريا في أبوجا، نيجيريا في آذار/ مارس ٢٠١٠، مشاركون من المكاتب الإحصائية الوطنية في نيجيريا وأوغندا وليسوتو ومصر وسوازيلاند وكذلك ممثل عن مفوضية الاتحاد الأفريقي؛ وحضر الحلقة أيضاً ممثلون

عن مكتب المسؤول العام للمسح في نيجيريا، والوكالة الوطنية لبحوث الفضاء والتنمية، والرابطة الإحصائية النيجيرية، والمركز الإقليمي للتدريب على المسح الفضائي الجوي وقسم الجغرافيا في جامعة لاغوس. واستهدفت حلقة العمل الثانية بلداناً مختارة ناطقة بالفرنسية وجماعات اقتصادية إقليمية وعُقدت في الرباط، المغرب في حزيران/ يونيه ٢٠١٠. واختير المشاركون من المغرب والسنغال والكاميرون وبوروندي وجمهورية الكونغو الديمقراطية، فضلا عن مسؤولين من اتحاد المغرب العربي والمكتب دون الإقليمي للجنة في شمال أفريقيا. وقد ساعدت هاتان الحلقتان في تعزيز قدرات البلدان والمنظمات المستفيدة في مجال التقنيات والأدوات المبتكرة لإدارة البيانات الإحصائية، بما في ذلك استخدام تكنولوجيات ''غوغل'' لإدارة البيانات الإحصائية مثل ''غوغل ماب ميكر''(Google Map Maker)، و خرائط غوغل(Google Maps)؛ و''غوغل إيرث''(Google Earth)، وأداة توحيد جداول غوغل (Fusion Tables)؛ ومستكشف البيانات العامة التابع لغوغل (Public Data Explorer).

١٢٠- وعُقد اجتماع لاستعراض وتحسين مشروع دليل أعدته أمانة اللجنة بشأن كيفية اشتقاق مؤشرات الأهداف الإنمائية للألفية من التعدادات والمسوح والسجلات الإدارية بالتعاون مع مصرف التنمية الأفريقي في كيغالي، رواندا في تموز/ يوليه ٢٠١٠. كما تعاونت اللجنة مع مركز إنفنت (InWEnt) للإحصاءات الاقتصادية والبيئية والاجتماعية في ألمانيا لتنظيم اجتماع لقياس تغير المناخ كحدث جانبي يسبق منتدى التنمية الأفريقي السابع في تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١٠. وشدد الاجتماع على دور تبادل المعلومات والبيانات بين أصحاب المصلحة في التصدي لتغير المناخ في أفريقيا.

١٢١- وأنجز المركز الأفريقي للإحصاءات عدداً من الخدمات الاستشارية التقنية في مختلف مجالات التنمية الإحصائية تدعيماً للسياسات العامة التي تستند إلى الأدلة في مجالات اتخاذ القرارات، والمساءلة وبرامج المراقبة المتعددة الأطراف والتقارب، ولاسيما بهدف تحقيق التكامل على الصعيد دون الإقليمي ورصد التقدم المحرز نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وحدث ذلك في مجالات مثل إحصاءات الأسعار، وإحصاءات التجارة والتعليم والصحة والزراعة والتجارة والشؤون الجنسانية والتسجيل المدني والإحصاءات الحيوية، وإدارة قواعد البيانات.

١٢٢- وشملت الأنشطة الأخرى بناء القدرات المضطلع بها خلال الفترة عقد حلقة عمل بشأن تنظيم وإدارة الأنظمة الإحصائية الوطنية في تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١٠ في داكار، السنغال؛ وحلقة عمل بشأن القطاع غير الرسمي، والدراسات الاستقصائية للأسر المعيشية وإحصاءات العمل عقدت في باماكو، مالي في تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١٠ حيث عُقدت الحلقتان بالاشتراك مع منظمة العمل الدولية والبنك الدولي. وأوفدت بعثة تقييم مشتركة إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية في أيلول/ سبتمبر ٢٠١٠، بالتعاون مع مؤسسة بناء القدرات الأفريقية ومصرف التنمية الأفريقي، والشراكة في مجال الإحصاء من أجل التنمية في القرن الحادي والعشرين؛ والبنك الدولي وذلك استجابة لطلب من الحكومة الكونغولية، من أجل المساعدة في إنشاء مؤسسة للتدريب الإحصائي استنادا إلى معايير مؤسسات التدريب دون الإقليمية القائمة مثل المدرسة الوطنية العليا للإحصاء والاقتصاد التطبيقي في أبيدجان ، والمعهد الإقليمي الفرعي للإحصاء والاقتصاد التطبيقي، في ياوندي وداكار.

١٢٣- وستتمثل المساعدة التقنية في عام ٢٠١١ وما بعده في تنظيم حلقة عمل مشتركة بين برنامج الأمم المتحدة للبيئة واللجنة بشأن إحصاءات البيئة، والإحصاءات الزراعية وتغير المناخ ؛ وحلقة عمل بشأن الإحصاءات الاقتصادية الأساسية والتصنيفات الاقتصادية لدعم أنظمة الحسابات القومية لعام ١٩٩٣؛ وحلقتي عمل بشأن تخطيط العمليات والإبلاغ عنها؛ وحلقة عمل بشأن الإحصاءات الجنسانية؛ وحلقتي عمل دون إقليميتين بشأن الإطار الاستراتيجي المرجعي الإقليمي للتنمية الإحصائية في أفريقيا؛ وحلقة عمل بشأن كيفية اشتقاق الأهداف الإنمائية للألفية من التعدادات والمسوح السكانية.

١٢٤- وعلاوة على ذلك، سيتم إيفاد بعثات المساعدة التقنية للجماعات الاقتصادية الإقليمية والدول الأعضاء فيما يخص تنفيذ نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨؛ والإحصاءات البيئة، وتقييم الاحتياجات وإعداد خلاصة عن مراكز التدريب الإحصائي الأفريقية؛ وتنسيق طرائق إعداد مناهج مراكز التدريب الإحصائية وتوحيدها؛ وإعداد كتيب عن المنابر الرئيسية لإدارة البيانات؛ وبرنامج التدريب الإحصائي في أفريقيا؛ وإدارة البيانات الإحصائية؛ والمعلومات الجغرافية ورسم خرائط التعداد؛ ومعالجة بيانات التعداد؛ والإحصاءات الجنسانية. وهناك نشاط آخر ذو أولوية بالنسبة للتعاون التقني في عام ٢٠١١ وهو تنفيذ المشروع الأقاليمي بشأن قياس القطاع غير الرسمي في إطار الشريحة السابعة لحساب الأمم المتحدة للتنمية حيث ستشارك فيه اللجان الإقليمية الخمس التابعة للأمم المتحدة.

١٠ – التنمية الاجتماعية

١٢٥– في سنة ٢٠١٠، جرى تطوير العمل المنجز في إطار البرنامج الفرعي بشأن التنمية الاجتماعية، الذي أنشئ سنة ٢٠٠٦ نتيجة لتصحيح مسار اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، مع التركيز على تعزيز القدرات الوطنية والإقليمية لتصميم السياسات والبرامج الاجتماعية وتنفيذها ورصدها. واستهدفت الأنشطة المضطلع بها في إطار هذا البرنامج الفرعي أيضاً مساعدة الدول الأعضاء في رصد التقدم المحرز في تنفيذ الالتزامات الدولية والإقليمية المقدمة في مجال التنمية الاجتماعية وتتبعه، بما في ذلك نتائج الاستعراض الإقليمي عام ٢٠٠٩ للمؤتمر الدولي للسكان والتنمية وبرنامج عمل التنمية ونتائج منتدى التنمية الأفريقي الخامس بشأن الشباب.

١٢٦– وخلال السنة الماضية، تحققت نتائج في طائفة واسعة من قضايا التنمية الاجتماعية، بما في ذلك القضايا المتعلقة بتنمية الشباب، والشيخوخة، والإعاقة، وصحة الأم، والحماية الاجتماعية، والهجرة الدولية. وشملت الطرائق المستخدمة لتحقيق النتائج الدعوة وبحوث السياسات العامة، وتيسير إقامة برامج الربط الشبكي التدريب والزمالات.

١٢٧– وأُعدت وثيقة رئيسية في مجال دعوة تركز على السياسات وهي تقرير عن الشباب الأفريقي: معالجة مسألة العلاقة بين الشباب والتعليم والعمالة في الاقتصاد العالمي الجديد في عام ٢٠١٠ لدعم جهود الدول الأعضاء في مجال تطوير التعليم والشباب ولفت انتباه واضعي السياسات للتحديات العديدة التي لا يزال الشباب الأفريقي يواجهها. وقد أُعد هذا التقرير في إطار متابعة نتائج منتدى التنمية الأفريقي الخامس بشأن الشباب واستعرضه فريق من الخبراء عقد اجتماعه بشأن الموضوع نفسه في عام ٢٠١٠. وستتم مناقشة نتائج التقرير وآثاره على السياسات العامة في الاجتماع المقبل للجنة التنمية البشرية والاجتماعية في عام ٢٠١١. وسيوزع التقرير على نطاق واسع على واضعي السياسات، والمنظمات وشبكات الشباب، وذلك للمساهمة في إثراء قاعدة المعرفة بشأن قضايا الشباب وتوجيه صياغة سياسات الشباب وتنفيذها في القارة. وشملت الأنشطة الأخرى المضطلع بها دعم تنمية الشباب بما في ذلك المساهمة في صياغة ومراجعة خطة عمل الاتحاد الأفريقي لتنمية الشباب المقرر أن تنفذها الدول الأعضاء خلال العقد الأفريقي للشباب (٢٠٠٩–٢٠١٨) وبرنامج فيلق متطوعي أفريقيا؛ وإعداد و نشر مواد الدعوة للسنة الدولية للشباب / اليوم الأفريقي للشباب، التي تنظم بالتعاون مع مفوضية الاتحاد الأفريقي بشأن موضوع ''الحوار والتفاهم المتبادل''.

وبالإضافة إلى ذلك، عينت اللجنة موظفين من المهنيين الأفريقيين الشباب كزملاء بعقد قصير الأمد لإجراء البحوث واكتساب المهارات في مجالات الشباب والتنمية والحماية الاجتماعية، وصحة الأم والطفل والهجرة الدولية.

١٢٨– وفي مجال السكان والتنمية، أجريت دراسة رئيسية تركز على صحة الأم والطفل. وتهدف الدراسة في المقام الأول إلى تعزيز القدرات في مجال اقتصاديات الصحة والسياسة العامة للتصدي للتحديات المتعلقة بصحة الطفل والأم (الهدف ٥ من الأهداف الإنمائية للألفية). وقيّمت هذه الدراسة حجم استبعاد الفئات الضعيفة والمهمشة من خدمات صحة الأم والطفل والعقبات الرئيسية التي تعترض توفير خدمات الرعاية الصحية المنصفة في أفريقيا. ومن بين الاستنتاجات الرئيسية الحاجة إلى وضع برامج تدريب مبتكرة للعاملين في القطاع الصحي للتصدي لقلة الخدمات الصحية المنصفة وذات النوعية للأمهات بين النساء الفقيرات والمراهقات والشابات والنساء المقيمات في المناطق الريفية، والمعوقات، والنساء المتضررات من النزاعات والكوارث. واستفادت الدراسة بشكل حاسم بنتائج مؤتمر قمة رؤساء دول وحكومات الاتحاد الأفريقي التي عقدت في تموز/ يوليه ٢٠١٠ وكرست لقضية صحة الأمهات. وركز تقرير هام آخر أعدته أمانة اللجنة على الإجهاض غير المأمون بوصفه سبباً رئيسيا لوفيات الأمهات في أفريقيا. وتسجل أفريقيا أكثر من نصف وفيات النساء في العالم بسبب المضاعفات الناجمة عن الإجهاض غير المأمون سنوياً. ولمعالجة هذه المسألة، فإن التقرير المعنون "تعزيز وضع السياسات المتعلقة بالصحة الجنسية والإنجابية مع التركيز على حقوق المرأة: تحليل البحوث القائمة لمعالجة الإجهاض غير المأمون في أفريقيا" يركز على بعض أفضل الممارسات في مجال الحد من وقوع عمليات الإجهاض غير المأمون ولاسيما من خلال سن القوانين بشأن عمليات الإجهاض، وتوفير الفنيين الطبيين والممارسين وإنفاذ القانون مع توفير المبادئ التوجيهية الواضحة بشأن كيفية تنفيذ تلك القوانين.

١٢٩– ولتعزيز الوعي والفهم لدى واضعي السياسات بشأن المسائل المتصلة بأنظمة الحماية الاجتماعية، شرعت اللجنة في إعداد ٩ تقارير قطرية ودراسات عن حالات إفرادية لبحث مجموعة من أنظمة الحماية الاجتماعية الموجودة في أفريقيا، وتأثيرها على تقليص التفاوتات الجنسانية في مجموعة مختارة من المجالات. وسوف تتوج التقارير القطرية بتقرير إقليمي رئيسي تحت عنوان ''تعزيز القدرات من أجل تشجيع سياسات الحماية الاجتماعية المراعية للاعتبارات الجنسانية في البلدان الأفريقية''، يهدف إلى استكمال إطار السياسة الاجتماعية لمفوضية الاتحاد الأفريقي، الذي أقره الوزراء الأفريقيون المسؤولون

عن التنمية الاجتماعية في عام ٢٠٠٨. وسوف تقدم التقارير معلومات عن المدى الذي يمكن من خلاله استخدام سياسات الحماية الاجتماعية باعتبارها أدوات أساسية لتحقيق قدر أكبر من المساواة والحد من الفقر في أفريقيا. وركزت منشورات وأنشطة عديدة على القضايا المتصلة بالأبعاد الإنسانية والاجتماعية المترتبة على تغير المناخ — وهو اتجاه عمل يأتي في الوقت المناسب جدا من حيث ديناميات التنمية الاجتماعية وتغير المناخ في أفريقيا. وتجدر الإشارة أيضاً إلى أنشطة البرنامج الفرعي لدعم منتدى التنمية الأفريقية السابع بشأن تغير المناخ، بما في ذلك التنظيم الناجح للحدث السابق للمنتدى بشأن تغير المناخ والسكان والصحة والشؤون الجنسانية والشباب، حيث أدرجت توصيات ذلك البرنامج الفرعي في بيان التوافق الصادر عن المنتدى لتوجيه العمل المستقبلي للجنة والدول الأعضاء بشأن الأبعاد الجنسانية والاجتماعية المترتبة على تغير المناخ في أفريقيا.

١٣٠- وبالإضافة إلى ذلك، قدمت اللجنة المساعدة التقنية بشأن قضايا الهجرة الدولية إلى أمانة الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية؛ وقدمت الخدمات الاستشارية لبرنامج بحثي تموله مؤسسة ليونارد شيشاير الدولية ووزارة التنمية الدولية بالمملكة المتحدة لتحديد الثغرات القائمة في مجال تعميم مراعاة مسائل الإعاقة، وزيادة الوعي بها في مجال التنمية الدولية وبرنامج الحد من الفقر؛ وساعدت اللجنة مفوضية الاتحاد الأفريقي في صياغة طرائق واختصاصات إنشاء المجلس الاستشاري للشيخوخة في أفريقيا. كما تشارك اللجنة بنشاط في أعمال الفريق العالمي المعني بالهجرة، والفريق العامل المعني بالهجرة الدولية ومجموعات آلية التنسيق الإقليمي المعنية بالتنمية الاجتماعية والبشرية؛ والبيئة والسكان والتحضر. وقامت الأمانة أيضاً بتجميع ١٢ ورقة عن مختلف موضوعات التنمية الاجتماعية كمساهمات في نشرة التنمية الاجتماعية، التي تمثل أداة للدعوة يتم من خلالها نشر نتائج البحوث لإثراء عمليات اتخاذ القرارات وصياغة السياسات العامة في البلدان الأفريقية بشأن قضايا التنمية الاجتماعية.

باء - البرامج الأخرى

١- الدعم المقدم من الأمم المتحدة للاتحاد الأفريقي وبرنامج الشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا (نيباد) التابع له

١٣١- تشكل منظومة الأمم المتحدة إحدى الركائز الرئيسية للدعم الدولي المقدم للاتحاد الأفريقي وبرنامج نيباد التابع له. وقد تعمقت طبيعة الدعم ونطاقه خلال السنة الماضية بفضل قيام وكالات الأمم المتحدة بالعديد من الأنشطة المشتركة لدعم تنفيذ نيباد في سياق آلية التشاور الإقليمي. وشملت الأنشطة المساعدة التقنية وبناء القدرات من أجل تنمية المؤسسات، وتطوير المشروعات، وتعبئة الموارد والدعوة.

١٣٢- ولا يزال الاجتماع التشاوري الإقليمي لوكالات الأمم المتحدة العاملة في أفريقيا، الذي تنظمه اللجنة، الآلية الرئيسية لتقديم الدعم للاتحاد الأفريقي وبرنامج نيباد التابع له على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي. وقد أنشأت المشاورات الإقليمية تسع مجموعات مواضيعية ينتظم حولها الدعم الذي تقدمه الأمم المتحدة. وهذه المجموعات، التي تتوافق على نطاق واسع مع أولويات السياسة العامة لنيباد، هي مجموعات الدعوة والاتصالات؛ والزراعة والأمن الغذائي والتنمية الريفية؛ والبيئة والسكان والتحضر؛ والعلم والتكنولوجيا؛ والتنمية الاجتماعية والبشرية؛ والصناعة والتجارة والوصول إلى الأسواق؛ والهياكل الأساسية؛ والسلم والأمن؛ والحوكمة. وتسترشد أعمال اجتماعات التشاور الإقليمية، ومجموعاتها الرئيسية والفرعية إلى حد كبير بالبرنامج العشري لبناء قدرات الاتحاد الأفريقي الذي يمثل الإطار الشامل للتعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي استناداً إلى أولويات الاتحاد الأفريقي.

١٣٣- وعلى الصعيد العالمي، فإن مكتب المستشار الخاص لشؤون أفريقيا الموجود في مقر الأمم المتحدة في نيويورك هو المسؤول عن تنسيق الدعم الدولي وحشده لبرنامج نيباد. وعلى الصعيد الإقليمي، فإن اللجنة الاقتصادية لأفريقيا مسؤولة عن تنسيق أنشطة الأمم المتحدة والعمل المشترك من خلال آلية التنسيق الإقليمي لضمان التماسك والتعاون من أجل تحقيق أفضل النتائج . ووفقاً لولاية اللجنة في تنسيق أنشطة الأمم المتحدة على الصعيد الإقليمي في أفريقيا، فقد عقدت عشرة اجتماعات للآلية حتى الآن، وحققت تقدما كبيراً في تأمين اتفاق على برنامج عمل وترتيبات تعاونية من خلال المجموعات المواضيعية التسع التي أنشئت لهذا الغرض.

١٣٤- وقد تعززت الآلية ونظامها الخاص بالمجموعات على مر السنين وتحولت من آلية تنسيق تركز على العمليات إلى آلية تركز على الإجراءات الفنية والنتائج. وصارت الجهات المستفيدة الآن، وهي مفوضية الاتحاد الأفريقي ووكالة التخطيط والتنسيق التابعة لنيباد، والجماعات الاقتصادية الإقليمية في مركز الصدارة وجزءاً من آلية التنسيق الإقليمية. وحظي مفهوم *'توحيد الأداء'* بقبول متزايد حيث باتت الوكالات تعيد النظر في طريقة عملها وتنتقل إلى النهج الجماعي في تنفيذ البرامج لدعم التنمية في أفريقيا. ونسقت

مجموعات الآلية، بدرجات متفاوتة، أنشطتها مع أولويات الاتحاد الأفريقي وبرنامج نيباد التابع له. وعلى نفس المنوال، كثَّفت المجموعات جهودها للتفاعل بشكل أكثر انتظاماً ولإنشاء خطط العمل للشروع في البرمجة المشتركة بين الوكالات والتنفيذ المشترك لمشاريع محددة. وصارت أنشطة المجموعات تؤثِّر بشكل ملموس في تنفيذ العناصر الرئيسية لبرنامج التنمية الإقليمية وفي الهيكل المؤسسي المعني بدعم الاتحاد الأفريقي وبرنامج نيباد التابع له.

١٣٥- وتقوم اللجنة، من خلال أمانة آلية التنسيق الإقليمي التي أنشئت لتنسيق دعم الأمم المتحدة للاتحاد الأفريقي وبرنامج نيباد التابع له، بتوفير مزيد من التنسيق الاستراتيجي ودعم الآلية. وتعزَّز التنسيق بين المجموعات مع تزايد عدد البرامج التي تنفذ بشكل مشترك، مما أدى إلى تحقيق المزيد من النتائج الملموسة. وبالإضافة إلى ذلك، يجري اتخاذ خطوات لإقامة آليات تنسيق دون إقليمية من أجل تقديم المزيد من الدعم الأكثر تماسكاً للجماعات الاقتصادية الإقليمية واستكمال الحلقة المفقودة بين المستويين الإقليمي والقطري. وفي هذا الصدد، تم تأسيس آليات تنسيق دون إقليمية في وسط أفريقيا وشرقها وجنوبها خلال عام ٢٠١٠، وتبذل جهود مماثلة في شمال القارة وغربها.

١٣٦- ووفقاً لولاية اللجنة، تم عقد الدورة الحادية عشرة لاجتماع آلية التنسيق الإقليمي في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠ في أديس أبابا ، واشترك في رئاستها كل من نائبة الأمين العام للأمم المتحدة ورئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي. وضم الاجتماع نحو ٢٥٠ مشاركاً من الأمم المتحدة ومفوضية الاتحاد الأفريقي، ووكالة التخطيط والتنسيق التابعة لنيباد، والجماعات الاقتصادية الإقليمية، ومصرف التنمية الأفريقي، وصندوق النقد الدولي وغيرها من المنظمات الإقليمية والدولية. واستعرض الاجتماع التقدم والإنجازات التي تحققت والتحديات التي تواجه المجموعات التسع على مدار العام، وتقارير عن استعراض البرنامج العشري لبناء قدرات الاتحاد الأفريقي، فضلا عن الأنشطة المتصلة بتغير المناخ، ومكافحة التصحر، وحفظ التنوع البيولوجي. وقدمت عروض رئيسية بشأن التحضير على الصعيد الإقليمي لمؤتمر قمة ''ريو + ٢٠''، الذي سيعقد في البرازيل في عام ٢٠١١؛ والاقتصاد الأخضر في سياق التنمية المستدامة والقضاء على الفقر؛ وتقارير مرحلية لآلية التنسيق الإقليمي لأفريقيا، وآلية التنسيق دون الإقليمي. وركزت المداولات أيضاً على الدعوة، والاتصالات، والمسائل المتعلقة بتنفيذ البرامج وتعبئة الموارد، والحاجة إلى تنسيق أنشطة المجموعات وتفادي الازدواجية في الجهود. وناقش الاجتماع أيضاً الجوانب التنفيذية لبناء القدرات، مع التركيز على الموارد الإضافية اللازمة لتحقيق التكامل والتنمية في أفريقيا.

١٣٧- وبالإضافة إلى الأنشطة الجماعية التي تقوم بها كيانات الأمم المتحدة في دعم نيباد، قَدمت كيانات فردية مساعدات محددة للنهوض بالعمل في مختلف المجموعات المواضيعية. وتدعم اللجنة تنفيذ أولويات نيباد، حيث يقع معظم هذه الأوليات في صلب ولاية اللجنة، من خلال عملها التحليلي والمساعدة التقنية التي تقدمها في مختلف المجالات، مع التركيز بشكل خاص على التنمية الاجتماعية والاقتصادية وقضايا الحوكمة السياسية. وتتعدد إنجازات اللجنة في دعم الاتحاد الأفريقي وبرنامج نيباد التابع له، وهي موثقة توثيقاً جيداً في هذا التقرير.

١٣٨- وخلال العام المنصرم، شرعت اللجنة في بذل الجهود من أجل توسيع نطاق دعمها التقني لمفوضية الاتحاد الأفريقي دعماً لرؤية الاتحاد الأفريقي ورسالته. وتبين خطة أعمال اللجنة في الفترة ٢٠١٠-٢٠١٢ الأولويات الموضوعية الواجب مراعاتها على مدى السنوات الثلاث المقبلة لدعم الخطة الاستراتيجية لمفوضية الاتحاد الأفريقي. وقد تعزَّز التعاون المستمر بشكل أكبر خلال السنة الماضية، ولاسيما في مجالات التجارة، والشؤون الجنسانية، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والعلم والتكنولوجيا والحوكمة والإدارة العامة، وسياسة الأراضي، وتغير المناخ. واستمر العمل بمختلف المبادرات المشتركة لدعم توليد المعرفة ونشرها، مثل إعداد التقرير الاقتصادي المتعلق بأفريقيا، وتقرير تقييم التكامل الإقليمي في أفريقيا، وتقرير الأهداف الإنمائية للألفية، فضلا عن التنفيذ المشترك للأنشطة مثل مؤتمر وزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية في عام ٢٠١٠.

١٣٩- ودعماً لتنفيذ الآلية الأفريقية لاستعراض الأقران، قدمت اللجنة دعماً فنياً كبيراً لفريق الشخصيات البارزة التابع للآلية، ولأمانتها والبلدان المشاركة في كل مرحلة من المراحل الخمس لعملية الاستعراض، وذلك عن طريق إيفاد بعثات الدعم القطري، وصياغة الوثائق الأساسية، وزيارات الاستعراض القطرية، وصياغة التقارير القطرية، والتقرير القطري النهائي وبرنامج العمل الوطني، ونشر تقارير الاستعراض القطرية وبرنامج العمل الوطني. وساعدت اللجنة كذلك البلدان المشاركة في التعبئة لضمان مشاركة أصحاب المصلحة وتعزيز التعلم من الأقران بين بلدان الآلية من خلال تحديد أفضل الممارسات في عملية الآلية وتشجيع تكرارها. وبالإضافة إلى ذلك، قدمت المساعدة التقنية لإدماج الآلية في الاستراتيجيات الإنمائية الوطنية القائمة. وقد ساهم الدعم المستمر الذي تقدمه اللجنة في زيادة قدرة الدول الأعضاء على استخدام الآلية، وتعزيز قدرات مختلف أصحاب المصلحة على الانخراط في العملية. والتعبير العملي لهذه الجهود

المشتركة هو انضمام المزيد من الدول إلى عملية الآلية واستكمال البعض الآخر لتلك العملية.

٢ – البرنامج العادي للتعاون التقني

١٤٠– واصل البرنامج العادي للتعاون التقني، الممول من الميزانية العادية للأمم المتحدة، عمله باعتباره وسيلة دعم هامة لتنفيذ الأنشطة البرنامجية الأساسية للجنة الموضحة في الجزء السابق من هذا التقرير. ويهدف البرنامج العادي للتعاون التقني، الذي يعمل عن طريق تقديم خدمات استشارية إقليمية عند الطلب وتنظيم حلقات عمل تدريبية وحلقات دراسية وتوفير زمالات ومشاريع ميدانية، إلى بناء وتعزيز قدرات الدول الأعضاء في اللجنة ومؤسساتها في مجال معالجة السياسات العامة والتحديات التقنية المحددة بوضوح في مختلف القطاعات، مع التركيز بصفة خاصة على تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية والأولويات الإقليمية الأخرى.

١٤١– وتبلغ أموال البرنامج العادي للتعاون التقني المخصصة للجنة في فترة السنتين ٢٠١٠–٢٠١١ ما مجموعه حوالي ١١,٥ مليون من دولارات الولايات المتحدة، حيث وفرت التمويل لمجموعة من المستشارين الإقليميين والخبراء لفترة قصيرة،استقبلتهم مختلف الشُّعب والمكاتب دون الإقليمية الذين تتمثل مهمتهم الأساسية في تقديم المشورة المتخصصة والتدريب لتلبية الحاجات العاجلة للدول الأعضاء في المجالات التالية : ***تصميم استراتيجيات وبرامج الحد من الفقر القائمة على الأهداف الإنمائية للألفية وتنفيذها؛ وبناء القدرات في مجالي التجارة والمفاوضات التجارية؛ والإدارة المتكاملة لموارد المياه؛ والإحصاءات؛ وتعميم مراعاة المنظور الجنساني، بما في ذلك تعزيز حقوق المرأة القانونية والإنسانية؛ وتسخير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية؛ وتطوير الهياكل الأساسية؛ والحوكمة والإدارة العامة ؛ وتقديم الدعم لإعادة الإعمار في مرحلة ما بعد النزاع وتنفيذ الشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا (نيباد)***. وفي إطار الجهود الرامية إلى تشجيع تغيير السياسات وتعزيز القدرات المؤسسية في هذه المجالات، نظمت اللجنة ٢٥ حلقة عمل وحلقة دراسية شارك فيها حوالي ٨٠٠ مشارك، وقدمت خدمات استشارية لـ ٢٦ بلداً وثماني جماعات اقتصادية إقليمية. كما وفر تمويل البرنامج العادي للتعاون التقني للجنة الوسائل والمرونة التشغيلية للاستجابة للتحديات الإنمائية الجديدة والناشئة في مجالات مثل التخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معه[١].

١٤٢– وكانت معظم أنشطة اللجنة في إطار البرنامج إما ذات طابع إقليمي أو دون إقليمي، مما مكنها من الاستفادة على الوجه الأمثل من مواردها المحدودة وفي الوقت نفسه، تعزيز التعاون الإقليمي و/ أو دون الإقليمي في المسائل ذات الاهتمام المشترك أو التي تخدم مصالح مشتركة. ولا تزال برامج التعاون متعدد السنوات مع الجماعات الاقتصادية الإقليمية تشكل الإطار الكفيل بتقديم المساعدة التقنية للدول الأعضاء. بيد أنه على إثر إصلاح الأمم المتحدة لكفالة مزيد من الاتساق على نطاق المنظومة، فقد تم تنقيح التقييم القطري الموحد، وعززت المبادئ التوجيهية لإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية دور الوكالات غير المقيمة. وأسفرت عملية تصحيح مسار اللجنة الاقتصادية لأفريقيا عن توسيع نطاق أنشطة اللجنة في مجال التعاون التقني لتشمل المستوى القطري. ونتيجة لذلك، أصبحت اللجنة في عام ٢٠١٠ أحد الشركاء المنفذين للمبادئ التوجيهية لإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية في ١١ بلدا أفريقيا، بما في ذلك إثيوبيا والبلدان الخمسة التي تقع فيها مكاتبها دون الإقليمية، وهي رواندا، وزامبيا، والكاميرون، والمغرب، والنيجر.

٣– حساب الأمم المتحدة للتنمية

١٤٣– يشكّل حساب الأمم المتحدة للتنمية نافذة التمويل الثانية لأنشطة اللجنة في مجال التعاون التقني. وقد تزايد حجم التمويل من هذا الحساب في السنوات الأخيرة، وارتفعت حصة اللجنة منه باطراد لتصل إلى ما مجموعه ٣,٧ مليون من دولارات الولايات المتحدة في فترة السنتين ٢٠١٠–٢٠١١. وخلال الفترة قيد الاستعراض، تمت الموافقة على أربعة مشاريع تقودها اللجنة بميزانية إجمالية قدرها ٢,٦ مليون دولار لتموّل في إطار الشريحة الثامنة من حساب التنمية من أجل تنفيذها خلال دورة البرنامج ٢٠١٢–٢٠١٣ :

(أ) بناء القدرات في مجال نظم إدارة المخاطر والكوارث في أفريقيا؛

[١] يمكن الاطلاع على مزيد من التفاصيل بشأن الأنشطة المحددة للتعاون التقني، فضلا عن الإنجازات الرئيسية في هذا الصدد على الموقع الشبكي www.uneca.org.

(ب) تعزيز قدرة نُظم التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية في أفريقيا لتمكينها من وضع مؤشرات مستمرة وموثوق بها لقياس التقدم المحرز في البرنامج الإنمائي؛

(ج) تعزيز قدرات البلدان الأفريقية في مجال استخدام الطاقة المتجددة لتحقيق التنمية المستدامة؛

(د) تعزيز القدرات لتنمية سلاسل القيمة الزراعية الإقليمية في أفريقيا.

١٤٤- وبالإضافة إلى ذلك، تمت الموافقة على تمويل ستة مشاريع في إطار الشريحة السابعة لتُنفذ خلال دورة البرنامج ٢٠١٠-٢٠١١ :

(أ) تيسير الاندماج الفعال للبلدان النامية في الاقتصاد العالمي عن طريق خطط المعونة من أجل التجارة (بالاشتراك مع اللجان الإقليمية الأخرى)؛

(ب) دمج مسألة تغير المناخ في صلب السياسات الزراعية من أجل تحقيق الأمن الغذائي والحد من الفقر في غرب أفريقيا؛

(ج) بناء القدرات من أجل تحقيق إدارة مشتركة متكاملة للموارد المائية في الجنوب الأفريقي؛

(د) تعزيز القدرات الوطنية والإقليمية لتعميم مسألة الحد من خطر الكوارث الطبيعية في استراتيجيات الحد من الفقر في أفريقيا؛

(هـ) تعزيز القدرات من أجل تحقيق التنمية الاجتماعية المستدامة في شمال أفريقيا؛

(و) بناء قدرات المسؤولين الحكوميين في مجال إدارة الشراكات بين القطاعين العام والخاص من أجل تحسين تقديم الخدمات وتطوير الهياكل الأساسية في أفريقيا.

١٤٥- وستشارك اللجنة أيضاً في عدد من المشاريع الأقاليمية بقيادة اللجان الإقليمية الأخرى أو إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية التابعة للأمم المتحدة، وفي معالجة قضايا من قبيل تغير المناخ، والحماية الاجتماعية، و أمن الطاقة، والإحصاءات، والأهداف الإنمائية للألفية. وتهدف هذه المشاريع إلى توفير الدعم للدول الأعضاء لمواجهة التحديات الإنمائية العالمية الرئيسية بهدف مواصلة تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، من خلال التعاون على المستويات العالمية والإقليمية والوطنية.

١٤٦- وخلال الفترة قيد الاستعراض، شاركت اللجنة كذلك في أربعة مشاريع جارية من مشاريع حساب الأمم المتحدة للتنمية، تعالج احتياجات في مجالات رئيسية مثل بناء القدرات في مجال دعم إصلاحات سياسات الأراضي في أفريقيا ؛ وتعزيز القدرة على تصميم استراتيجيات للحد من الفقر منسجمة مع الأهداف الإنمائية للألفية؛ وبناء القدرات في مجال الإحصاءات الجنسانية بهدف تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة؛ والزراعة المستدامة والتحول الريفي. وتشارف هذه المشاريع على الانتهاء، ومن المتوقع أن تحقق أهدافها.

الفصل الثاني

القضايا الناشئة عن اجتماعات الهيئات الفرعية التابعة للجنة بما فيها لجان الخبراء الحكومية الدولية التابعة للمكاتب دون الإقليمية

١٤٧- يقدم هذا الفصل لمحة عامة عن النتائج الرئيسية لاجتماعات الهيئات الفرعية للجنة، بما فيها لجان الخبراء الحكومية الدولية التابعة للمكاتب دون الإقليمية، التي انعقدت منذ آذار/مارس ٢٠١٠. ويسلط الفصل الضوء بصفة خاصة على القضايا والتوصيات الرئيسية التي تمخضت عنها اجتماعات الأجهزة الفرعية والتي يتعين لفت انتباه اللجنة لها من أجل اتخاذ إجراء بشأنها و/ أو للعلم بها. ويتضمن الفصل أيضاً استعراضاً أولياً للاجتماعات التي كان مقرراً عقدها ولكنها لم تنعقد بعد حتى موعد إعداد هذا التقرير السنوي.

ألف- الاجتماعات المعقودة أثناء الفترة المشمولة بالاستعراض

١- الاجتماع السادس والعشرون للجنة الخبراء الحكومية الدولية لشمال أفريقيا

١٤٨- انعقد الاجتماع السادس والعشرون للجنة الخبراء الحكومية الدولية لشمال أفريقيا في الرباط، بالمغرب، في الفترة من ٢٢ إلى ٢٥ شباط/ فبراير ٢٠١١، بشأن موضوع "تسيير التنمية في شمال أفريقيا: دور الدولة في التحولات الاقتصادية وتمويل التنمية وتحقيق التنمية الاجتماعية". وأبرزت المناقشات الدور الاستراتيجي للدولة في تحقيق التحول الاقتصادي وتمويل التنمية الاقتصادية.

١٤٩- وتم اعتماد التوصيات الرئيسية التالية بشأن دور الدولة في تحقيق التحول الاقتصادي:

(أ) ضرورة إنشاء مؤسسات ديمقراطية وتعزيزها لتشجيع إمساك أصحاب المصلحة على نطاق واسع بزمام برامج التنمية وتعزيز المساءلة العامة. ويجب أن تكفل الدولة الإنمائية إدماج ومشاركة جميع شرائح المجتمع، بما في ذلك القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني والأوساط الأكاديمية؛

(ب) نظراً لعدم كفاية أو غياب الجهود الرامية إلى تعزيز التنسيق فيما بين مختلف الجهات الفاعلة في مجال التنمية في أغلب الأحيان، فمن الأهمية بمكان العمل على تعزيز هذا التنسيق فيما بين مختلف المؤسسات؛

(ج) إلى جانب تحقيق التنمية الصناعية، من المهم استهداف الخدمات الأساسية المرتبطة بالصناعة وتحديد سياسة صناعية نشطة تقوم على تقديم الخدمات. وتم تأكيد دور الدولة الاستراتيجي في رسم السياسات؛

(د) ضرورة استكشاف الفرص لتشجيع الاقتصاد الأخضر في المنطقة دون الإقليمية، وتم التأكيد على اعتماد تدابير السياسات الملائمة في هذا الصدد؛

(ه) دعوة المكتب دون الإقليمي إلى تقديم الدعم للمؤسسات المالية في مجال بناء القدرات لتيسير الحصول على التسهيلات المالية المتاحة لتنمية الطاقة المتجددة؛

(و) تم التأكيد أيضا على دور الدولة في تمويل التنمية الاقتصادية في بلدان شمال أفريقيا؛

(ز) تم إبراز أهمية كفاءة الهيئات التنظيمية وبناء القدرات لدى الجهات الفاعلة الرئيسية في نظامي التمويل العام والخاص. وتم إبراز أهمية دور الدولة في وضع أطر العمل المؤسسية والقانونية والتنظيمية وتعميق الأسواق المحلية وتشجيع أوجه التكامل بين الأسواق دون الإقليمية؛

(ح) وبشأن دور الدولة في تحقيق التنمية الاجتماعية، لوحظ أن الحالة الاقتصادية السائدة في المنطقة دون الإقليمية تتسم بارتفاع معدلات البطالة وتدنّي الإنتاجية، ولاسيما في صفوف الشباب. وطلبت اللجنة إلى المكتب دون الإقليمي تنظيم اجتماعات محددة

بشأن التنمية الاجتماعية، تشمل الحقوق الاقتصادية والاجتماعية للمرأة والفتاة في شمال أفريقيا؛ وتعزيز تعاونه مع وكالات الأمم المتحدة كمنظمة العمل الدولية في مجال عمل الشباب والمرأة.

٢- الاجتماع الخامس عشر للجنة الخبراء الحكومية الدولية لشرق أفريقيا

١٥٠- انعقد الاجتماع الخامس عشر للجنة الخبراء الحكومية الدولية لشرق أفريقيا في جيبوتي، في الفترة من ٢١ إلى ٢٤ آذار/ مارس ٢٠١١، بشأن موضوع ''نحو صناعة سياحية مستدامة في شرق أفريقيا''. ويعزى اختيار هذا الموضوع إلى طلب مقدم من الهيئة الحكومية الدولية للتنمية إلى المكتب دون الإقليمي للمساعدة في وضع سياسة دون إقليمية في مجال السياحة.

١٥١- وكان الهدف الرئيسي من الاجتماع هو دراسة القضايا التنظيمية المتعلقة بولاية المكتب دون الإقليمي وعمله، وتقييم الحالة الاقتصادية والاجتماعية في المنطقة دون الإقليمية، وتعزيز الشراكات لتطوير التعاون والتكامل الإقليميين، وتوفير الأساس لوضع سياسة دون إقليمية فعالة لتحقيق التنمية المستدامة لصناعة السياحة في شرق أفريقيا. واستعرضت اللجنة أيضا الأنشطة التي اضطلعت بها اللجنة الاقتصادية لأفريقيا في شرق أفريقيا، مركزةً على الإنجازات الرئيسية التي حققها المكتب دون الإقليمي في عام ٢٠١٠، والتي شملت إعداد تقرير مرحلي عن تنفيذ البرامج المتعددة السنوات بالاشتراك مع الجماعات الاقتصادية الإقليمية والمنظمات الحكومية الدولية. وبالإضافة إلى ذلك، استعرضت اللجنة تقريرا عن ''رصد التقدم المحرز في مجال تنمية الاقتصاد الكلي والتنمية الاجتماعية في شرق أفريقيا''. ونظر الاجتماع أيضا في تقرير مرحلي عن تنفيذ البرامج الإقليمية والدولية، ولاسيما برنامج نيباد، والعمل نحو بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية والمبادرات الأخرى المصممة للمنطقة دون الإقليمية تحديداً. ووفرت دراسة بعنوان ''نحو تنمية مستدامة لصناعة السياحة في شرق أفريقيا'' قام بإعدادها المكتب دون الإقليمي لشرق أفريقيا أساسا للمناقشات بشأن موضوع الاجتماع.

١٥٢- وقدمت اللجنة التوصيات الرئيسية التالية بشأن موضوع الاجتماع:

(أ) ضرورة وضع خطة رئيسية لتنمية السياحة البيئية المستدامة في شرق أفريقيا تشمل فترة تتراوح بين ٢٠ إلى ٣٠ سنة؛

(ب) إنشاء فرقة عمل لدعم صوغ الخطة الرئيسية؛

(ج) إقرار تصديق الخطة الرئيسية بإجراء مشاورات مع أصحاب المصلحة.

١٥٣- وعقدت ثلاثة اجتماعات متزامنة لأفرقة العمل الخاصة على هامش اجتماع لجنة الخبراء الحكومية الدولية لاستعراض المنشورات غير المتكررة التالية: مؤتمر القمة العالمي لمجتمع المعلومات (مؤتمر القمة + ٥): *النتائج والتوقعات المتعلقة بشرق أفريقيا؛ والسياحة البيئية في منطقة الهيئة الحكومية الدولية للتنمية؛ والاتجاهات الجديدة في مجال التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي: الأثر المترتب على المنطقة دون الإقليمية لشرق أفريقيا*.

١٥٤- ولاحظت اللجنة أن الأمن السيبري هو مثار قلق بالنسبة للمنطقة دون الإقليمية، وأكدت الحاجة إلى وضع نُهج واستراتيجيات مشتركة للمحافظة على بيئة سيبرية سالمة وآمنة ومرنة بوضع إطار عمل دون إقليمي للأمن السيبري. وطلبت اللجنة إلى المكتب دون الإقليمي أن يقوم بدور أكثر نشاطاً في تعزيز آليات التنسيق والترتيبات المؤسسية لإدارة شؤون الإنترنت على الصعيد دون الإقليمي.

١٥٥- وفيما يتعلق بالتعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، أوصت اللجنة بلدان شرق أفريقيا والجماعات الاقتصادية الإقليمية بوضع إطار للتعاون بين بلدان الجنوب وإدماجه في استراتيجياتها الإنمائية الوطنية والإقليمية. واقترحت اللجنة أيضاً بأن تنشئ الدول الأعضاء منتدى دون إقليمي لمعالجة احتياجاتها الخاصة، وتقييم المزايا النسبية، ومواءمة برامجها في مجال التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي. وطُلب إلى المكتب دون الإقليمي تقديم الدعم للجهود التي تبذلها الدول في هذا الصدد.

باء- استعراض أولي للاجتماعات المقررة

١- الاجتماع الثاني للجنة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والعلوم والتكنولوجيا

١٥٦- سيعقد الاجتماع الثاني للجنة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والعلوم والتكنولوجيا في الفترة من ٢ إلى ٥ أيار/ مايو ٢٠١١، في أديس أبابا، حول موضوع ''الابتكار من أجل التنمية الصناعية لأفريقيا''. ويهدف الاجتماع إلى استكشاف مدى تسخير البلدان الأفريقية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وسائر الابتكارات التكنولوجية من أجل تعزيز التنمية الصناعية في القارة، ومدى ارتباط التنمية الصناعية بنظم الابتكار في هذه البلدان.

١٥٧- وتتمثل الأهداف الرئيسية للاجتماع الثاني للجنة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والعلوم والتكنولوجيا فيما يلي:

(أ) تقديم توصيات موسعة تهدف إلى كفالة بيئة مواتية لتحقيق التنمية الصناعية عن طريق الابتكار؛

(ب) زيادة الوعي بأهمية الابتكار في التنمية الصناعية والحاجة إلى الاستثمار في المجالات الحيوية وهي التعليم واكتساب المهارات والتدريب؛

(ج) وضع مبادئ توجيهية جديدة لتشجيع تطوير ونظم الابتكار في البلدان الأفريقية وتعزيزها بغرض تحسين قدرتها التنافسية في الاقتصاد العالمي؛

(د) اقتراح نُهُج جديدة لزيادة الابتكارات والتعجيل بتطبيقها في القطاع الصناعي من خلال استخدام الموارد المعرفية، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والعلوم والتكنولوجيا، والمعلومات الجغرافية، وخدمات المكتبات لجعل منتجات القارة وخدماتها أكثر قدرة على التنافس عالمياً؛

(ه) توفير منتدى لاستعراض وتبادل المعرفة وأفضل الممارسات بشأن تطوير نُظم الابتكار وصلتها بالتنمية الصناعية.

١٥٨- وفي إطار الاجتماع الثاني للجنة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والعلوم والتكنولوجيا، ستنظم اللجنة الاقتصادية لأفريقيا أيضاً حفل منح جوائز استخدام التكنولوجيا من قبل الحكومات لعام ٢٠١١، بدعم من حكومة فنلندا. والجوائز بمثابة إقرار باستخدام الحكومات الأفريقية الفعال لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تقديم الخدمات العامة. وسوف تمنح الجوائز إلى الحكومات والمؤسسات الأفريقية التي تستخدم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في أداء الخدمات العامة، وتساهم بالتالي في تنمية مجتمع المعلومات في أفريقيا.

٢- الاجتماع الثاني للجنة الحوكمة والمشاركة الشعبية

١٥٩- سوف يُعقد الاجتماع الثاني للجنة الحوكمة والمشاركة الشعبية يومي ٩ و ١٠ آذار/ مارس ٢٠١١ لاستعراض عمل اللجنة الاقتصادية لأفريقيا في مجال الحوكمة والإدارة العامة والأولويات المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٢ – ٢٠١٣ . ومن المتوقع أن يشارك في الاجتماع نحو ٦٠ مندوباً يمثلون الحكومات والقطاع الخاص والمجتمع المدني على نطاق أفريقيا.

١٦٠- وسيجري الاجتماع تقييماً لأثر منظمات المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية وفعاليتها في تعزيز الحوكمة الرشيدة في أفريقيا. وسيناقش أيضاً التقدم المحرز في تنفيذ الآلية الأفريقية لاستعراض الأقران والتقدم المحرز بشأن الاستعراض المتبادل لفعالية التنمية في عام ٢٠١٠.

١٦١- وسيقدم الاجتماع توصياتٍ عن سبل تحسين اللجنة الاقتصادية لأفريقيا لعلاقات عملها مع المؤسسات الإقليمية ودون الإقليمية والوطنية، بما في ذلك الجهات من غير الدول والشركاء الإنمائيون، بغية تعزيز قدرة أفريقيا في مجالات الحوكمة والإدارة العامة، والمجتمع المدني، وتنمية القطاع الخاص، ودعم الآلية الأفريقية لاستعراض الأقران. وفي إطار متابعة نتائج اجتماع اللجنة الأول المعقود في أديس أبابا، في كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٩، ستعتمد اللجنة نظمها الأساسية في الاجتماع الثاني المقرر عقده في آذار/ مارس ٢٠١١.

٣- الاجتماع السابع للجنة المعنية بالمرأة والتنمية

١٦٢- سيعقد الاجتماع السابع للجنة المعنية بالمرأة والتنمية في أديس أبابا، في الفترة من ١٢ إلى ١٤ نيسان/ أبريل ٢٠١١. والهدف الرئيسي من الاجتماع هو استعراض التقدم المحرز في تنفيذ منهاج عمل بيجين والأطر الأخرى المتعلقة بالسياسات الرامية إلى تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في أفريقيا. وسيستعرض الاجتماع تقريراً عن الاتجاهات الأخيرة في مجال تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، استنادا إلى المجالات ذات الأولوية السبعة المحددة في إعلان بانجول بشأن استراتيجيات التعجيل بتنفيذ منهاجي عمل دكار وبيجين ومشروع الاستراتيجية وخطة العمل لتنفيذ الالتزامات الواردة في إعلان بانجول. وسينظر الاجتماع أيضا في برنامج العمل المقترح للجنة الاقتصادية لأفريقيا في مجال الشؤون الجنسانية ودور المرأة في التنمية لفترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣.

١٦٣- وستشمل النتائج الرئيسية للاجتماع ما يلي:

(أ) اعتماد التقرير عن الاتجاهات الأخيرة في مجال تحقيق المساواة بين الجنسين في أفريقيا؛

(ب) اعتماد الاستراتيجية وخطة العمل الواردتين في إعلان بانجول؛

(ج) اعتماد استراتيجية لمتابعة نتائج الاستعراض الذي أجري بمناسبة الذكرى الخامسة عشرة لاعتماد إعلان ومنهاج عمل بيجين؛

(د) زيادة الوعي في أفريقيا بأهداف حملة الأمين العام لمناهضة العنف ضد المرأة، والمشروع الإقليمي ''لتعزيز القدرات للقضاء على العنف ضد للمرأة''.

٤- الاجتماع الرابع عشر للجنة الخبراء الحكومية الدولية لوسط أفريقيا

١٦٤- سيعقد الاجتماع الرابع عشر للجنة الخبراء الحكومية الدولية لوسط أفريقيا في ياوندي، بالكاميرون، يومي ١١ و ١٢ آذار/ مارس ٢٠١١، حول موضوع ''التحديات والفرص المتاحة في مجالات السياسات الصناعية في وسط أفريقيا''. وستستعرض اللجنة التقدم المحرز في صوغ وتنفيذ السياسات الصناعية في المنطقة دون الإقليمية، وتحديد عوامل النجاح وتبادل الخبرات وأفضل الممارسات لوضع الاستراتيجيات الملائمة للتعجيل بعملية التصنيع في وسط أفريقيا.

١٦٥- وستستعرض اللجنة أيضاً تقارير عن المواضيع التالية:

(أ) رصد التقدم المحرز في مجال تنمية الاقتصاد الكلي والتنمية الاجتماعية في وسط أفريقيا؛

(ب) التحديات والفرص المتاحة في مجال السياسات الصناعية في وسط أفريقيا؛

(ج) حالة التكامل الإقليمي في وسط أفريقيا؛

(د) التقدم المحرز في تنفيذ برامج إقليمية ودولية، بما فيها نيباد والمبادرات الخاصة الأخرى في المنطقة دون الإقليمية؛

(هـ) عمل اللجنة الاقتصادية لأفريقيا في وسط أفريقيا، بما في ذلك حالة تنفيذ البرنامج المتعدد السنوات في وسط أفريقيا؛

(و) التقدم المحرز في تنفيذ توصيات اجتماع لجنة الخبراء الحكومية الدولية لوسط أفريقيا المعقودة لعام ٢٠١٠.

١٦٦- وستشمل النواتج الرئيسية لاجتماع لجنة الخبراء الحكومية الدولية لوسط أفريقيا لعام ٢٠١٠ إصدار عدد من التوصيات تتعلق بما يلي: التحديات الرئيسية التي يتعين التصدي لها في سياق الاتجاهات الاقتصادية والاجتماعية الأخيرة في المنطقة دون الإقليمية؛ والتعجيل بعملية التصنيع في وسط أفريقيا، وتشجيع السياسات والبرامج الرامية إلى توليد العمالة، وضرورة منح الأولوية لتنمية القطاع الزراعي؛ وبذل الجهود لتحسين الإدارة المالية العامة المدعومة بحوكمة سياسية واقتصادية رشيدة.

٥- الاجتماع الرابع عشر للجنة الخبراء الحكومية الدولية لغرب أفريقيا

١٦٧- سيعقد الاجتماع الرابع عشر للجنة الخبراء الحكومية الدولية لغرب أفريقيا يومي ١١ و ١٢ آذار/مارس ٢٠١١، في فريتاون، سيراليون، حول موضوع: ''عقد من تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية في غرب أفريقيا: الإنجازات والإخفاقات''. ويركز الموضوع الذي تم اختياره بالتشاور مع مفوضية الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، على ضرورة مضاعفة الجهود لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، نظراً لأن معظم بلدان المنطقة دون الإقليمية لم تحرز سوى تقدم محدود نحو بلوغ العديد من غايات الأهداف الإنمائية للألفية. ولذلك، سيتيح الاجتماع فرصة للدول الأعضاء في الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا لاستعراض التقدم المحرز نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، وتبادل الخبرات وأفضل الممارسات من أجل الاتفاق على استراتيجيات ومبادرات تساعد في التعجيل بإحراز التقدم نحو بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية.

١٦٨- وقُبيل الاجتماع الرابع عشر للجنة الخبراء الحكومية الدولية، سيُعقد اجتماع لفريق خبراء مخصص يركّز على ''الدول الهشة والتنمية في غرب أفريقيا'' يومي ٩ و ١٠ آذار/ مارس ٢٠١١ في المكان نفسه. وسيناقش فريق الخبراء التحديات الإنمائية التي تواجه الدول الهشة في المنطقة دون الإقليمية وسيقدم توصيات لاتخاذ الإجراءات الملائمة للتصدي لهذه التحديات.

١٦٩- ويتوقع أن يعتمد الاجتماع توصيات بشأن المسائل التالية:

(أ) تقديم التزامات قوية ومحددة بأطر زمنية من جانب الدول الأعضاء لزيادة تعزيز المبادرات الرامية إلى التعجيل بإحراز التقدم نحو بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام ٢٠١٥؛

(ب) زيادة الاهتمام لدى الدول الأعضاء بالتحديات الاقتصادية والاجتماعية التي تواجه المنطقة دون الإقليمية وضرورة وضع استراتيجيات للتغلب عليها؛

(ج) زيادة المشاركة النشطة من جانب الدول الأعضاء في أعمال المكتب دون الإقليمي لغرب أفريقيا والبرامج الموضوعة لمساعدة الدول الأعضاء.

الفصل الثالث
تحسين العمليات الإدارية وعمليات إدارة البرامج

١٧٠- أحرزت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا في عام ٢٠١٠ تقدماً مطرداً في جهودها الرامية إلى إيجاد ثقافة جديدة لأداء العمل وتحقيق نتائج لزيادة الفعالية التنظيمية والقابلية للمساءلة وفقاً لمبادئ الإدارة القائمة على النتائج. ويتضمن هذا الفرع من التقرير معلومات عن التدابير الذي تم اتخاذها لبناء منظمة تتسم بالمزيد من الشفافية والقابلية للمساءلة وقائمة على النتائج، مع تركيز خاص على تحسين التخطيط التشغيلي والاستراتيجي، بما يشمل ضمان الجودة وتنمية الموارد البشرية وتحسين معايير، الخدمة، بما في ذلك اجتذاب المواهب البشرية والاحتفاظ بها وتعبئة وإدارة الموارد الخارجة عن الميزانية لبرنامج عمل آخذ في التوسع.

ألف- التحسينات على صعيد تخطيط البرامج ورصدها وتقييمها

١٧١- وشهد عام ٢٠١٠ دفعة متجددة نحو تعزيز ثقافة الإدارة القائمة على النتائج في اللجنة الاقتصادية لأفريقيا. وكانت آليات الرصد المستمر وتحليل الأداء والقابلية للمساءلة عناصر أساسية في هذا النهج من الإدارة. وساهم عدد من المبادرات في تعزيز هذه العناصر على الصعيد الاستراتيجي وفي تعزيز التعاون فيما بين الشُعب والمكاتب دون الإقليمية، ولاسيما تحسين عمليات التخطيط الاستراتيجي وإدارة البرامج، وتنسيق المنشورات الرئيسية على نحو أفضل وتعزيز إدارة الموارد. وفي هذا الصدد، عقد الأمين التنفيذي اجتماعاً لاستعراض الأداء البرنامجي خلال السنة مع الشُعب والمكاتب دون الإقليمية لاستعراض الأداء والتقدم المحرز ومناقشة الأولويات الموضوعية لعام ٢٠١١ وما بعده، واستعراض استراتيجيات وطرائق العمل والشراكات الإستراتيجية، بما في ذلك تسليط الضوء على التحديات الرئيسية وعلى الدروس المستفادة لاستخدامها في تخطيط البرامج وتخصيص الموارد في المستقبل.

١٧٢- وبعد إجراء عدد من جولات التخطيط الاستراتيجي وعقد اجتماعات عمل ثنائية مع الشُعب والمكاتب دون الإقليمية أثناء السنة، أعد مكتب التخطيط الاستراتيجي وإدارة البرامج وثيقتين للتخطيط الاستراتيجي هما إطار العمل الاستراتيجي/ الخطة البرنامجية لفترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣، والميزانية البرنامجية والأولويات ذات الصلة لفترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣. وتم اعتماد إطار العمل الاستراتيجي في عام ٢٠١٠، وسوف تُعرض الميزانية البرنامجية المقترحة على الدورة السنوية للجنة المقرر انعقادها في آذار/مارس ٢٠١١ من أجل الموافقة عليها. وحددت الوثيقتان الأولويات الإستراتيجية الجديدة المقترحة للجنة الاقتصادية لأفريقيا والأنشطة التي سيتم تنفيذها في فترة السنتين القادمة. كما تم تحسين صياغة النتائج والأهداف والمؤشرات المتوقعة في سياق عدة اجتماعات لتصبح أكثر ارتباطا ببرامج عمل شتى الشُعب.

١٧٣- وسعت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا إلى صياغة أولوياتها الإستراتيجية للفترة ٢٠١٢-٢٠١٣، إلى تحديد واستكشاف أوجه التآزر المحتملة فيما بين الشعب والبرامج الفرعية لاستخدام الموارد النادرة، على النحو الأمثل. ونتيجة لذلك، تم وضع سياسة جديدة بشأن توحيد الأداء من أجل توجيه عمل اللجنة وتكريس القدر الضروري من الخبرات المتاحة في الشُعب البرنامجية والمكاتب دون الإقليمية لخدمة الدول الأعضاء. وبالفعل تُبذل الجهود حالياً لوضع لبنات أسس إطار توحيد الأداء.

١٧٤- وبالإضافة إلى مواصلة تحسين تخطيط البرامج أثناء السنة، بذلت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا جهوداً لتعزيز رصدها المستمر للتقدم المحرز بشأن تنفيذ البرامج. وتم استكمال هذه الجهود ببذل جهد قوي للنهوض بمهام التقييم. ويعكف مكتب التخطيط الاستراتيجي وإدارة البرامج على إنجاز خطة للتقييم تتسق مع معايير الأمم المتحدة وتستخدم بصفتها آلية لتحسين الفعالية والمساءلة. وتحقيقاً لهذه الغاية، سيتم تنفيذ عمليات التقييم الإستراتيجية للبرامج الفرعية والمشاريع دون الإقليمية، والإقليمية، والأقاليمية في فترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣. وعلاوة على ذلك، تم تحسين قدرات التقييم الداخلي من خلال الدعم المقدم إلى مراكز التنسيق بالشُعب لتعزيز قدرتها على إجراء الاستعراضات الداخلية لنواتج محددة.

باء- ضمان الجودة لتحقيق نتائج وآثار إنمائية أفضل

١٧٥- وأبلغت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا في عام ٢٠٠٩ عن جهودها التجريبية لإيجاد ثقافة الجودة في اللجنة ليصبح ضمان الجودة [٢] عنصراً رئيسياً ومستداماً من عناصر طريقة أداء عملها. ولقد تضاعفت هذه الجهود أثناء الفترة قيد الاستعراض. وما برح قسم ضمان الجودة التابع لمكتب التخطيط الاستراتيجي وإدارة البرامج يعمل على النحو الأوفى، بصورة تدريجية. وتوفرت موارد إضافية لهذا القسم ومن المزمع توفير المزيد من الموارد له في فترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣.

١٧٦- وما فتئت الجودة تمثل على الدوام بعداً هاماً في عمل اللجنة الاقتصادية لأفريقيا. والقوة الدافعة لتركيز اللجنة على ضمان الجودة تتمثل في احتياجات الدول الأعضاء وإلى جهود منظومة الأمم المتحدة الرامية إلى تحسين جودة الدعم الذي تقدمه إلى البلدان. وبما أن الاقتصادات الأفريقية أصبحت أكثر تنوعاً وتعقيداً وأكثر تكاملاً مع الاقتصاد العالمي، أضحى تحسين جودة السياسة والمساعدة التقنية المقدمة إلى البلدان موضوعاً مُوحّداً عبر منظومة الأمم المتحدة بأسرها. وبرز زخم مفهوم ''أمم متحدة واحدة'' نتيجة الاهتمام بنوعية الدعم الإنمائي الذي تقدمه الأمم المتحدة إلى الدول الأعضاء. والهدف من ضمان الجودة هو الحد من الموارد وعدم الكفاءة وضمان استخدام الموارد النادرة المخصصة للمساعدة الإنمائية بطريقة يكون من شأنها أن تحقق أكبر قدر من الأثر في البلدان.

١٧٧- وأحد العناصر الهامة من الجهود المستمرة التي تبذلها اللجنة الاقتصادية لأفريقيا لإدماج الجودة في جميع جوانب عملها يتمثل في السياسة التي اعتمدت مؤخراً ''لتوحيد أداء اللجنة الاقتصادية لأفريقيا'' وفكرة توحيد أداء اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ليست جديدة. بيد أن إعادة ترتيب أوضاع اللجنة في عام ٢٠٠٦، وتنوع الطلبات المقدمة لها من الدول الأعضاء والشركاء وكذلك الإصلاحات التي أجرتها الأمم المتحدة مؤخراً كانت بمثابة القوة الدافعة الرامية إلى بلورة هذه الفكرة لتصبح سياسة اللجنة.

١٧٨- ووفقاً لذلك، وبعد إعادة ترتيب أوضاع اللجنة في عام ٢٠٠٦ واتخاذ مجموعة من التدابير لتحسين التنسيق بصورة عامة والحد من تكاليف المعاملات الداخلية، تم تنظيم ممارسات للبرمجية المشتركة لتقديم إطار لإجراء مشاورات فيما بين الشُعب والمكاتب دون الإقليمية في سياق عملية اختيار أنشطة لبرامج عمل كل منهما وخطط تنفيذ البرنامج السنوي.

١٧٩- وأعدت أثناء الفترة قيد الاستعراض اللجنة الاقتصادية لأفريقيا استعراضاً متعمقاً لترتيباتها الحالية المتعلقة بضمان الجودة للمساعدة في تحديد أوجه القوة لديها والمجالات التي ينبغي تحسينها. وتم إعداد مشروع لمبادئ توجيهية لضمان الجودة وجرى اختباره مسبقاً في الاجتماعات المشتركة عام ٢٠٠٩. وسوف تقوم اللجنة الاقتصادية لأفريقيا في عام ٢٠١١ بإجراء اختبار تجريبي لنهج ضمان الجودة فيما يتعلق بعدد من النواتج الرئيسية، بما في ذلك نواتج أعمالها في مجالات البحث والتحليل، والخدمات الاستشارية ونواتج الشُعب.

١٨٠- وسوف يشمل نطاق أنشطة اللجنة الاقتصادية لأفريقيا في مجال ضمان الجودة، المجالات الرئيسية التالية لعمل اللجنة الاقتصادية لأفريقيا: الأنشطة التحليلية والاستشارية، والمساعدة التقنية أو الأنشطة التشغيلية، وأنشطة الدعوة. واستناداً إلى الخبرة المكتسبة من الاختبار التجريبي سوف تستكمل المبادئ التوجيهية والإجراءات المتعلقة بضمان الجودة من أجل تعميمها لاحقاً على نطاق اللجنة (بما في ذلك المكاتب دون الإقليمية والمعهد الأفريقي للتخطيط والتنمية الاقتصادية). ستقوم اللجنة الاقتصادية لأفريقيا قبل ذلك، وأثناء هذه الفترة أيضاً بإجراء تقييم لقدرات المكاتب دون الإقليمية والمعهد الأفريقي للتخطيط والتنمية الاقتصادية على تنفيذ نظام ضمان الجودة في مجالات كل منها وتحديد أية مساعدة تقنية يمكن أن يقدمها قسم ضمان الجودة أو من خلال توفير موارد خارجية للنهوض بقدراتها من أجل مواصلة هذا العمل في المستقبل.

١٨١- ومن المتوخى إجراء عدة تقييمات للجودة بصورة دورية بشأن مهام مختارة مكتملة أو مجموعات من المهام لتحديد الاتجاهات. وسوف يساعد ذلك في تحديد مجالات القوة والمجالات التي ينبغي تحسينها فضلا عن الدروس المنتظمة المستفادة. وبتنامي قدرة ومقدرة اللجنة الاقتصادية لأفريقيا على القيام بمهمة ضمان الجودة واكتسابها لخبرات متراكمة ذات قيمة في هذا الصدد، تتمثل وسيلة الخطط الطويلة الأجل في تقاسم هذه القدرة والموارد مع الدول الأعضاء، والجماعات الاقتصادية الإقليمية وفي نهاية المطاف مع الاتحاد الأفريقي ووكالاته.

جيم- تحسين إدارة وخدمات الموارد البشرية

١٨٢- أجرت الأمم المتحدة إصلاحات هامة في عام ٢٠١٠ في مجال إدارة الموارد البشرية، شملت نظاماً جديداً لاختيار الموظفين وإدارة الأداء. وتم تطبيق أداة جديدة أثناء السنة

[٢] يمكن الإطلاع على المزيد من المعلومات بشأن الأنشطة المتعلقة بالتعاون التقني وكذلك الإنجازات الرئيسية على الموقع: www.uneca.org.

لإدارة المواهب تعرف بأداة إنسبيرا. واقتضت الإصلاحات أن تنفذ اللجنة الاقتصادية لأفريقيا عدة برامج لتدريب موظفي قسم خدمات الموارد البشرية، ومديري البرامج لتوعيتهم بالإجراءات والسياسات الجديدة، ولاسيما فيما يتعلق بالانتقال من نظام غالاكسي (Galaxy)إلى نظام إنسبيرا (Inspira) الجديد.

١٨٣- وفي عام ٢٠١٠ كان هناك ٢٠٩ من الموظفين الدوليين (من بينهم ١٧٢ من الموظفين المعنيين في وظائف ممولة من الميزانية العادية للجنة) و٤٤٩ من الموظفين الوطنيين المعينين في ملاك اللجنة، مما يمثل نسبة ٨٠ في المائة من القوام المعتمد للجنة بموجب شتى موارد التمويل. وكان الموظفون الممولة وظائفهم من الميزانية العادية شاغلي وظائف خاضعة للتمثيل الجغرافي وينتمون إلى ٦١ جنسية. وتم أثناء الفترة أيضاً إنجاز ١٤٨ حالة اختيار واستيعاب، كان من بينها ٥٩ موظفاً من الفئة الفنية و٧٢ موظفاً من فئة الخدمات العامة معينين لفترات محددة فضلا عن ١٧ من الموظفين المعينين في وظائف مؤقتة. وفي ٣١ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٠ بلغ معدل الشغور في وظائف اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ٢٦ في المائة في فئة الموظفين المعينين دولياً و١٠ في المائة في فئة الوظائف الوطنية.

١٨٤- وفي مجال تدريب وتطوير الموظفين نفذت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا بنجاح نسبة ٨٧ في المائة من برامجها المخططة للتدريب خلال السنة. واستخدمت نسبة ٩٨ في المائة من الميزانية العامة المخصصة للتدريب من البرامج المنسقة مركزياً وبرامج رفع مستوى المهارات. وزادت نسبة مشاركة الموظفين في برامج التدريب بمعدل ١٢,٣ في المائة وانخفضت نسبة الموظفين المتسربين من التدريب بمعدل ٩ في المائة بالمقارنة مع معدلات السنة السابقة. وتم بنجاح اكتمال جميع برامج التدريب الإلزامية بما في ذلك برنامج الأخلاقيات وبرنامج تطوير الإدارة وبرنامج تنمية القيادات الإدارية.

١٨٥- وحققت اللجنة نجاحاً في الانتقال التدريجي من خيار التدريب التقليدي إلى خيار التعلم الالكتروني. وهيأت اللجنة نفسها بشكل أفضل فيما يتعلق باستخدام الموارد والدورات الالكترونية المتوفرة باستخدام أداة UN SkillPort (وهي أداة تدريبية تستخدم في مجال التعلم الإلكتروني) وقامت اللجنة بدور أساسي في وضع إستراتيجية لإدارة المعرفة بقسم خدمات الموارد البشرية وتنفيذ واستخدام منهاج إدارة المعرفة على نطاق المنظومة. وفقا لنظام (Team works) وهو منهاج عمل الكتروني متكامل يصل بين الأشخاص ومعارفهم. واعتمدت اللجنة أيضاً خيارات تعلم بديلة وخيارات مُعدة لتلائم احتياجات الموظفين والمتاحة بما في ذلك عقد دورات التدريب التفاعلي وبرامج المنح التي غطت نسبة ٢٣ في المائة من احتياجات تدريب الموظفين. وتحسنت مشاركة المكاتب دون الإقليمية في برامج التدريب وزادت نسبة المشاركة عن ٣٠ في المائة في مختلف برامج التدريب التي تم تنظيمها في الموقع وفي المقر الرئيسي للجنة الاقتصادية لأفريقيا في أديس أبابا. وتم استخدام مكثف لموارد الأمم المتحدة والموارد الداخلية لتنفيذ بعض برامج التعلم التي أدت إلى تحقيق وفورات كبيرة في التكلفة. وعلى نحو مماثل، تم إحراز تقدم كبير في تنفيذ نظام تقييم الأداء الالكتروني في المنظمة نظام (ePAS) ، بما في ذلك استهلال عمليات إلكترونية في عدة مجالات وفقاً لمبادرة تخضير المنظمة: الإجازات الالكترونية، وصحيفة المرافقة الالكترونية، وصحيفة إثبات التواجد الالكترونية ومنحة الانتداب الالكترونية وسلفة المرتب الإلكترونية.

١٨٦- مع الاستمرار في تقديم خدمات فعالة في الوقت المناسب في مجال إدارة الاستحقاقات وإدارة الأداء وتقديم الدعم للتطوير الوظيفي للموظفين والمدراء، كان العدد الإجمالي لموظفي اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ٣٠١ موظفاً (من بينهم ٢٣٣ من الموظفين المعينين في وظائف ممولة من الميزانية العادية) و٦٨ من الموظفين المعينين في وظائف ممولة من خارج الميزانية. قد تمت التوصية بالنظر في منحهم وظائف دائمة. وبنهاية عام ٢١٠ تمت موافقة المقر الرئيسي للأمم المتحدة على ٢٩٦ من هذه الحالات. وعلى نحو مماثل، تم اتخاذ عدة خطوات لتوفير الأمن الوظيفي للموظفين المعينين في وظائف ممولة من الصندوق العام للمساعدة المؤقتة، بما في ذلك توفير برامج تدريب متخصص لهم. وانخفض عدد الموظفين المعينين في وظائف ممولة من الصندوق العام للمساعدة المؤقتة في عام ٢٠١٠ من ٥١ موظفاً إلى ٣٩ موظفاً نتيجة لهذه الجهود. وبالإضافة إلى ذلك، يجرى استكمال مشروع السياسة المتعلقة بتنقل الموظفين ومشروع سياسة آخر بشأن توظيف الأشخاص ذوي الإعاقة وسيتم استكمالها وإصدارهما في غضون وقت قريب.

١٨٧- وكان عام ٢٠١٠ زاخراً جداً فيما يتعلق بالعلاقات بين الموظفين والإدارة، والتي ظلت علاقات ودية طوال العام. وأعتمد نهج جديد لفض المنازعات وحسم مظالم الموظفين عن طريق الحوار. وتم إنشاء لجنة تفاوض مشتركة تتألف من ممثلين عن الموظفين والإدارة ويعملون معاً بشأن السياسات التي تؤثر في الحياة المهنية والشخصية للموظفين.

دال- أخر المعلومات عن مشروع مرافق المكاتب الجديدة

١٨٨- شهد عدد من مكاتب الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها ووكالاتها الموجودة في أديس أبابا توسعاً كبيراً في السنوات الأخيرة استجابة لبرنامج أفريقيا الإنمائي والحاجة لوجودها في موقع مشترك مع مفوضية الاتحاد الأفريقي. وبالإضافة إلى ذلك، فإن التوسع في عدد برامج اللجنة

الاقتصادية لأفريقيا وموظفيها اقتضى توفير حيز إضافي للمكاتب نظراً لعدم قدرة الهياكل الحالية في مجمع الأمم المتحدة على توفير أماكن لاحتياجات منظومة الأمم المتحدة في أديس أبابا. وازداد نقص الحيز المكاني في عام ١٩٩٨ عندما اضطرت بعض وكالات الأمم المتحدة إلى الانتقال بصورة طارئة إلى مباني الأمم المتحدة بسبب شواغل الأمن التي أشعلتها الأعمال العدائية بين إثيوبيا وإريتريا. وتعتبر مرافق المكاتب الجديدة آخر المبادرات المتخذة للتخفيف من حدة مشكلة عدم كفاية حيز المكاتب لوكالات الأمم المتحدة الموجودة في أماكن خارج مباني الأمم المتحدة. ومن أجل هذه الأسباب ونظراً للزيادة المتوقعة في عدد موظفي الأمم المتحدة على مدى العشر إلى الخمس عشرة سنة القادمة، منحت حكومة إثيوبيا اللجنة الاقتصادية لأفريقيا حق الاستخدام ألحصري لمساحة قدرها ٩٥٥٠ متراً مربعاً من الأرض المجاورة لمجمع اللجنة الحالي على أساس الاستئجار المطلق.

١٨٩- وعقب تنظيم عطاءات صارمة وتنافسية مُنح العقد لإحدى شركات التشييد الإثيوبية في نيسان/ أبريل ٢٠١٠ ووقع الاختيار على شركة أخرى محلية كمستشارة للمشروع. ومن المقرر إنجاز المشروع في شباط/ فبراير ٢٠١٢. سوف توفر المرافق بعد اكتمالها حيزاً للمكاتب يسع لتوفير أماكن لزهاء ٦٠٠ موظفاً من شتى وكالات الأمم المتحدة. ومن بين الفوائد الأخرى للمشروع توفير العمل لنحو ٢٣٠ عاملاً من العمال المهرة وغير المهرة فضلا عن المهنيين في أثناء فترة التشييد. وبالإضافة إلى ذلك، سوف يستخدم المشروع معظم المواد واللوازم المنتجة محلياً لضمان تكبد الحد الأدنى من التكلفة. وانسجاماً مع التزام الأمم المتحدة المتعلق بتخفيف آثار تغير المناخ، صُمِّم البناء ليكون ملائماً للبيئة نظراً لأن أنظمة التدفئة والتهوية والتبريد سوف تعمل باستخدام الطاقة الشمسية في أغلب الأحيان.

هاء- تعبئة وإدارة الموارد الخارجة عن الميزانية

١٩٠- شرعت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا أثناء الفترة المشمولة بالاستعراض في تنفيذ خطة عملها للفترة ٢٠١٠-٢٠١٢ الرامية إلى توطيد واستمرار المكاسب التي حققتها خطة العمل لفترة ٢٠٠٧-٢٠٠٩. وتتوخى الخطة تحقيق النتائج المتوقعة وتحقيق الأثر المترتب على أنشطة اللجنة الاقتصادية لأفريقيا لدعم تنمية أفريقيا على مدى السنوات الثلاث القادمة في سياق برنامج العمل المعتمد. وبغية دعم تنفيذ برنامج عمل اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، حصلت اللجنة على مبلغ ١٩٣,٢ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة من الميزانية العادية من الأنصبة الإلزامية المقررة على الدول الأعضاء في الأمم المتحدة ووافقت عليها الجمعية العامة لفترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١ فضلاً عن موارد معتمدة تربو قليلا على ١٠٠ مليون دولار من الموارد الخارجة عن الميزانية، حشدت من مصادر شتى، بما في ذلك شركاء التنمية الجدد التقليديين فضلاً عن مساهمات مخصصة ومساهمات عينية قُدمّت لصناديق استئمانية.

١٩١- وما برحت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا في عام ٢٠١٠ تتمتع بثقة المانحين المتزايدة حيث زاد شركاء صندوق الأموال المجمعة تمويلهم وقدمت بلدان أخرى مساهمات لدعم عمل اللجنة في سياق خطة العمل للفترة ٢٠١٠-٢٠١٢. وبالرغم من الأزمة المالية العالمية زاد بدرجة كبيرة حجم تمويل اللجنة بموارد من خارج الميزانية في عام ٢٠١٠ وبلغت الأموال المتاحة لها ٢٢,٠٤ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة لدعم برنامج العمل أي بزيادة قدرها ٧,٩٨ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة (أو نسبة ٥٧ في المائة) عما كانت عليه في عام ٢٠٠٩. مما يدل ليس فقط على زيادة الثقة في اللجنة الاقتصادية لأفريقيا وإنما أيضاً على التحسن الذي حدث في استراتيجية تعبئة الموارد التي اتبعتها إدارة اللجنة الاقتصادية لأفريقيا. ولا يزال تمويل الشركاء ضرورياً لتنفيذ الأنشطة ذات الصلة بالتنمية الاقتصادية والسياسات الاقتصادية والتكامل الإقليمي والحوكمة وتعميم المنظور الجنساني وتغير المناخ والقطاعات الأخرى ذات الأولوية. وقدم الشركاء الأطراف في ترتيب التمويل المشترك الذين تمثلهم الدانمارك والسويد والنرويج والمملكة المتحدة ١١,٨ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة كما أتت مساهمات إضافية في عام ٢٠١٠ من كندا (٣,٣ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة) لدعم العمل المستمر في سياق المركز الأفريقي للسياسات التجارية، والاتحاد الأوروبي (٢,٨ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة) لدعم وضع وتنفيذ سياسة الأراضي في أفريقيا، وفنلندا (١,٣ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة) لدعم عمل اللجنة في مجال تسخير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية، والسويد (١و١ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة) للمركز الأفريقي للبحوث السياسية. (نيكساس) (NEXUS)، وكوريا (١ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة) من أجل التطبيق الفعال للشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص في أفريقيا، وتركيا (١ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة) لتنظيم أحداث خاصة.

١٩٢- وما فتئت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا تتلقى دعماً أيضاً من مانحين آخرين كشركة غوغل ووكالات الأمم المتحدة من قبيل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومنظمة التجارة العالمية، ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، ومنظمة الصحة العالمية، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، والمركز الدولي لبحوث التنمية. وتجري المفاوضات حالياً مع وكالة التنمية الدولية التابعة للولايات المتحدة الأمريكية، والهند، والاتحاد

الأوروبي، لدعم المركز الأفريقي لسياسات المناخ. وشاركت اللجنة الاقتصادية لأفريقية أيضاً في مؤتمر الأمم المتحدة لإعلان التبرعات الذي انعقد في نيويورك من أجل توسيع قاعدة مواردها والتماس مشاركة البلدان الأفريقية والبلدان النامية الأخرى.

الجدول ٢: المساهمات الخارجة عن الميزانية الواردة من الشركاء، ٢٠٠٨-٢٠١٠ (بملايين دولارات الولايات المتحدة)

المانحون / الشركاء	٢٠٠٨ بملايين دولارات الولايات المتحدة	٢٠٠٩ بملايين دولارات الولايات المتحدة	٢٠١٠ بملايين دولارات الولايات المتحدة
مصرف التنمية الأفريقي	٠,٠٩	٠,٥٣	
كندا	٣,٥٤	١,٦٢	٣,٢٧
الدانمارك	٠,٨٥	٠,٧٤	٠,٧٧
وزارة التنمية الدولية	١,٥٠	٧,٢٢	٠,١٥
الاتحاد الأوروبي			٢,٨٤
منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة			٠,٠٩
فنلندا	١,٥٩		١,٣٣
فرنسا	٠,٠٢	٠,٠٣	
حكومة كوريا الجنوبية	٠,١٠		٠,١٠
المركز الدولي لبحوث التنمية			٠,١١
الصندوق الدولي للتنمية الزراعية		٠,٦٣	
الاتحاد الدولي لرابطات ومؤسسات المكتبات		٠,٠٩	
منظمة العمل الدولية	٠,٠٥		
إيطاليا	٠,٢٧	٠,١٠	
هولندا		٠,٨٠	
النرويج	٠,٣٠	١,٥٠	١,٧٣
منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي	٠,١٧		
الوكالة السويسرية للتنمية والتعاون	٠,٠٩		
الوكالة السويدية للتنمية الدولية	٤,٤٧		١٠,٢٤
أسبانيا		٠,١٣	
تركيا	٠,١٠		٠,١٠
برنامج الأمم المتحدة الإنمائي/ مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع	٠,٢٥	٠,٠٣	٠,٦٨
برنامج الأمم المتحدة للبيئة	٠,٠٣		
صندوق الأمم المتحدة للسكان		٠,٤٨	
منظمة الأمم المتحدة للطفولة	٠,٠٥	٠,٠٨	٠,١٨
صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة	٠,١٠		
برنامج الأغذية العالمي			٠,٣٠
منظمة الصحة العالمية			
منظمة التجارة العالمية			
مانحون آخرون	٠,١١	٠,٠٨	٠,١٥
المجموع	**١٣,٦٨**	**١٤,٠٦**	**٢٢,٠٤**

المصدر: اللجنة الاقتصادية لأفريقيا

١٩٣- يبين الجدول ٢ التوزيع القطاعي للموارد الخارجة عن الميزانية أثناء الفترة المشمولة بالاستعراض ومن المبلغ الإجمالي ٢٢,٤ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة التي تمت تعبئتها في عام ٢٠١٠ كان مبلغ ١٣,٣ مليون دولارٍ من دولارات الولايات المتحدة أو نسبة ٦٠ في المائة متاحاً للتنمية المستدامة والأمن الغذائي، وخصّص مبلغ ٩,٧٩ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة أو نسبة ٧٦ في المائة لمركز سياسات المناخ كما خصص مبلغ ٢,٨٤ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة أو نسبة ٢٢ في المائة لبناء القدرات في مجال دعم وضع وتنفيذ سياسة الأراضي في أفريقيا. واُعتمد المبلغ المتبقي وقدره ٠,٤ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة أو نسبة ٠,٣ في المائة للتنمية المستدامة والأمن الغذائي . ويرد فيما يلي توزيع مفصل حسب القطاع:

الجدول ٣: التوزيع المواضيعي للموارد الخارجة عن الميزانية، ٢٠٠٨-٢٠١٠

المجالات المواضيعية	٢٠٠٨ بملايين دولارات الولايات المتحدة	٢٠٠٩ بملايين دولارات الولايات المتحدة	٢٠١٠ بملايين دولارات الولايات المتحدة	المجموع بملايين دولارات الولايات المتحدة
التكامل الإقليمي والتعاون الاقتصادي	٠,٦٣	٠,٤٢	٠,٤٣	١,٤٨
التجارة الدولية والمالية والسياسات الاقتصادية	٣,٠٧	١,٧٢	٣,٤٥	٨,٢٤
النمو والحد من الفقر	٠,٩٣	٠,٠٨	١,٨٢	٢,٨٣
التنمية المستدامة والأمن الغذائي (بما في ذلك مركز أفريقيا لسياسات المناخ)	٠,٢٣	٧,٢٩	١٣,٠٣ *	٢٠,٥٥
تعزيز المساواة بين الجنسين والتنمية الاجتماعية	٣,٧٣	٣,٤٩	٠,٦٥	٧,٨٩
تشجيع الحكم الرشيد والمشاركة الشعبية	١,٠٧	٠,٢	٠,٥٢	١,٧٩
تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتطوير العلوم والتكنولوجيا	٢,٠٣	٠,٠١	١,٣٣	٣,٣٧
تعزيز الاحصاءات والقدرات الاحصائية في أفريقيا	٠,٢٢	٠,١١	٠,٠٧	٠,٤٠
أحداث خاصة	١,٧٥	٠,٧٤	٠,٧٤	٣,٢٣
المجموع	١٣,٦٨	١٤,٠٦	٢٢,٠٤	٤٩,٧٨

* **ملحوظة**: نسبة ٧٦ في المائة من مبلغ التنمية المستدامة والأمن الغذائي مخصصة لمركز سياسات المناخ في أفريقيا في عامي ٢٠٠٩ و ٢٠١٠

الشكل ٢: التوزيع المواضيعي للموارد الخارجة عن الميزانية، ٢٠٠٨-٢٠١٠

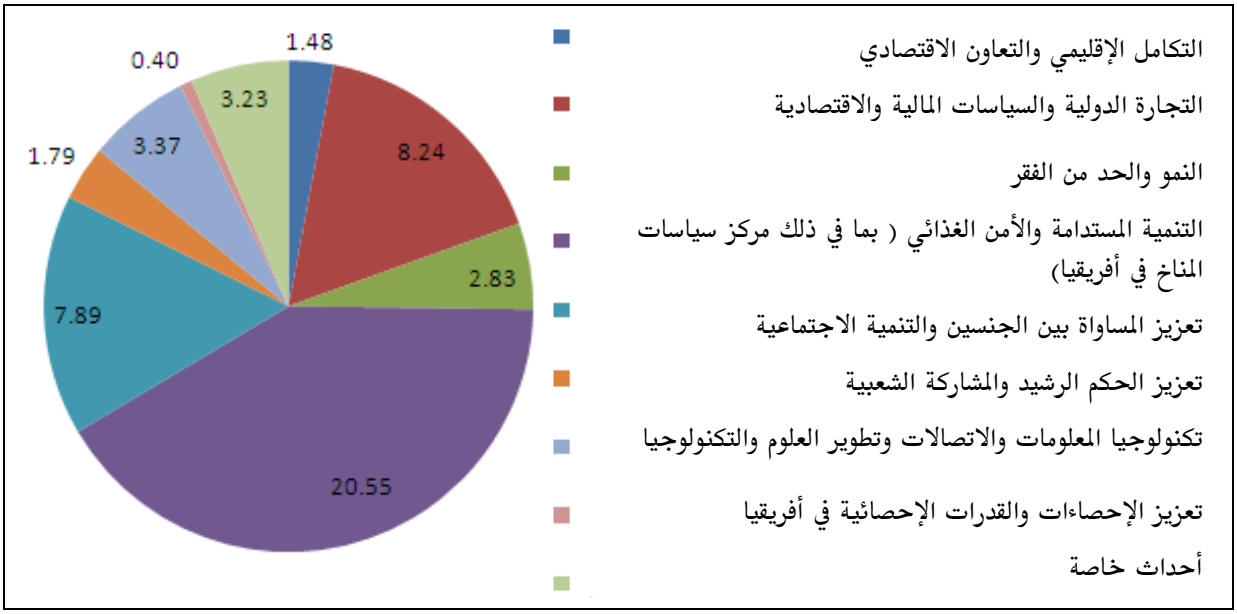

* **ملحوظة**: نسبة ٧٦ في المائة من مبلغ التنمية المستدامة والأمن الغذائي مخصصة لمركز سياسات المناخ في أفريقيا في عامي ٢٠٠٩ و ٢٠١٠.

١٩٤- وكجزء من الجهود المبذولة لتعزيز العلاقات مع الشركاء نظمت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا عددا من المنتديات للشركاء خلال السنة لحفز وتبادل المعلومات مع الشركاء وأصحاب المصلحة المعنيين بشأن تنفيذ خطة عملها والتوجيه الاستراتيجي للجنة. وشملت التدابير الأخرى المتخذة لتعزيز إدارة الموارد الخارجة عن الميزانية وحفز الشركاء إعداد تقرير عن التعاون التقني للفترة ٢٠٠٧-٢٠٠٩ ، وإعداد دليل لإدارة مشروع التعاون التقني مما سيحسن من التدفق الداخلي لعمل اللجنة وقدرتها على تخطيط مشاريع الصناديق الاستئمانية وإدارتها والإبلاغ عنها. بينما تتطلع اللجنة الاقتصادية لأفريقيا إلى تجديد الشراكات الحالية وإقامة شراكات جديدة لدعم خطة العمل للفترة ٢٠١٠- ٢٠١٢، وتم بالفعل نشر نبذات عن شركاء اللجنة الاقتصادية لأفريقيا للمساعدة في بناء الشراكات مع اللجنة وتعبئة الموارد. وإعداد حافظة بيانات لمانحي اللجنة الاقتصادية لأفريقيا لزيادة تعزيز تبادل المعلومات مع الشركاء بشأن إدارة أنشطة الصناديق الاستئمانية التابعة للجنة. وتم إعداد حافظة بيانات المانحين وأصبحت في حالة تشغيلية تامة في عام ٢٠١٠ وسوف يتم استكمالها على نحو منتظم.

١٩٥- واتخذ في عام ٢٠٠٩ تدبير لوضع نظام لإدارة التعاون التقني وتصميمه بحيث يناسب الاحتياجات ويتسم بالمرونة ولقد وصل إلى مرحلة متقدمة حالياً ويتوقع أن يكتمل في عام ٢٠١١. وعندما يصبح النظام في حالة تشغيلية تامة سوف يتيح للشركاء والعملاء إمكانية الحصول على المعلومات المستكملة المتعلقة بتنفيذ المشاريع وحالة الصرف والنتائج المحققة.